**جامعة مولود معمري تيزي وزو**
**كلية الحقوق و العلوم السياسية**
**قسم العلوم السياسية**

# الإستراتجية الأمنية لإدارة أوباما تجاه الجزائر 2008 -2016

**مذكرة مقدمة استكمال متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية**

**تخصص: دراسات متوسطية**

**إعداد الطالبان:**
- عماري يزيد
- جدي صبرينة

**تحت إشراف الأستاذ:**
- بن بلعيد فريد

لجنة المناقشة :

الأستاذة: تيباني وهيبة.....رئيسا.

الأستاذ: بن لبعيد فريد..... مشرفا و مقرراً.

الأستاذة:غنام فايزة.....مناقشا و ممتحنا.

**السنة الجامعية: 2015-2016م.**

# الشكر و التقدير

# الشـــــكر و التقـــديـــــر

الشكر الجزيل إلى:

أستاذنا بن بلعيد فريد لقبوله الإشراف على مذكرتنا هذه ، بما يسط السادة أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بقبول مناقشة مذكرة تخرجنا لنيل شهادة الماستر.

كما نتقدم بالشكر إلى كافة أساتذة العلوم السياسية و العلاقات الدولية بجامعة تيزي وزوا الذين أشرفوا على تأطيرنا منذ مسارنا الجامعي، فلهم منا كل الإحترام و التقدير و إلى كافة عمال المكتبة بالقسم.

أقول للجميع بارك الله فيكم

# الإهداء

# إهـــــــداء

إلى كل من مدو أرواحهم جسرا لكي نعبر الطريق.

فقدموا دماءهم الزكية مهرا الأعلى عروس الجزائر.

شهداء الجزائر الأبرار و الذي من بينهم جدي البطل الذي أفتخر به "**جدي سعيد**" راجيا الله أن يتغمده بواسع رحمته و عظيم مغفرته.

إلى الذين سهرا الليالي و تعبا ليضمنا راحتي ، إلى الذين أرجو رضاهما : أمي و أبي أطال الله في عمرهما.

إلى جميع إخوتي و أخواتي

و إلى صديقاتي في الجامعة، أتمنى لهن التوفيق في حياتهن.

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

"صبرينة "

# إهـــــــداء

أهدي هذا العمل إلى أعز ما منحني الله في هذه الدنيا إلى من كان لي خير سند في مشوار حياتي اللذين لم يبخلا علي و عطفهما و نصائحهما إلى و **والدي العزيزين**.

إلى روح خالتي" **سعدية**" رحمها الله و أسكنها فسيح جنانه.

إلى كل **إخوتي و أخواتي**.

إلى جميع الأهل و لأحبة.

إلى جميع الأساتذة الذين أناروا درب حياتي

إلى كل من قدم لي العون و المساعدة و أسدى لي بنصيحة سواء من قريب أو من بعيد إلى**جميع الأصدقاء و الزّملاء** بقسم العلوم السياسية.

إلى **الزميلة جدي صبرينة** و كل عائلتها.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

**"يـــــــــــزيـــــد"**

## مقدمة:

## الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للإستراتجية و الأمن.

المبحث الأول: مفهوم الإستراتيجية

المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية.

المطلب الثاني: مبادئ الإستراتيجية.

المطلب الثالث: مقومات الإستراتيجية.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن.

المطلب الأول: تعريف الأمن.

المطلب الثاني: أبعاد و مستويات.

المطلب الثالث: أهمية الأمن.

المبحث الثالث:المقاربات الأمنية للجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: المقاربة الجزائرية.

المطلب الثاني: المقاربة الأمريكية.

المطلب الثالث: الحوار الاستراتيجي الأمريكي الجزائري

## الفصل الثاني: مقاربة إدارة أوباما تجاه الجزائر بين الاستمرارية و التغيير

المبحث الأول:تأثير سياسة بوش الابن على سياسة أوباما.

المطلب الأول: سياسة إدارة بوش الابن.

المطلب الثاني: أوباما من النشأة إلى البيت الأبيض.

المطلب الثالث: إستراتيجية إدارة أوباما تجاه الجزائر.

المبحث الثاني: دوافع الاهتمام الأمريكي بالجزائر

المطلب الأول: دوافع جيوستراتيجية.

المطلب الثاني: دوافع اقتصادية.

المطلب الثالث: دوافع سياسية أمنية.

المبحث الثالث: التهديدات الأمنية في المنطقة.

المطلب الأول: الإرهاب و الجريمة المنظمة.

المطلب الثاني: تداعيات الربيع العربي ( ليبيا ).

المطلب الثالث: أزمة مالي.

## الفصل الثالث: معوقات التقارب و السيناريوهات المستقبلية

المبحث الأول: العراقيل الداخلية التي تواجه العلاقات بين البلدين.

المطلب الأول: العراقيل في المجال الأمني.

المطلب الثاني: العراقيل في المجال و الاقتصادي.

المطلب الثالث: العراقيل السياسية.

المبحث الثاني: التحديات الخارجية التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر.

المطلب الأول: تحدي المنافسة الفرنسية للولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر.

المطلب الثاني: تحدي المنافسة الصينية للولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر.

## المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية.

المطلب الأول: السيناريو الخطي.

المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي.

المطلب الثالث: السيناريو الراديكالي.

**الملخص:**

يتأسس المضمون العام للدراسة على مبدأ البحث في فك العلاقات الأمريكية الجزائرية التي شهدت تطورا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، و التي أفرزت معطيات و متغيرات جديدة أدت إلى صياغة أولويات السياسة الخارجية لكل من الجزائر و واشنطن، حيث برز من خلالها العامل الأمني و بقوة كخيار استراتيجي في السلوك الخارجي الأمريكي لمواجهة ما أصبح يعرف بالإرهاب الدولي. و سنحاول الوقوف في دراستنا عند أهم المحطات في تطور الإستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه الجزائر في عهد الرئيس أوباما، حيث تواصل في فترة حكمه التنسيق الأمني لأمريكي الجزائري و بوتيرة كبيرة، خاصة أمام توسع و تفاقم التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

# المقدمة

**التعريف بالموضوع:**

في ظل التحولات الدولية و الإقليمية التي عرفها النظام العالمي منذ نهاية الحرب الباردة، برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى مهيمنة على النسق الدولي، تحاول إحكام سيطرتها الأحادية و تحقيق مصالحها القومية من خلال إعادة بناء تموقعها في المناطق الإستراتيجية الحيوية. و يعد الفضاء المتوسطي عامة و الجزائر خاصة التي تعتبر أحد المناطق التي إكتسبت أهمية كبيرة نظرا لموقعها الجيواستراتيجي الهام و كذلك توفرها بالموارد الطاقوية و التي تعتبرها واشنطن أنها طاقات آمنة.

و بعد أحداث 11-09-2001 عرفت الولايات المتحدة الأمريكية اعتداء إرهابيا أثبتت فيه أنه حتى الدولة العظمى عالميا ليست بمعزل عن التهديد، فولد هذا الحدث إنعكاسات و تأثير ات إقتصادية، سياسية و أمنية مهدت لتبلور سياسة عالمية جديدة في مسار السياسة الدولية، و بداية نظام عالمي يختلف في علاقاته و أولوياته عن عالم ما قبل أحداث 11 سبتمبر 2001م، فأعلنت كل الدول تعاطفها و دعمها للولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الشاملة ضد الإرهاب، و على إثر هذا الحدث تلاقت الرؤية الأمريكية مع الرؤية الجزائرية بضرورة إيجاد أساليب و حلول مناسبة للقضاء على التنظيمات الإجرامية الإرهابية في العالم، باعتبار أن الجزائر كانت لها تجربة سابقة بالتعامل مع الظاهرة الإرهابية في مطلع التسعينات (العشرية السوداء)، وأنها تتموقع في منطقة تشهد الكثير من الإضطرابات و عدم الإستقرار الأمني و السياسي، خاصة بعد ظهور تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي أولا

و تنظيم الدولة الإسلامية لاحقا(داعش)، دفعت هذه الأوضاع اللاأمنية المتصاعدة بوتيرة كبيرة جداً على الساحة الدولية و الإقليمية إلى التنسيق و التعاون الأمني بين الجزائر و واشنطن يرتكز على المصالح المشتركة للبلدين بمواجهة التهديد لأمني المشترك.

استنادا مما سبق يتضح أن الدراسة تتمحور حول إستراتيجية إدارة "أوباما" التي خلالها نبرز أهم العلاقات التي تجمع البلدين. و في إطار السياسة الخارجية الأمريكية نحاول فهم وجهة نظر صناع القرار التي تتباين بين الخيار العسكري و الخيار الدبلوماسي و التوجهات الأمريكية المتمحورة حول المقاربة الأحادية من جهة التي تدعو إلى الهيمنة الأمريكية على العالم و عدم إشراك حلفائها في إتخاذ القرارات، و سياسة تعددية من جهة أخرى تدعو إلى تفعيل دور المنظمات الفوق الإقليمية للإنخراط الإيجابي في الشأن الدولي و إطار الشراكة و الإعتماد المتبادل

**ـ مبررات اختيار الموضوع:**

يمكن إجمال مجموعة من الأسباب و الدوافع وراء اختيار هذا الموضوع في مبررين:

- **مبررات موضوعية:**

1. الأهمية التي تحظى بها منطقة المتوسط و موقعها الجيواستراتيجي الهام حيث تعتبر معبر الممرات البحرية، ومنطقة غنية بالثروة النفطية، مما جعلها محل أطماع الدول الكبرى.

2. الحركية الكبيرة التي تشهده المنطقة، بداية من ثورات الربيع العربي مرورا من الأزمة في الساحل ، وصولا إلى الفشل الدولاتي في المنطقة.

3. التطور الملحوظ في وتيرة العلاقات الأمريكية–الجزائرية، في تطوير التعاون الثنائي لا سيما في الجانبين الأمني و الإقتصادي.

- **مبررات ذاتية:**

1. ميولات شخصية و شغف معرفي متأصل بالمواضيع المتعلقة بالقضايا الوطنية التي نحن جزء لا يتجزأ منها.

2. التقصي عن سبب الاهتمام الأمريكي بالجزائر خاصة الجانب الأمني و الإقتصادي.

3. حداثة الموضوع و قلة المعالجة الأكاديمية له، ما شكل دافعا نحو معالجة الموضوع و لما لا محاولة توضيح بعض الجوانب فيه.

**–أدبيات الدراسة:**

العديد من الأدبيات السابقة التي تناولت مواضيع حول المنطقة المتوسطية و ثوابت

الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة مع تعاقب إدارتها، و يمكن أن نورد مجموعة من الكتب التي استخدمناها في إطار دراستنا و هي: [1]أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001م" لشاهر إسماعيل الشاهر" الذي ركز على دور المحافظين الجدد خاصة مع تأثيرهم على قرارات إدارة" بوش الابن"،كما تم الاستعانة بمذكرة ماجستير معنونة " بالدبلوماسية الجزائرية في القرن الإفريقي للمترشح[2] سليم العايب و الذي عرج فيها على تطور السياسة الخارجية ومكانتها و أهم إنجازاتها على المستوى الإفريقي و الدولي هذا بالإضافة إلى تصريحات الرسميين من الرؤساء و المسؤولين، و بعض [3]التقارير الصادرة عن مراكز الفكر و هيئات رسمية مختصة بالشؤون العلاقات الخارجية لكل من الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية.

**إشكالية الدراسة:**

تعالج هذه الدراسة إشكالية الإستراتيجية الأمنية لإدارة أوباما في الجزائر من 2008 إلى 2016 و من خلالها يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي المحاور الأساسية للإستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر في الفترة الممتدة بين سنتي 2008 – 2016 ؟

انطلاقا من الإشكالية المركزية يمكننا طرح تساؤلات فرعية و هي كالأتي:

---

[1] شاهر إسماعيل الشاهر ، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 أيلول 2001 م** ، وزارة الثقافة ، قضايا راهنة

[2] العايب سليم،الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، شهادة ماجستير قسم الحقوق و العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية و العلاقات الدولية، باتنة، 2010-2011.

[3] المصدر: **الموفضية السامية للاجئين**، الجزائر، 2015م، متوفر على الرابط: http://www.unhcr.org/ar/4be7cc278b0.html على الساعة 08:12 2016-10-26

1. كيف تطورت السياسة الأمنية الأمريكية تجاه الجزائر منذ وصول أوباما إلى سدة الحكم ؟

2. هل الدافع الأمني هو السبب الوحيد للتعاون الأمريكي الجزائري ؟

3. ماهي طبيعة التحديات الأمنية التي تواجه واشنطن و الجزائر ؟

4. ماهي الصعوبات التي تقف حاجز أمام العلاقات التعاونية بين الجزائر و واشنطن و ما هي السيناريوهات المستقبلية للتعاون بين البلدين ؟

- **حدود الإشكالية:**

**الحدود الزمنية:**

يستعرض البحث فترة حكم إدارة "أوباما" ما بين 2008م–2016م و الذي تزامن مع الأزمة الإقتصادية العالمية 2008م، و الأوضاع التي شهدها العالم العربي أواخر 2010م و التي لها عدة إنعكاسات سلبية و إيجابية، أثّرتعلى العلاقات الأمريكية الجزائرية . و أيضاً ذلك لم يمنع في دراستنا إلى العودة إلى فترة حكم إدارة "بوش الابن"، و هذا من خلال إبراز تأثير توجهاتها على إدارة أوباما و مدى تأثير المحافظين الجدد على رسم سياسة إدارة بوش و الحرب التي أعلنتها واشنطن ضد الإرهاب.

**الحدود المكانية:**

سنركز في دراستنا على المجال الجغرافي للفضاء المتوسطي (جنوب غرب المتوسط) و بالتحديد الجزائر، بحكم دورها الريادي في المنطقة الداعي إلى السلم والأمن الدوليين.

**- فرضيات الدراسة:**

استنادا إلى لإشكالية المركزية و التساؤلات الفرعية المنبثقة عنها إرتأينا إلى توظيف إختيار الفرضيات التالية :

1. الموقع الجيوستراتيجي للجزائر جعل منها محل اهتمام واشنطن.

2. كلما زادت مستويات التهديدات الأمنية و إزداد الخطر توسعا ازداد معها التعاون الأمني بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية.

3. يعتبر عامل الإرهاب هو احد الأسباب التي أدت إلى التعاون الجزائري الأمريكي في المجال الأمني خاصة بعد 11 سبتمبر 2011 .

4. تأثير النفوذ المتنامي لكل من فرنسا و الصين ساهم في عرقلة التنسيق الثنائي بين الجزائر و واشنطن.

**الإطار المنهجي:**

لا يخلو أي بحث علمي أكاديمي من منهجية، و لذلك اتبعنا أكثر المناهج ملائمة لدراستنا هذه و المتمثلة في:[1]

**1- المنهج القانوني:**

يستخدم لدراسة المواقف و العلاقات و الأنشطة من جوانبها القانونية. و يفترض هذا الإقتراب وجود مجموعة من المعايير و الضوابط و القواعد التي تستخدم للتوصل إلى شرعية

[1] كاظم عبد الوهاب الجاسور، **موسوعة المصطلحات السياسية و الفلسفية و الدولية**، بيروت:دار النهضة العربية.ص 600

التصرفات و الأفعال من عدمها و يكون الاعتماد على هذا المنهج في تحليل الوثائق و مضامين الإتفاقية.

**المنهج التاريخي:**

يقوم المنهج التاريخي على جمع المعلومات التاريخية و الوثائق و المجلات كمصادر أساسية للبيانات و يعتمد على عامل الزمن في التحليل السياسي للأحداث و دراسة الوقائع لا يكفي سرد الأحداث و الوقائع بل يتعدى المر ذلك تقديم تصورات للظروف المحيطة و المتحكمة وتطور الظاهرة محل الحل البحث و كذا محاولة إيجاد القوانين المتحكمة فيها و استخلاص العلاقات الموجودة بين الظاهرة و الظروف التي وجدت فيها، و قد لجأنا إلى هذا بهدف رصد الأحداث التاريخية التي مرت بها الإدارة الأمريكية أو الدولة الجزائرية و المسار التعاوني بين البلدين، كما عدنا إلى حقبة إدارة بوش الابن و تطرقنا فيها إلى مدى تأثير المحافظين الجدد في سياسته الخارجية.[1]

**منهج دراسة الحالة :**

يتمثل هذا المنهج في دراسة في دراسة مدى مساهمة إدارة أوباما للحد من التهديدات الأمنية و تحليل دوره في الحفاظ على الأمن لمنطقة المتوسط ، و أهم أهدافه للوصول في الأخير لخلاصة تقييمية لدور الإدارة الأمريكية في عملية التنسيق الثنائي مع الجزائر.

[1] كاظم عبد الوهاب الجاسور، مرجع سابق ص 603

[2] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

**المنهج الإحصائي:**

هو عبارة عن إستخدام الطرق الرقمية و الرياضية في معالجة و تحليل البيانات و إعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها، و يتم ذلك عبر عدة مراحل:[1]

أ- جمع البيانات الإحصائية عن الموضوع.

ب- عرض هذه البيانات بشكل منظم و تمثيلها بالطرق الممكنة.

ج- تحليل البيانات.

د- تفسير البيانات من خلال تفسير ما تعنيه الأرقام المجمعة من النتائج.

**منهج تحليل المضمون:**

عبارة عن منهج دراسي مرتبط بمتابعة و قراءة المحتويات التي يتضمنها نص ما أو موضوع معين حيث يسعى إلى تحديد المعاني التي ينطوي عليها نسق الإتصال بطريقة منطقية و كمية.و استخدمنا هذا المنهج في دراستنا لتحليل العديد من المعطيات و دراسة الظواهر و الأحداث و التقارير لكشف العوامل المؤثرة، و طبيعتها التي أدت بدخول الجزائر و واشنطن في تعاون بينهما و هو ما وظف في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة 2002 و التقرير السنوي لعام 2012 لحالة حقــوق الإنسان في الجـــزائر،

و أيضا لتحليل الخطابات و الحوارات السياسية لمسؤولي البلدين

---

[1] مرجع سابق.

[2] عامر مصباح، **الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، بن عكنون ديوان المطبوعات الجامعية،2006م.ص 121

**الإطار النظري:**

**1- النظرية الواقعية:**

تعتبر النظرية الواقعية من أحد أعرق النظريات في العلاقات الدولية ، حيث تقوم بتفسير العلاقات الدولية على أساس المصالح الوطنية، و تحقيق هذه المصلحة[2] باستعمال القوة، فالدولة تسعى على الحفاظ و زيادة قوتها من خلال تفاعلها مع النظام الدولي عبر سياستها الخارجية، و قد استخدمنا هذه النظرية لإبراز واقع إدارة الولايات المتحدة تجاه المنطقة ككل. [1]

**2-النظرية الليبرالية:**

إن الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي يعتبر من أهم التصورات الليبرالية للأمن حيث يستبدلون مفهوم الأمن القومي وهو التصور الواقعي بمفهوم آخر و هو الأمن الجماعي و الذي يكون عن طريق إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن والسلام بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول. إذن وجود فاعلين غير الدوليين عكس المنظور الواقعي، ويقوم تصورهم على أساس تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر.[2]

**3- نظرية صنع القرار.**

هي نظرية تقوم على دراسة متفحصة بمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ بعين

[1] عامر مصباح،مرجع سابق.

[2] جيمس دورتي، **روبرت با لتسفراق، النظريات في العلاقات الدولية**، الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع، 1985م .ص307

الإعتبار عند تحليل سياسة معينة، بالتالي فهي عملية معقدة و تتم عبر مراحل عديدة، مما يتطلب التدقيق في فهمها و تحليلها، بحيث إعتمدنا على هذه النظرية للعودة إلى القرارات التي يتخذها صناع القرار في الإدارة، و البدائل المتاحة لديهم إزاء منطقة المتوسط.

**الإطار المفاهيمي:**

من الواجب قبل الشروع في أي بحث علمي القيام بضبط المصطلحات القاعدية التي يعالجها، و قد تطرقنا إلى بعض المفاهيم المرتبطة بموضوعنا. [1]

**الأمن:**

هو غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع. وهو زوال الخوف، الطمأنينة، الحفظ، الثقة، التصديق، و غيرها من المعاني التي عددها علماء اللغة للأمن.

**الإرهاب:**

يعرف الإرهاب لغة: من فعل ارهب يرهب، و هو الخوف و الردع و الفزع .

أما إصطلاحا: فقد عرفته منظمة الأمم المتحدة 1947م:" تعبر في كل العمليات الإجرامية

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005. ص
[2] محمد محي الدين عوض، **تعريف الإرهاب: تشريعات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي، الندوة العلمية الخمسون**،07-09 ديسمبر 1998، الرياض، سنة 1999 ص 55.

الموجهة ضد دولة ما، وتسعى إلى خلق حالة من الرعب في عقول أشخاص أو جماعة. معينة ".[1]

**الربيع العربي :**

منذ أواخر ديسمبر 2010 شهد العالم العربي وسط موجة من الإنتفاضات و الثورات و الغنية و الهادف إلى إسقاط التسلط في نماذجه المتعددة، و الدخول في عملية إنتقال إلى أنظمة ديمقراطية تتجاوز التسلط، و لو بنجاحات نسبية و إخفاقات 1 متوقعة و متعددة و مختلفة حسب أوضاع هذه البلدان ومستوي قدرات الجمهور لتكتلات الإجتماعية والسياسية الطامحة إلى الديمقراطية.وظهر مصطلح الربيع العربي لأول مرة في جريدة:

**The idependant**

**الإدارة:**

هو ذلك الجهاز أو النسق من الأشخاص و المتخصصين و الفنيين المنظم بطرقة هرمية المتمايز بواسطة الأدوار، و المكانة بين كل فرد من أفراده و المباني الحاملة لمعاني رمزية دالة على تمثيل دولة أو حكومة، إذ يعتقد النظام السياسي أن الإدارة هي أحد الأدوات المهمة لتنفيذ برامجه و الحلقة الواصلة بينه و بين المواطنين، و في كثير من الأحيان تعبر الإدارة على صورة النظام السياسي و هيبته و قدراته على التحكم في مواطنيه و إنجاز

1-محمد محي الدين عوض مرجع السابق.

مصالحهم، كما تعبر عن الرمزية للدولة، بل أن الإدارة لها دور كبير في تثبت رمزية الدولة وسلوك لأجلها الدولة في ذهن رعاياها سواء كانوا حاكمين أو محكومين. [1]

**الأزمة:**

هي فترة أو حالة غير مستقرة يترتب عليها حدوث نتيجة مؤثرة، و هي تتعلق بالمصير الإداري للمنظمة، و يهدد بقائها، حيت غالبا ما تتزامن الأزمة مع عنصر المفاجأة مما يتطلب مهارة عالية لإدارة شؤونها و التصدي لكل شكل من أشكال تهديدها، كما يمكن القول أنها حالة من التوتر، وتعتبر نقطة تحول تتطلب قرار ينتج عنه مواقف جديدة حيث هذه القرارات، تؤثر على كل الفواعل ذات العلاقة.[2]

**التدخل الأجنبي:**

التدخل الخارجي يقدم إطارا شاملا لفكرة تأثير ه في الداخل و هو ما يثير قضايا متعددة، مثل تراجع السيادة المطلقة للدول و تزايد انتشار القوة كميا و كيفيا، وهي تتضمن حتى مستوى التدخل العسكري لدواع إنسانية بصور مختلفة.[3]

---

[1] سليماني نسيمة ، مودر آسية ، **مقاربة اوباما لتسوية الأزمة السورية "2008- 2014 "** ،كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية ، دراسات شرق أوسطية و إقليمية .

[2] منصور القاضي، **مفهوم التدخل الاجنبي في الشأن الداخلي** ، مبادرة الحزب الاشتراكي اليميني لوقف الحرب، الاشتراكي ،على الرابط:

[3] ريم محمد موسى، **الثورات العربية و مستقبل التغيير السياسي** ،مؤتمر فيلاديلفيا http://aleshteraky.com/hegac/item/4361 السابع عشر-ثقافة التعبير جامعة الخرطوم ، قسم العلوم السياسية ، ص 2 .

**صعوبات الدراسة:**

لا يخلو أي عمل يقوم به الباحث من صعوبات قد تكون منهجية أو تقنية و من خلال الدراسة و التحليل صادفنا عدة عراقيل تكمن:

1. نقص الكتب التي تتحدث عن العلاقات الجزائرية الأمريكية ما أجبرنا على الإعتماد على تقارير مراكز البحوث، و المقالات و الدوريات، و المجلات.

2. صعوبة تحديد المصطلحات نظرا لتعدد التصورات الأكاديمية بين الرؤى الغربية و نظيرتها المغاربة و العربية الإسلامية.

3. استمرارية الأحداث في المنطقة مما يجعل المواقف تتغير من حين لآخر.

**تقسيم الدراسة:**

من اجل دراسة موضوعنا و معالجة الإشكالية المطروحة و اختيار صحة الفرضيات انتهجنا خطة من ثلاث فصول يتفر ع من كل فصل مباحث و مطالب و و أنهيناها بخاتمة تتمثل في مجموعة إستنتاجات الدراسة.

فتطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري و المفاهيمي لمفهوم الإستراتيجية الأمنية حيث قسمنا المصطلح إلى مفهومين أولاً قمنا بتعريف الإستراتيجية مبرزين فيها أهم المبادئ التي تقوم عليها، وتطرقنا إلى أهم المتطلبات و المقومات التي تؤدي بالإستراتيجية إلى النجاح و بالتالي أشرنا إلى بعض المقومات منها بشرية، مادية و تنظيمية.

ثانيا أشرنا إلىمفهوم الأمن وإبراز أهم مستوياته المكونة من المستوى الوطني القومي و الإقليمي الدولي، إضافة إلى الأبعاد الأمنية و السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية كم قمنا بتسليط الضوء على أهم المقاربات المفسرة للأمن حيث نجد المقاربة الأمريكية القائمة على أساليب أحادية صلبة " عسكرية و بعدها اعتمدت على القوة الذكية و هي المزج بين القوة الناعمة و القوة الصلبة، بالإضافة إلى المقاربة الجزائرية التي تبحث عن سبل إنسانية لمعالجة العنف بكل أشكاله كما ألحت أخيرا مقاربة الحوار الجزائري الأمريكي القائمة على التنسيق الثنائي في المجالات الاقتصادية و الأمنية.

ويأتي الفصل الثاني الذي عالجنا فيه تأثير المحافظين سياسة إدارة بوش الابن على الرئيس أوباما، كما قمنا بالإشارة إلى أجندّة أوباما حيث ركزنا أكثر على العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر في المجلات العسكرية و الاقتصادية و القانونية، كما اشرنا إلى أهم التهديدات الأمنية في المنطقة و مدى تأثيرها على الجزائر

أما الفصل الثالث فقد خصصناه لدراسة أهم العوائق و التحديات التي تعرقل المسار التعاوني بين الجزائر و واشنطن، و التي تتمثل في العراقيل الداخلية المرتبطة بالجوانب . الأمنية و الإقتصادية و السياسية. و التحديات الخارجية التي تكمن في تحدي كل من المنافسة الفرنسية و الصينية للولايات المتحدة في الجزائر.و أخيرا قمنا بدراسة إستشرافية مستقبلية للعلاقات بين البلدين و ذلك من خلال الإستناد على ثلاث سيناريوهات محتملة: السيناريو الخطي (بقاء العلاقات تكتسي طابعا محدوداً)

السيناريو الإصلاحي (التوجه نحو التحالف الوثيق )

السيناريو الراديكالي (توتر العلاقات بين البلدين)

و بعدما تم الاستعراض المفصل لخطة الدراسة نصل إلى الخاتمة التي يمكننا من خلالها الإجابة على التساؤلات التي طرحناها و إثبات صحة الفرضيات و إستعراض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

# الفصل الأول

## الإطار النظري والمفاهيمي للإستراتيجية و الأمن

**مقدمة الفصل الأول:**

تسعى كل دولــة لتحقيق بقائـــها و إستمرارها إلى إتخاذ إستراتيجية عسكريــة تمكّنـــها من مواجهة جملة من التهديدات الداخلية و الخارجية، حيث أصبح هذا المفهوم يلعب دور كبير لدى العديد من المجتمعات .

إضافة إلى ذلك فإن الظروف و الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و غيرها على الساحتين الإقليمية و الدولية فرضت نفسها و بشكل حتمي على ارض الواقع و اقتضت بالضرورة مواجهة ما أفرزته من مشكلات لها انعكاسات على الأمن بدرجات متفاوتة فضلا عن مواجهة الجريمة في سائر صورها و أشكالها و درجاتها بأسلوب عامي يواكب النمط العامي المتخصص الذي ترتكب به الجريمة سواء في جانبه سواء في جانبه المتعلق بفكرة الجريمة ذاتها أو في طريقة ارتكابها ووسيلة إتمامها ,خاصة ما يعرف بالجريمة المنظمة أو الجرائم خارج النطاق و جرائم العنف و الإرهاب التي أصبحت ظاهرة خطيرة تهدد وجود المجتمعات في ذاتها.

و مما لا شك فيه، إن مواجهة تلك المخاطر و التحديات تتطلب صياغة خطة لها إبعادها و محاورها الإستراتجية التي تتميز بالثبات و الاستقرار النفسي. التي تعتمد على منطلقات و مقومات لا غنى عنها حتى تحقق أهدافها المرصودة لها.

كما تناولنا في هذا الفصل أهم المقاربات المفسرة للأمن( المقاربة الأمريكية و المقاربة الجزائري و مقاربة الحوار الإستراتيجي الأمريكي الجزائري).

## مبحث الأول: مفهوم الإستراتجية

### المطلب الأول: تعريف الإستراتجية

**لغة:**

بالنقل الحرفي للكلمة الإنجليزية ( strategy) و هي خطط أو طرق توضع لتحقيق هدف معين على المدى البعيد، إعتمادا على التخطيط و الإجراءات الأمنية في إستخدامات المصادر المتوفرة في المدى القصير.[1]

**إصطلاحا:**

هي التخطيط أو التخطيط بصفة عامة، و هي مصطلح عسكري بالأساس و تعني العمليات عقب و نشوب الحروب، و هي في نفس الوقت فن إدارة تلك العمليات عقب نشوب الحرب.

تعريف الفريد شاندلير الذي يعتبر من أوائل المهتمين بموضوع التنظيم والإستراتيجية بالمؤسسة الإقتصادية أن الإستراتيجية تمثل: "سواء إعداد الأهداف والغايات الأساسية للمؤسسة أو إختيار خطط العمل وتخصيص الموارد الضرورية لبلوغ الغايات.

تعريف بايارس : "هي عملية تحديد الأهداف والخطط والسياسات المناسبة للظروف البيئية التي تعمل في ظلها المنظمة، والتي تتضمن عملية تحديد وتقويم البدائل المتوفرة ".

---

1 زكي حسين زيدان, **الاستخبارات العسكرية و دورها في تحقيق الأمن للدولة في الفقه الإسلامي و القانون و الوضع** ، دار الكتاب القانوني كلية الحقوق 2009 ص36.

[2] حسين علاوي خليفة, **النظرية الإستراتجية المعاصرة**, دار الحكمة 2013 ص25

تعريف بورتر: "بناء وإقامة دفاعات ضد القوى التنافسية، أو إيجاد موقع في الصناعة حيث تكون القوى أضعف".[1]

تعريف بيورسي و روبينسون:" خطط مستقبلية طويلة الأجل و شاملة تتعلق بتحقيق التوافق و الانسجام بين البيئة و التنافسية و قدرة الإدارة العليا على تحقيق الأهداف".

**نشأة مفهوم الإستراتجية:**

تعتبر الحرب واحدة من الظواهر الحتمية في حياةالإنسان وأكبت مسيرته على هذه الأرض و كانت معلما بارزا في تاريخه الطويل و ظهرت بواكير الملفات في هذا المجال قبل أكثر من 20 مقر، على يد بعض العسكريين الصينيين و مؤلفين إغريق و رومان و عرب و أوروبيين تناولت جميعا بعض المفاهيم و المبادئ الأساسية و التفصيلية للحرب مما نشأ عنه فرع جديد من فروع المعرفة السياسية و التفصيلية للحرب.[2]

**المطلب الثاني: مبادئ الإستراتيجية**

حاول العديد من المفكرين وضع عدد من المبادئ الإستراتجية العامة ، فكان إختلافهم في وضع هذه المبادئ أكثر من إختلافهم في وضع هذه المبادئ أكثر في تعريف الإستراتجية ذاتها، و السبب الرئيسي في ذلك الإختلاف هو أن الإستراتجية تلاؤمه،و لكل دولة إستراتجية تناسبها و تتلاءم مع ظروفها و قد يكون إختيار هذه الإستراتجية أو تلك صائبا في زمان أو مكان معين فالإستراتجية تتأثر بعوامل الزمان و المكان [2]و بعقلية

[1] حسين علاوي، مرجع سابق.
[2] صالح نيوف، مدخل إلى الفكر السياسي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية العلوم السياسية.
[3] عبد الحميد عبد الفتاح المغربيز، الإستراتيجية لمواجهة تحديات القرن 21،ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 1999، ص 18

المخططين و ظروف العصر و تقنيته و غير ذلك من العوامل.

و قد حدد طلا مفتر": مبادئ الإستراتجية في:[1]

– تجمع القوى

–عمل القو ىضد القو ى.

– الحل الحاسم عن طريق المعركة في الحل الرئيسي.

أما ليدل هارت: فقد قدم 8مبادئ:

– مطابقة الهدف مع الإمكانات.

– متابعة الهدف و عدم إضاعته و إختيار الخطر الأقل توقعا.

– إستثمار خط المقاومة الأضعف.

– إختيار خط عمليات تؤدي إلى أهداف متناوبة.

– المرونة في المخطط و التشكيل بحيث يتلاءمان مع الظروف.

– عدم الزج بكافة الإمكانات إذا كان العدو محترسا.

– عدم تسديد الهجوم على نفس الخط أو بنفس الطريقة.

أما بالنسبة لينين و ستالين فقد حددا 3 مبادئ رئيسية هي:

– تلاءم معنوي بين الجيش و الشعب في حرب شاملة.

[1] صالح نيوف، مرجع سابق.
[2] زكي حسين زيدان. مرجع سابق.
[3] خالد بني حمدان، الاستراتيجي و التخطيط الاستراتيجي منهج معاصر، عمان، الباروزي، 2007.

– أهمية حاسمة.

– ضرورة القيام بإعدادات نفسية قبل البدء بالعمل العنيف.

**المطلب الثالث: متطلبات و مقومات الإستراتجية:**

يتطلب لنجاح الإستراتجية بمفهومها المتقدم، ضرورة توفر متطلبات و مقومات لا غنى عنها في هذا الصدد، و بدونها تغدو الإستراتجية[1] كلمة جوفاء لا صدى لها في الواقع. و هنا يلزم التنبيه إلى أن ثمة فارق بين المتطلبات و المقومات: فالمتطلبات هي دعائم أو ركائز ثابتة لا تتغير بتغير الظروف و الأحداث، أما المقومات فهي لا تعدو أن تكون مجموعة من العناصر تتسم بالمرونة لتواكب التي توجد منوقت لأخر.

**1.المتطلبات:**

تحكم الإستراتجية دعائم معينة، تتمثل في مجموعة من الأفكار الأساسية تعتبر منطلقات لتحقيق أهداف معينة:

و تتمثل هذه المتطلبات في: [2]

**أولا: مبدأ العلمية:**

بمعنى الإستثناء دائما إلى الأساس العلمي القائم على الإستفادة من الخبرات

و التخصصات و دراسة الخطط السابقة، و الإستخدام العلمي المتطور عند وضع خطط

[1] chalender David G, « the bcampaigns of napoleon, new york , macmillan, 1966.

[2] حسين علاوي، مرجع سابق .

.

مواجهة الجريمة. و هذا المبدأ فرضته بالمقابل السمة العلمية التي غدت ملازمة للجريمة الحديثة فعالم الجريمة يجتاز مرحلة حاسمة من مراحل التطور المذهل للجريمة الحديثة للجريمة العصرية التي شاع وقوعها منذ أوائل الستينات من هذا القرن بدأت تعتمد على التخطيط العلمي الدقيق على نحو لم يسبق له مثيل في التاريخ الجنائي. [2]

و الجدير بالذكر هنا ان مبدأ العلمية ينبغي أن يسير بالتوازي مع الصبغة العامية للجريمة،إذن فالمواجهات يتعين أن تكون علمية تقوم على التخطيط العلمي.

**ثانيا: مبدأ مركزية التخطيط لا مركزية التنفيذ:**

يقصد أولا بمركزية التخطيط ذلك التخطيط المركزي الذي يتيح منهجا متكاملا من الناحية العلمية، و في هذا الصدد فإن التخطيط المركزي يكفل إيجاد التوازن و التنسيق الضروري بين خطط القطاعات المختلفة و كذلك يحقق التنسيق عند التنفيذ، كما أن التخطيط المركزي يمكن من مواجهة المشاكل العامة التي لا تدخل في نطاق عمل معينة أو جهاز معين. [1]

و إلى جانب مبدأ المركزية التخطيط يوجد مبدأ أخر يقوم على لا مركزية التنفيذ بمعنى أن تلقي مسؤولية التنفيذ على عاتق القطاعات المختلفة كل حسب موقعه و قدر إختصاصا.

**ثالثا: مبدأ الإلزامية و المرونة.**

و يعني مبدأ الإلزامية أي ضرورة الإلتزام في التنفيذ بمخطط تحقيق الأهداف عقب

[1] centre d'études d'histoire de la défense**, nouveaux regards sur la guerre de trente ans**, paris , addim, 1999

[2] محمد حسين محمود، **الجريمة العصرية، مزيج رهيب من العنف و التكنولوجيا، مجلة الأمن العام المصرية**، العدد 70.

إعتمادها و إبلاغها إلى جميع الأجهزة في المناطق المختلفة، و العمل على إمكانية استجابة الخطة للظروف الطارئة إعتمادا على الدراسة التنبؤية و مدى قابلية مواجهة أية مشاكل عند التنفيذ.

أما المرونة فهي أن تكون الخطة ذات بدائل مختلفة، بحيث يمكن مواجهة الإحتمالات الطارئة فمن المسلم به أن حرية أجهزة الأمن ليست مطلقة في إختيار نوع التخطيط لمواجهة تلك الأخطار، بل يتعين أن يكون هذا التخطيط وليد الظروف السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية القائمة، و ينبغي أن يطور التخطيط بحيث يناسب حاجة المجتمع و قدراته في ظل ما يجد من ظروف و ذلك فإن صلاحية الخطة الأمن شنلها بذلك كسائر الخطط ر هين بملاءمتها شكلا و موضوعا للأوضاع التي تصاغ في ظلها و إن إستمرار هذه الصلاحية يتوقف بالدرجة الأولى على إستمرار تلك الأوضاع فإذا ما تغيرت الظروف و لم تسايرها الخطة بالتغير، فكأنها قد حكمت على نفسها بالإخفاق و العجز عن ملاحقة التطور. [1]

[1] محمد حسين محمود، مرجع سابق.

[2] santa cruz, **« reflexion politique et militairess »,** la haye , beauregard,1771 ,12,vols.

**رابعا: مبدأ الواقعية**

يقصد بهذا المبدأ مدى ملائمة الوسائل و الأساليب للواقع الذي سوف تنفذ فيه و تقدير الإمكانات المتاحة الذي سيتم التنفيذ في حدودها أما الشق الأول من المبدأ و الذي يتمثل في مدى ملائمة الوسائل و الأساليب للواقع، فان تقدير هذه الملائمة من إطلاقات القيادة و تخضع لمحض ترخيصها بلا معقب عليها في ذلك إلا إذا شاب تقديرها خطر مؤثر لا سبيل لتداركه.[2]

أما الشق الثاني فهو تقدير الإمكانات المتاحة الذي سيتم التنفيذ في حدوده فهذا الشق يرتبط بالأول إرتباطا وثيقا أو إرتباط السبب بالنتيجة، ذلك أن تنفيذ الوسائل و الأساليب يعتمد بالدرجة الأولى على الإمكانات المتاحة و على قدر هذه الإمكانات يأتي التنفيذ محققا أهدافه.[1]

**خامسا: مبدأ المشاركة:**

التطوير المستمر القائم على التنظيم الدقيق و إعادة التقييم كذلك.

**2.مقومات الإستراتجية:**

إن الإستراتجية تعتبر حقيقتها مفاهيم نظرية يلزم بالضرورة الإلتزام بها، و العمل على مراعاتها و التعرف على ما تحتويه من دلالات، ثم القيام بترجمة تلك الدلالات إلى معطيات في ضوء هذا المطلوب من مهام و المتاح من إمكانات.

1 محمد حسين محمود، مرجع سابق.

2 santa Cruz, OP CIT

**أولا: مقومات بشرية:**

و يقصد بها هنا رجال الأمن بحسبانه هو محور الإستراتجية و ركيزتها ، فالوظيفة الأمنية تتسم بالأهمية و تأتي أهميتها ليس فحسب في كونها وظيفة متشبعة بل أيضا بالنظر إلى ظروف أداء رجال الأمن لوظيفته، فهو يؤدي عمله في ظروف تتسم بالأهمية إلى حد ما بالخطورة في الإنخراط في الخدمة بهدف إمداد رجل الأمن بالمعلومات الضرورية التي تحقق تنمية في الإتجاهات المختلفة المتصلة بعمله و إكتساب الخبرات و المهارات الفنية و الإدارية و مسؤولياتها و ما يتطلب بالضرورة من توجيه النظر إلى الإهتمام بهذا العنصر

**ثانيا: مقومات مادية:**

و يقصد بها الوسائل و الإمكانات العملية الحديثة التي تمكن رجل الأمن من أداء دور ه بفعالية و تلك المقومات لا تقع تحت حصر كما أنها تختلف من وقت لأخر بل أنها تتباين من قطاع لأخر و الشيء الأهام الذي يجب إبرازه هنا هو أن دور الشرطة يجب أن يمتد إلى أبعد من مجرد المجهود الوقائي أو العلاجي ذلك أن تحديات المستقبل تتطلب قدرا كبيرا من القدرات الفنية من توفير كل ما يتصل بجوانب الحضارة الآلية و الميكانيكي و في إطار ما يمكن أن يعنينا من إنجازات تكنولوجية حيث أربعة مجالات هامة:[1]

-النقلو المواصلات.

-الأسلحة.

[1] شاكرالعسكري أحمد، مدخل استراتيجي، دار الشرق للنشر و التوزيع، عمان، 2000م.
[2] زكي حسين زيدان، مرجع سابق.

-وسائل الإتصال.

-الأجهزة الإلكترونية.

**ثالثا: مقومات تنظيمية:**

تعني المقومات التنظيمية ضرورة وحدة القيادة لمتابعة كافة الأجهزة المشتركة أو المنوط بها لتنفيذ الإستراتجية، الأمر الذي يحقق بالتالي وحدة الأوامر و التعليمات لكافة الأجهزة و على العكس إذا تعددت القيادة في صدد أمر معين فيؤدي ذلك إلى تعدد القرارات و الأوامر و التعليمات الأمر الذي يقضي إلى تضارب تلك القرارات و تنعكس لأثارها على أداء رجل الأمن. فمن المسلم به أنالقر ارات و الأوامر و التعليمات تصدر من القائد أو السلطة المختصة، إنما تواجه ظروف و متطلبات العمل و الظروف المحيطة به وهو المسؤول عن إصدار تلك القرارات. و الهدف تو حيد السلطة مصدرة القرار.

و أن يحمل القرار إلى علم رجال الأمن بكافة ظروفه من قناة شرعية واحدة. [1]

**رابعا: مقومات تشريعية:**

و نقصد بها القوانين و الأنظمة سواء تلك التي تتعلق بشؤون أجهزة الأمن أو تلك التي تتعلق بأدائها لعملها و في خصوص التشريعات التي تتعلق بشؤون أجهزة الأمن, فهي قانون قوات الأمن العام أو قانون الشرطة التي تقوم على ترتيب الأوضاع الوظيفية بمختلف

[1] علي الزغبي حسن، **نظم المعلومات لإستراتيجية**،مدخل استراتيجي، ط1.دار وائل عمان 2005.
[2] غالب ياسين مسعد، **الإدارة الاستراتيجي**، دار العلمية للنشر و التوزيع الأردن، 2002.

مظاهرها، التعيين الترقية، النقل، التأديب و غيرها إضافة إلى توفير الرعاية الصحية و الإجتماعية للعاملين في أجهزة الأمن سواء كانوا في الخدمة أو بعد إنتهاء خدمتهم.[2]

أما بخصوص التشريعات التي تتعلق بأداء الأجهزة كالأمن على سبيل المثال لا الحصر فيها: قوانين العقوبات، أصول المحاكمات الجزائية و غيرها إلى جانب الإتفاقية العربية أو الدولة المتعلقة بمكافحة.[1]

الإرهاب و المخدرات أو المؤثرات العقلية و غيرها من الإتفاقيات التي تستهدف مواجهة الجريمة سواء على النطاق الإقليمي أو الدولي باعتبارها تصبح جزء من التشريعات الوطنية

أما القوانين التي تقوم على تنفيذها على سبيل المثال لا للحصر الجنسية، قانون الجوازات، قانون المرور، قانون الإقامة و غيرها من القوانين.[2]

[1] علي الزغيبي حسين، مرجع سابق.
[2] زكي حسين زيدان، مرجع سلبق

## المبحث الثاني: مفهوم الأمن

### المطلب الأول: تعريف الأمن

**لغة:**

معناه التخلص من حالة الخوف، و العيش في حالة الطمأنينة و زوال الخوف.

**إصطلاحا:**

لقد تعددت التصورات و الطروحات حول مفهوم الأمن، كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه، إذ هناك من يعتقد أن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم وثابت، بل لا بد من إعادة تعريفه في كل مرة يهدد فيها، و هذا الإختلاف نابع من الإختلاف في البيئة الأمنية للمفكرين وللحالة موضع التحليل أيضا واختلاف و تجدد التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول و الفواعل الأخرى في الساحة الدولية، لذلك و على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع إستخدامه ،إلا أنه يصعب حصره في مفهوم واحد لأن تعريفه الجوهري يكمن في بعده اللغوي .[1]

–عبد الوهاب الكيالي: "الأمن بمنظوره التقليدي تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية و خارجية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو إنهيار داخلي" [2]

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005. ص99.
[2] عبد الوهاب الكيالي و آخرون, **الموسوعة السياسية المؤسسة العربية و النشر, بيروت, 1979 ص 131**

-أرنولد وولفرز: " تعني أية تهديدات تجاه قيم مكتسبة، و غياب الخوف من أن يتم المساس بها, و هي الإستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الهوية الثقافية، الرفاه الاقتصادي الحريات الأساسية".[1]

- يعرفه أيضا بطرس غالي: " الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي و لا يمس فقط سلامة الدولة و سيادتها ووحدتها الإقليمية، و إنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي لان الأمن متعلق بالإستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي"[2]

و يعرف "باري بوزان Barry BUZAN" (1998) الأمن على أنه العمل[3]على التحرر من التهديد وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، التهديدات و الإنكشافات قد تبرز في أي منطقة من العالم، سواء أكانت عسكرية Military أو غير [3]عسكرية non-military، لكن لتصنيف هذه التهديدات ضمن نطاق الدراسات الأمنية، يجب وضع مؤشرات محددة والتي من خلالها تتم التفرقة بين التهديدات الأمنية والمشكلات المنعكسة عن مسار صنع السياسات العامة، والتي تعج انعكاسات طبيعية، ومنه فإن التهديد موضوعيا هو نفسه من حيث كون كل مناطق العالم معرضة له، لكن في الواقع فإن التهديد له مفهوم ذاتي مرتبط

[1] عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق.

[2] عادل زقاغ،**إعادة صياغة الأمن المجتمعي، برنامج البحث في الأمن المجتمعي** ، برنامج البحث في الأمن المجتمعي على الرابط:
http://www.geocities.com/adel. Zeggagh/links.html

[3] عادل زقاغ: مرجع سابق

بالحالة التي تواجه الدولة، وهنا يعرف الأمن وتصاغ السياسة الأمنية للدولة بناءا على نوع التهديد ومصدره وحدته.

عرف "والتر ليبمان "Walter LIPPMAN" الأمن على أنه: حفاظ الأمة على قيمها الأساسية وقدرتها على صيانة هذه القيم حتى وإن دخلت حربا لصيانتها، إذ يتبين أن العامل المحدد في تعريف "والتر ليبمان" للأمن على أنه الحفاظ على القيم الأساسية للجماعة. [1]

لكن ما يؤخذ على هذا التعريف هو عدم تحديد مضمون القيم الأساسية، هل هي بقاء الدولة؟ أم هي الرفاهية الإقتصادية؟ أو الهوية الثقافية؟..وقد حدد " والتر ليبمان " هذه القيمة الأساسية حين عرف الأمن القومي على أنه: "محاولة الحماية ضد الأحداث التي تهدد نوعية الحياة لسكان هذه الدولة، لعل أهم هذه التهديدات عدم القدرة على توفير الحاجات الإنسانية الأساسية، الكوارث الطبيعية وتردي الأوضاع البيئية".

**المطلب الثاني: مستويات و أبعاد الأمن**

**1. مستويات الأمن**

**أولا: المستوى الوطني القومي.**

يقصد به الحفاظ على البيئة الداخلية للدولة من أجل مكافحة أي نوع من أنواع التعبير العنيف الذي يمس باستقرار المجتمع.و على المستو ى الخارجي يعني طريقة تعاملها مع مختلف التأثيرات القادمة من البيئة الخارجية من تهديدات مختلفة كالإرهاب

[1] John BAYLIS and Steve SMITH , **Globalization of World Politics**, second ed. oxford university press, New york, 2001. p 255

[2] مرجع نفسه.

الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات، التدخل العسكري، فالأمن على المستوى الداخلي يعني كيفية تعامل السلطة السياسية مع مختلف المؤثرات التي تؤثر عليها من البيئة الخارجية، سواء كانت تستهدف التأثير المباشر على الأمن الوطني مثل: التهديدات الصريحة أو الاستعدادات العسكرية .[1]

المدرسة المعاصرة (التنموية): يرى أصحاب هذه المدرسة أن مصادر التهديد لا يقتصر فقط على التهديد الداخلي و يقدمون نظرة أوسع لمجال الأمن القومي الذي يشمل أبعاد إقتصادية، إجتماعية و ثقافية.

فالأمن على المستوى الداخلي يعني: كيفية تعامل السلطة السياسية مع مختلف المؤثرات التي تؤثر عليها من البيئة الخارجية، سواء كانت تستهدف التأثير المباشر على الأمن الوطني مثل: التهديدات الصريحة أو الإستعدادات العسكرية ذات النزعة الهجومية، أو تؤثر بصفة غير مباشرة لكن بشكل ملموس على أمن الدولة مثل:( قضايا الهجرة غير الشرعية تلوث البيئة، الجريمة المنظمة...الخ)، فهو حالة الثقة والطمأنينة نحو حماية كيان الدولة والعمل على الاستقرار دون خوف، والتي تعتمد عادة على الإمكانيات و القدرات الذاتية للدولة وعلى قرارها السياسي.[1]

[1] كمال الأسطل، **الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي**، موقع د.كمال الأسطل، على الرابط:
http://k-astal.com/index.php?action=detail&id 2016-06-15 على الساعة 10:15
:

**ثانيا:مستوى الأمني الإقليمي.**

ظهر هذا المستو ى إبان فترة الحرب الباردة التي عرفت تنافس سياسي بين الشرقي و الغربي، عندما إشتد الصراع حول مناطق النفوذ و كل أيديولوجية تسعى لتحقيق مصالحها.

و يعرف الأمن الإقليمي على أنه "مفهوم سياسي يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبررها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي، لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم."[1]

إن أمن الدولة الإقليمي يعتبر جزءا هاما من سياستها الأمنية، حيث تتوافق السياسة الأمنية في مستواها الإقليمي مع المعنى العام للأمن، أي رد أية محاولة لإختراق المحيط الإقليمي للدولة خاصة إذا كان مجالا للنفوذ، حيث أن الإختراق في حالة وقوعه يعتبر تهديدا للأمن الوطني، ومن أهم الأمثلة على ذلك نجد التصورات الروسية للأمن الإقليمي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي السابق حيث تعتبر روسيا أن الحدود السابقة للاتحاد هي حدود أمنية لها(الجوار القريب)، لذلك فهي تبدي بعض الحذر فيما يخص مسألة توسيع حلف شمال الأطلسي[2] بحيث يعمل هذا الأخير بإنشاء تكتلات إقليمية و التصدي المشترك للتهديد ما يكفل لها تحقيق الأمن و الاستقرار فهذا بطبيعة الحال إذا ما توقفت مصالح و أهداف التكتل ضمن نظام إقليمي.

[1] مصطفى كمال طلبة، **"الأخطار البيئية ومسؤولية المجتمع الدولي"**.في: مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة، العدد 163، جانفي 2006، ص ص52-57.

[2] إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسة الدولية**، ط1، المؤسسة العربية للأبحاث، بيروت، 1979، ص ص217

**ثالثالمستو ى الأمني الدولي:**

– إن كان الأمن القومي يعني الدولة و الأمن الإقليمي يتم في إطار إقليم معين فإن الأمن الدولي شامل على كل دول العالم، و ظهر هذا المصطلح لأول مرة بعد نهاية الحرب العالمية مع عصبة الأمم المتحدة، فلمتستطع منع قيام حرب عالمية أخر ى . و بعد نهاية الحرب العالمية الثانية نشأ تنظيم دولي جديد تحت إسم هيئة الأمم المتحدة.[2]

– يعتبر الأمن الدولي من أوسع في التحليل في الدراسات الأمنية، كونه مرتبط بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، و يكون الأمن الدولي من خلال التعاون و التنسيق الدولي في إطار أمن أوسع و أشمل تحتضن و تفنن وسائل وثائق إدارية ملزمة التطبيق و التنفيذ. و لكي يتحقق الأمن الدولي هناك شروط يجب إتباعها :

1– تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية.

2 – عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

3– احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات المبرمة بين الدول الأعضاء.

و الأمن الدولي ارتبط بالمنظمات الدولية واتصف بثلاث عناصر: [1]

- وجود جهاز دولي لردع العدوان (مجلس الأمن).
- وجود تنظيم لتجريم العدوان (القانون الدولي).
- _ وجود إجراءات لدحر العدوان

[1] خالد معمري ، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ،2009، ص 24.

[2] منذر سليمان، **نحو اعادة صياغة الأمن القومي العربي و مركزاته**، على الرابط:
http://www.achr.eu/art381.htm 15:30 على الساعة 2016-06-20

## 2.أبعاد الأمن:

### 1.البعد السياسي:

يتجسد البعد السياسي من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير والعناصر المكونة للدولة على وجه التحديد السيادة والوحدة الإقليمية، في إطار هذا البعد يميل الحفاظ على الوحدة الإقليمية الحد الأدنى من الأمن كما هو الشأن بالنسبة للمصلحة الوطنية وهذا يكون بواسطة جملة من الإجراءات ذات الأوجه المتعددة مثل: الحفاظ على الاستقرار على مستوى[1] العلاقات بين مختلف فواعل البيئة الداخلية بهدف تجنب النزاعات الداخلية خاصة في الدول المتعددة عرقيا: يتجسد البعد السياسي من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير والعناصر المكونة للدولة على وجه التحديد السيادة والوحدة الإقليمية، في إطار هذا البعد يميل الحفاظ على الوحدة الإقليمية الحد الأدنى من الأمن كما هو الشأن بالنسبة للمصلحة الوطنية وهذا يكون بواسطة جملة من الإجراءات ذات الأوجه المتعددة مثل: الحفاظ على الاستقرار على مستوى العلاقات بين مختلف فواعل البيئة الداخلية بهدف تجنب النزاعات الداخلية خاصة في الدول المتعددة عرقيا. [2]

أكثر الشيء يجب التركيز عليه هو الحفاظ على الكيان السياسي للدولة و يظهر لنا من هذا البعد المفهوم التقليدي للأمن (أمن الدولة) إنه يحتوي على شقان إحدهما داخلي يتعلق بالسلام الداخلي و تماسك أفراد المجتمع و هذا ما يؤكد توفير شروط الأمن داخل

---

[1] خالد معمري :مرجع سابق.

[2] محمد الميلي، **الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي العربي، في:** الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي الأوربي ، باريس، 1996، ص 117.

حدود الدولة، أما الشق الخارجي للبعد السياسي فيتمحور حول علاقة الدولة بالدول المجاورة لها .فالدول بعلاقتها فيما بينها تسودها الكثير من المصالح و الأطماع ، بحيث تركز الدولة هنا بالتعامل مع تلك الأطماع و المصالح الخارجية التي تستهدف مواردها و خياراتها و في الأخير تراعي الدولة مدى تطابق أو تعارض مع مصالحها السياسية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

**2.البعد الإجتماعي:**

يهتم هذا البعد للأمن بالجوانب الإجتماعية للدولة و الأفراد و هدفه الأساسي هو توفير الأمن للمجتمع هذا بدوره الشعور بالولاء إلى الوطن و الاهتمام بالأفراد في داخل المجتمع هذا ما يحقق مبدأ المساواة و إقامة عدالة إجتماعية و ذلك بالعمل على ترتيب الفوارق بين الطبقات و تطوير الخدمات و هذا البعد يرتبط أيضا بتحريز الوحدة الوطنية لسلامة الجبهة الداخلية للدولة فكلما كان الإحساس بالمصير المشترك بينهم، كلما زاد تحقيق الأمن ببعده الإجتماعي.[2]

**3. البعد الثقافي:** يعتبر المتغير الثقافي من أهم المسائل في الدراسات السياسية بعد نهاية الحرب الباردة حيث يعتبر الأكثر حساسية بين جميع الأبعاد التي سلف ذكرها نظرا لتأثير الثقافة على النظام الدولي، و هذا ما أشار إليه صامويل هينقتون في كتابه "صدام

[1] محمد المبلي : مرجع سابق.
[2] أحمد ثابت، **"الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته"**. في: مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 196، جويلية 1995، ص 167.

الحضارات" حيث يعتقد هذا الأخير أن الصدام في الأخير سوف يكون بين الثقافات و الحضارات الكونية.

– البعد الثقافي جزء لا يتجزأ من البعد الاجتماعي نظرا للعلاقة التي تجمع المجتمع و الثقافة السائدة، بحيث يجب إقامة عدالة بين الثقافة العامة و الثقافات الفرعية لتفادي نشوب صراعات داخلية سوءا طيفية أو عرقية.

**4.البعد الاقتصادي:**

يمكن القول بأن البعد الإقتصادي للأمن في أبسط تفسيراته يعني توفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الإقتصادي الذي من شأنه المحافظة على الإستقرار للبلد وعدم تعرضه لمشاكل إقتصادية خطيرة تهدد أمنه. [1]

يرى باري بوزان كو اقعي بنيوي بأن الأمن من بعده الإقتصادي له علاقة غيرة بقدرة الدولة علي الوصول إلى الأسواق الخارجية هذا على المستوي العالمي أما على المستوي الإقليمي

فيعني شدة التنافس بين دول الإقليم

أما النقديون يرون ضرورة القضاء على الفقر وتحجمه من خلال ضمان الرفاهية و الرخاء للأفراد، فالفقر و التخلف هما جذور العصيان و العليان في الدول الجنوبية،

[1] أحمد ثابت،مرجع سابق.

حيث تقودنا ظاهرة الفقر إلى الثورة و التطرف الداخلي. [1]

والبعد الإقتصادي للأمن يتضمن مجموعة من العناصر تتمثل في:

القدرة على التوفيق بين المصالح المتعارضة وإيجاد حلول الوسط لتفادي التصادم بين مختلف أطراف المجتمع.

القدرة على التوفيق بين المصالح المتعارضة وإيجاد حلول الوسط لتفادي التصادم بين مختلف أطراف المجتمع.

وتيرة منتظمة لإشباع الحاجات الإنسانية ورصد تطور وحجم تلك المدخلات.

**البعد العسكر ي:**

طغى البعد العسكري على تعريف الأمن خلال الحرب الباردة وفي نهاية التسعينات[2] تقريبا، فخلال هذه المرحلة كان الأمن لدى مختلف الأطراف يعني تجميع الوسائل والقدرات العسكرية لمواجهة الأخطار الخارجية سواء كانت تلك الأخطار ضربات عسكرية نووية أو حتى هجومات تقليدية، وعليه فقد اعتلى البعد العسكري سلم ترتيبات الأولويات، في حين احتلت المظاهر والأبعاد الأخرى مراتب ثانوية، حيث تهدف الدول إلى مضاعفة قدراتها العسكرية سواء الدفاعية أو الهجومية بقدر يكفي لمواجهة رغبة الدولة الأخرى في تهديد مصالحها الحيوية أو وجودها المادي أو حتى إجبار باقي الدول على انتهاج سياسات أو

[1] خالد معمري ، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ،2009)، ص 24.

[2] محمد الميلي: مرجع سابق.

[3] مصطفى كمال طلبة، **"الأخطار البيئية ومسؤولية المجتمع الدولي"**.في: مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة، العدد 163، جانفي 2006

القيام بسلوكات معينة، يعتبر العسكري يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق حد مقبول من الأمن، إذ نجد مثلا اعتماد منظومات أو برامج للتسلح أين تعمل الدول على زيادة قدر القوة من حيث العدد (القوة البشرية والأسلحة)، ومن حيث النوع أو الفعالية (رفع القوة التدميرية للأسلحة المكتسبة) أي تحقيق الردع،[3] كما يمكن أن تتضمن تلك الإجراءات الدخول في عضوية منظمات ذات طابع أمني أو دفاعي مثل: الأحلاف العسكرية سواء كانت دائمة أو مؤقتة.[2]

[1] محمد كمال طلبة، مرجع سابق.
[2] خالد معمري، مرجع سابق.

**المطلب الثالث: أهمية الأمن.**

للأمن قيمة كبيرة، إذ لا يمكن لحياة البشرية أن تقوم إلا بتوفير الأمن. و لا يستطيع الإنسان أن يبدع و يطلق قدراته في حالة الخوف.

قال الله تعالي: " لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء و الصيف فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع و أمنهم من خوف". (قريش:1-4)

الشريعة فالقران أعطى أهمية كبيرة للأمن كما يظهر في السورة الكريمة, بحيث جمع الله بين الإقتصاد و التجار ة و بين الجوع و الخوف مما يؤكد أنه لا يمكن بناء إقتصاد أو إزدهار إقتصادي إلا في ظل توفير الأمن .فهذا هو الحال في عصر إذ نلاحظ إن الدول المتقدمة حقق الأمن و الإزدهار تعاكسا بدول الجنوب التي تعاني في الأمرين إذ يرجع ذلك أساسا إلى الأمن التي تعاني منه:[1]

- إنه ضرورة ليتمكن الإنسان في ممارسة شعائر دينية.
- إنه ضرورة يمارس الناس شؤون حياتهم المختلفة.
- إنه ضرورة ليستقيم عيش الإنسان في صحته البدنية و النفسية.
- إنه ضرورة ليشعر الإنسان بالسعادة.

[1] بودوح سارة، حدادي، **الإستراتيجي الأمنية الأمريكية اتجاه الجزائر في عهد أوباما 2008-2012**، شهادة لسانس علوم سياسية، جامعة ورقلة ، علاقات دولية .

## المبحث الثالث: المقاربة الأمنية الجزائرية و الولايات المتحدة.

### المطلب الأول: المقاربة الأمريكية

بعد نهاية الحرب الباردة، أصبحت المقاربة الأمريكية للأمن تنطلق من الوضع [1]الدولي الجديد و هذا الوضع تتحكم فيه مجموعة من المجددات كالتعاون، الثورة التكنولوجية الإعتماد المتبادل، التنافس الإقتصادي، و هذا إلي جانب التطورات التي عرفها مفهوم الأمن مع توسيع أبعاده و مستوياته و ما ميز الولايات المتحدة الأمريكية هي قدرتها علي إعادة تنظيم و التكيف المستمر مع البيئة الدولية.[1]

في عام 1993شرعت الولايات المتحدة في بلورة نظر ية أمنية جديدة قائمة علي عدم الإطمئنان لمرحلة ما بعد الحرب الباردة أعلنت إدارة واشنطن ما يعرف بإستراتجية الارتباط التي ترمي إلى تحقيق الأمن بواسطة الدبلوماسية الفاعلة و القوة العسكرية المتفوقة. و دعم الرخاء الاقتصادي و ذلك بهدف نشر المبادئ الديمقراطية في العالمة، و في عام1997 أوضحت نظريات الهيمنة و قيادة العالم و تحكيم النظام الديمقراطي الغربي للولايات المتحدة الأمريكية و ذالك بإسهام العديد من النظريات التي تخدم أمريكا. [2]

بادرت الولايات المتحدة بإيجاد عدو جديد تحت غطاء التهديد الآتي من الجنوب فهذا ما أشار إليه صامويل هنتنغتون في نظرية صدام الحضارات وأحداث.[3]

---

[1] خير الدين العايب، **البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية و انعكاسه على الأمن الإقليمي العربي** .

[2] تيباني وهيبة، **الأمن التوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي،دراسة حالة الإرهاب**، شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزوا ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، دراسات متوسطية و مغاربية ،الأمن و التعاون، تيزي وزوا 2014.

[3] عبد الله علي العليان، **السلام و الغرب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، المرات العربية: المركز الثقافي العربي، 2005م

[4] سعيد الحسين عبدولي، **الفوضى الخلاقة ثنائية الأنا و الآخر من خلال إشكالية الإسلام و الديمقراطية"**، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية،عدد 11، جوان 2013م، ص 03.

11سبتمبر 2001 أحسن دليل علي ذالك و لقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية حرب علي الإرهاب فعلى حد تعبير **هنريي كيسنغر**:" **ان ما تحتاج اليه الولايات المتحدة الأمريكية هو تهديد واضح معروف ، فبعد انتهاء الحرب الباردة و زوال الخطر السوفييتي فان المهمة تطلب احياء التهديد و خلقه بالقوة و هو الخطر الإسلامي**" . و أسلحة الدمار الشامل المنتشرة في العالم فلذا وجهت الحرب الوقائية و الإستباقية[2]وإعتبرته الحل الأمثل لتفادي أحداث 11سبتمبر (العراق, افغنستان). فتيار المحافظين الجدد في عهد الرئيس بوش إستطاع أن يمضي خطوات ابعد من تحقيق أهدافه لبناء الإمبراطورية الأمريكية تحت شعار قيادة الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب. بالإضافة إلى الفوضى الخلاقة التي إتبعتها السياسة[3] الخارجية الأمريكية من خلال سعيها للسيطرة على الشرق الأوسط و من أبرز مفكريها **مايكل ليدين** يقول:"...**نحن ندمر النظام القديم كل يوم... لطالما خشي أعداؤنا هذه الزوبعة الوُلفة من الاقة الخلاقة التي تهدد التي تهدد تقاليدهم... ينبغي علينا تدميرهم لنتقدم في مهمتنا التاريخية**".[4] و تقسيم العالم إلى محور للخير و محور للشر دون وسيطة و إستعمال القوة ضد محور الشر على قاعدة من ليس معنا فهو ضدنا. الأمر الذي يسمح لهل بتنفيذ إستراتجياتها الأمنية في كل العالم، و تصبغ التهديدات الأمنية الخاصة بها بصيغة العالمية[1] كما هو الحال لظاهرة الإرهاب. أضاف جوزيف ناي مصطلح القوة الناعمة في مقال له عام 1990 عندما تناول أهمية الإقناع و الثقافة. الإيديولوجية في جذب الآخرين بإتباع الولايات

[1] هادي سعيد: مرجع سابق.
[2] تيباني وهيبة: مرجع سابق.
[3] هادي سعيد، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظة الجديدة و الواقعية** ، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008م،

المتحدة الأمريكية كما أنها اقل تكلفة من القوة الصلبة يقول جوزيف ناي:"**انه و إن أمكن**[1] **الوصول للأهداف من من خلال القوى الصلبة من استعمال القوة القو ى الكبرى إلا انه يشكل خطر على أهدافها و تطلعاتها الاقتصادية و السياسية و حتى الثقافية، لذلك على الولايات المتحدة الأمريكية إذا أرادت إن تبقى قوية فعلى الأمريكيين أن يتبنوا إلى قوتهم الناعمة**".بالإضافة إلى إستراتيجية القوة الذكية و تتمثل في القدرة على الجمع بين القوة الصارمة و قوة الجذب الناعمة كما سبق و إن أشرنا إليها في إستراتيجية واحدة ناجحة.

توسعت الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المتوسط عامة و الجزائر خاصة وفق مقاربة متعددة الأبعاد سياسية إقتصادية و حتى عسكرية تسمى من خلاله ربط المنطقة ككل بعلاقات و شراكة تضمن لها التواجد في المنطقة و ضمان مصالحها، و هذا ما يظهر ما يعرف بمبادرة "ايزنشتات" و هو مشروع اقتصادي وجه لدول المغاربة الثلاث (تونس،الجزائر المغرب) باستثناء ليبيا و موريتانيا. و تهدف المبادرة إلى:

1.إلغاء الحواجز التجارية.

2.حرية التدفقات.

3. تطوير القطاع الخاص و المساهمة في استقرار المنطقة.

4. تحرير التجارة في إطار منطقة التجارة الأمريكية– مغاربية.

[1] بشكيت خالد، مرجع سابق.

5. أبرز مثال عن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة البحر الأبيض المتوسط عامة هو الأساس إلى الأسطول السادس، كما انه يجسد التواجد البحري الأمريكي في حوض المتوسط. و هدفه الأساسي هو ضمان المصالح الأمريكية. [1]

**المطلب الثاني: المقاربة الجزائرية.**

إن الفقر و الجهل و الأمية من الأسباب الرئيسية المنتجة للعنف و الإرهاب و[2] الداعمة له فقد أكدت الجزائر في الكثير من المرات على ضرورة تطوير مقاربة اقتصادية تضامنية كما تسمى أيضا بالمقاربة الإنسانية لمحاربة الإرهاب العبر للأوطان, و ذلك من خلال مراعاة الجانب المتعلق بالعنصر البشري أي إقامة مشاريع تنموية يمكن بواسطتها امتصاص البطالة و ضمان استقرار السكان و هو ما تفضله الجزائر و تلح عليه. و من إحدى النقاط الايجابية المهمة في اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب و الوقاية منه انه تم التركيز على حقوق الإنسان و الشروط الديمقراطية و العمل على التفرقة بين المصطلحات (الإرهاب و الحركات التحررية).

إن إدراك صانع القرار الجزائري لأهمية المقاربة الأمنية التنموية في تحقيق [2]الأمن و السلم داخليا و إقليميا دفعها بأن لا تعتمد على القوة العسكرية فقط بل إرتأت إلى ضرورة معالجة الأسباب العميقة أمنته المخاطر و حلها نهائيا و ذلك باعتماد إستراتجية و مقاربة تجمع بين الإستباقية و الوقاية و الحل ضد التحديات التي تواجه البلد و ذلك ب:[21]

[1] تيباني وهيبة : مرجع سابق.

[2] بشكيت خالد، **دور المقاربة الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، شهادة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية و الإعلام دراسات افريقية، 2010-2011.

1. ضمان ممارسة الحقوق الأساسية و التمكين لحقوق المواطنة.

2. محاربة التمييز و تشجيع المساواة في الغرب خاصة في مجال التعليم و العمالة.

3. تعزيز و تطوير اندماج الأقليات العرفية و الدينية.

4. تعزيز الحوار متعدد الثقافات و قبول التنوع الثقافي و الإجتماعي و السياسي و الديني مع ضمان التمكين المتكافئ و المشاركة في المجتمع للجميع تفاديا لنشوب الصراعات الداخلية و العنف بكافة أشكاله.

**أما على مستوى السياسة الخارجية تتمحور على مجموعة من المرتكزات هي:**[2]

1. سيادة الدول و حقها في تقرير مصيرها.

2. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

3. التسوية السلمية للنزاعات.

4. حسن الجوار و عدم التدخل سواء من ناحية العسكرية أو الإنسانية.

التصور المستقبلي للسياسة الخارجة الجزائرية يعتمد على المبادئ الأساسية التالي:

1. الدفاع عن السيادة الوطنية.

2. تعزيز الهوة الوطنية.

3. رفض أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي.

---

[1] arslan chikhaoui ,les paradigmes de la politique étrangère de l Algérie , friedrech stifting.2015

[2] العايب سليم،الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، شهادة ماجستير قسم الحقوق و العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية و العلاقات الدولية، باتنة، 2010-2011.

4. رفض إقامة أي قاعدة عسكرية خارجية على أراضيها.

5. رفض سياسة التحالفات و التوافقات العسكرية. [1]

**المطلب الثالث الحوار الجزائري الأمريكي.**

لقد ساهمت التحولات الإستراتجية لمرحلة ما بعد 11 سبتمبر في ترقية التعامل الأمريكي الجزائري في مجال الأمني خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، بحيث تمثل الجزائر أهمية إستراتجية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بمحاربة ما يعرف بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي و الجماعات الإرهابية بشكل عام بعد التجربة التي اكتسبتها في مجال مكافحة هذه الظاهرة كما تعرف دبلوماسيتها بالحياد الإيجابي خاصة بعد توقيع اتفاق السلام بين إريتريا و أثيوبيا و محاولة الجزائر إحداث تقارب بين واشنطن و طهران فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، من هذا المنطق فقد حرصت الولايات المتحدة لأمريكية على تعزيز علاقاتها السياسية مع الجزائر و ذالك من خلال تكثيف الزيارات للمسؤولين الأمريكيين إلى الجزائر و منافسة العديد من القضاة المتعلقة بالتنسيق السياسي و الأمني لمكافحة الإر هاب حقوق الإنسان و الديمقراطية، خاصة بعد تجديد الثقة بين كل من الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة و الأمريكي و جورج بوش الابن في2004.

طبقا للخطة التي رسمتها الولايات المتحدة الأمريكية لسياستها الخارجية المبنية على تنمية و تطوير مصالحها تعمل إدارة كتابة الدولة للشؤون الخارجية سواء في عهد هيلاري

[1] arslan chikhaoui ,op cit
[2] تباني هيبة، مرجع سابق.

كلينتون أو جون كيري على تعميق مضمون زيارات الوفود الأمريكية على مستوى عال و هي زيارات التي عمقت العلاقات من خلال إرساء حوار استراتيجي بين البلدين و تنعقد جلساته دوريا في الجزائر واشنطن من أجل بحث كل سبل التعاون الثنائي في جميع المجالات[1], و كان أول اجتماع لهذا الحوار في أكتوبر2013 بواشنطن حيث تناول الأمور العسكرية، و احتضنت الجزائر الدورة الثنائية في أفريل2014 و تجدر الإشارة إلى أنه تم رفع الحوار الإستراتيجي الجزائري الأمريكي التي حدد مهامها الكبير كل من الرئيس الأمريكي بارك أوباما،إلى مستو ى وزراء الخارجية لكلا في 2014، و قد تم تكريس هذا الحوار الاستراتيجي في 2012، من خلال عقد الاجتماع الأول بواشنطن، بفضل تكثيف العلاقات بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] . فاطمة شمانتل, **الحوار الجزائري الأمريكي ,2015**

على الساعة 19:00 30 06 2016 WWW.DJAIZRESS.COM/ELOYOUMHOURIA/593

[2] مجهول، الحوار الاستراتيجي الجزائري الأمريكي: نتائج ايجابية و واعدة، وكالة الأنباء الجزائرية، على الرابط:
على الساعة 18:45 2016-04-01 http://www.aps.dz/ar/algerie/14625

# الفصل الثاني

## إدارة أوبامة تجاه الجزائر
## بين الاستمرار و التغيير

**مقدمة الفصل:**

كسبت الجزائر دعم المجتمع الدولي بكونها الدولة المحورية في مكافحة الإرهاب كما تطورت مستويات تعاونها الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث ركزنا في هذا الفصل على سياسات الرؤساء المتعاقبة لواشنطن و التي من بينها سياسة إدارة أوباما تجاه الجزائر 2008-2016م بحيث حاولنا إلى أهم التأثيرات التي ساهمت في تحديد سياسته و التي منها تأثير سياسة الرئيس السابق بوش الابن على توجهاته و هذا ما يستعرضه عنوان المبحث الأول، أما المبحث الثاني فيتضمن دوافع الإهتمام الأمريكي للجزائر التي تتمثل في دوافع جغرافية و اقتصادية و سياسية أمنة، و في الأخير ختمنا الفصل بمبحث ثالث يشمل أهم التهديدات الأمنية التي تهدد المنطقة الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، و الجريمة المنظمة إضافة إلى الأزمة في ليبيا و مالي).

## المبحث الأول: تأثير سياسة بوش الابن على سياسة أوباما.

### المطلب الأول: سياسة إدارة بوش.

إنها قصة طائفة ثقافية تقيم في واشنطن، لا يتجاوز عددهم المائة أو المائتين[1] ومجموعة من المخططين الذين يريدون أن يبنوا إمبراطوريتهم الأمريكية على الدم والقتل والتنكيل وإرهاب الدولة، و المحافظين الجدد ليسوا ساسة فقط إنما أيضا كتّابا نافذين و مفكرين إستراتيجيين و محاربين قدامى، و يصنف فريقهم كمجموعة من الراديكاليين[2] الداعمين للإستعمال العدواني للقوة العسكرية لتغيير العالم قصد تحقيق مصالح الأمريكيين و قد تمحورت رؤية هؤلاء للسياسة الخارجية في العالم و الشرق الأوسط فيما يلي:

1- المناداة بأن يكون لأمريكا القيادة في الساحة الدولية كقوة عظمى و حيدة .

2- التركيز على السياسات العسكرية و الأمنية كأساليب أساسية لتنفيذ الرؤى و الأهداف الأمريكية .

3- توجيه ضربات وقائية للدول التي تمثل تهديدا محتملا لأمريكا .

4- العمل على نشر قيم الديمقراطية و حرية الإنسان، و بناء المجتمع المدني و المؤسسات السياسية الخارجية.

5- التمركز عند المصلحة الأمريكية الإسرائيلية بشكل مفرط ، و حماية أمن إسرائيل

---

[1] علي عبد العال ، **المحافظين الجدد "..منظرون لخراب العالم "، اللجنة العربية لحقوق الإنسان**، 2007،متوفر على الموقع : http://www.achr.eu/art230.htm 16:43 2016- 09 – 14

[2] شاهر إسماعيل الشاهر ، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 أيلول 2001 م** ، وزارة الثقافة ، قضايا راهنة ص **35**

[3] اميمة جعفر عمر ، **السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد الحدي عشر من سبتمبر حالة دراسة التدخل الأمريكي في أفغانستان** ، كلية كلية الدراسات لاقتصادية و الاجتماعية شعبة العلوم السياسية ، الخرطوم : 2005 الدراسات العليا

و سلامتها عن طريق تدخل أمريكي كبير لإعادة رسم خريطة القوى الكبرى في المنطقة و التحكم في خيراتها.

وقد عمل المحافظين الجدد على تجسيد أفكارهم على ارض الواقع من خلال التأثير[1] على صانع القرار في الإدارة الأمريكية، و الحقيقة في ذلك ظهر في فترة حكم الرئيس بوش الابن وإضفاء الطابع الديني على الخطابات السياسية و تبني أفكار صامويل هتغتونغ و حيث طور بيرنالد لويس و اتسمت آراءه بالسلبية تجاه العرب و المسلمين حيث يرى أن العالم الإسلامي في حالة صراع مستمرة مع المسيحية و هذه الأفكار تتوافق مع معتقدات جورج بوش، و تعرف بإستراتيجية العداء الشديد للعالم الإسلامي وكان المحافظين الجدد قد تحدثوا في و ثيقة " توحيد التخطيط الدفاعي " عام 1992 عن ضرورة اعتماد الضربة الوقائية Preemptive ضد الدول التي تملك أسلحة الدمار الشامل ، و هذا الكلام نفسه ردده الرئيس بوش الابن . ومن هنا نستخلص أن هناك تلاقي أفكار بين فريق المحافظين الجدد و إدارة جورج بوش بالإضافة إلى رفض التقيد بقرارات هيئة الأمم المتحدة ( التعدي على الشرعية الدولية) . وأول ما قامت به إدارة بوش هو الإعلان بخوض حرب ضد الإر هاب بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 ، و روجت الولايات المتحدة الأمريكية لفكرة محاربة الإرهاب حيث وفرت لنفسها أرضية جديدة في التعامل مع الآخرين ، من منطلق أن الإرهاب خطر عالمي، كما أن هذه الفكرة تبيح أي تصرفات أمريكية لمحاربة هذا الخطر بما في ذلك

[1] سليماني نسيمة، **مودر آسية ، مقاربة اوباما لتسوية الأزمة السورية "2008- 2014 "** ،كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية ، دراسات شرق أوسطية و إقليمية ، ص 16

[2] شاهر إسماعيل الشاهر: مرجع سابق.

غزو دول بعينها [1]، و نجد أن الإدارة الأمريكية الحالية، بالنظر إلى مرجعيتها الفكرية كانت تبحث عن أداة فعالة تحقق طموحها التوسعي و نهجها المنفرد تحت شعار أو مبدأ "من ليس معنا فهو ضدنا" ، و أحسن مثال على ذلك التدخل العسكري في افغنستان أكتوبر 2001 التي أدت إلى تدمير القوة العسكرية لتنظيم القاعدة و حركة طالبان ، و في مارس 2002 تم احتلال العراق و اتبع بوش الابن ( ضربة الفرصة) . و يمثل هذا التدخل تطبيقا لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي و كانت العراق أول ضحية باستخدام "[2] الضربة الوقائية "، وتكون نموذج استرشادي في التحول الديمقراطي. حيث نجد المفكر الفرنسي يصنف النموذج الأمريكي للديمقراطية و الحرية من أحسن النماذج في العالم. ولقد ظهر مصطلح نشر الديمقراطية و حقوق الإنسان عندما أعلن مستشار الأمن القومي [3]"أنتوني" في سبتمبر 1994 عن نشر الديمقراطية عبر العالم كهدف أساسي لواشنطن ، إذ يتوافق مفهوم الديمقراطية و حماية حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية مع التقاليد الأمريكية كمبدأ أخلاقي يبرر التوسع و الإتجاه إلى العالمية ، مما جعلها تتورط بالتدخل خارجيا لحماية حقوق الإنسان و القيم الأخلاقية.

[1] اميمة جعفر عمر ، **السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد الحدي عشر من سبتمبر حالة دراسة التدخل الأمريكي في أفغانستان** ، كلية الدراسات العليا كلية الدراسات لاقتصادية و الاجتماعية شعبة العلوم السياسية ، الخرطوم : 2005 .

[2] سليماني نسيمة مدور أسية/ مرجع سابق.

[3] سمير ابو ركبة ، **حقوق الإنسان و الديمقراطية** ، الحوار المتمدن،ع 3514، مواضيع و ابحاث سياسية 12-10-2011، متوفر على الوقع:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=279286

كما قامت الولايات المتحدة باتخاذ مجموعة من الإجرءات التي نكمن في الاعتراف بتعدد الآراء والمذاهب والانتماءات في الشرق الأوسط، ثم القيام بانتقاء[1]. ما يمكن أن يتماشى مع إدماج إسرائيل في المنطقة باعتبار أن هذا الإدماج يمثل الوسيلة الوحيدة الرئيسية لحماية المصالح الأمريكية .ويخلص باري روبين إلى مطالبة الولايات المتحدة بالقيام بإجراء التقديرات والتخمينات الواقعية للموقف، وبالذات [2]على النحو الذي سوف يترتب عليه استثناء بعض الأطراف والبلدان من مشروع نشر الديمقراطية، وتركيز وتكثيف الضغوط الأمريكية على الدول الشرق أوسطية "دول الممانعة" من أجل تطبيق الديمقراطية و في هذا الصدد صرح جورج بوش :" **انه غياب الديمقراطية في الشرق الأوسط يمثل تحديا للولايات المتحدة الأمريكية و أن غياب الديمقراطية و التمثيل الديمقراطي في المنطقة أديا إلى نتائج رهيبة للمنطقة و العالم** ...". [3]

أخيرا أسلحة الدمار الشامل التي تعتبر تهديدا خطرا إذ تصنف هذه الأخيرة ضمن ابتكارات عصر التكنولوجيا الحديثة ، واحتمال وقوع هذه الأسلحة عالية التدمير في أيدي الإرهابيين غير العقلانيين في دراسة مهمة" لكريستيوم"، [4]و يقول جورج بوش في 2002 :" **علينا أن نمنع الإرهابيين و الأنظمة التي . تسعى للحصول على أسلحة كيماوية و بيولوجية أو نووية من تهديد أمن العالم** " .كما بجدر بالذكر أن هناك أنظمة ترعى [3]الإرهاب أمثال العراق و إيران و كوريا الشمالية و هذا ما يهدد الأمن القومي الأمريكي و التي أطلقت عليهم

[1] وليد الشميط،**امبرطورية المحافظين الجدد ، التضليل الإعلامي و حرب العراق** ، بيروت: دار الساقي، 2005، ص 85 .
[2] أميمة عبد اللطيف ، **المحافظين الجدد قراءة في خرائط الفكر و الحركة** ، مكتب الشروق الدولية، ط1 ، القاهرة :2003 .
[3] اميمة جعفر عمر ، مرجع سابق .
[4] زينت عبد العظيم،**"الإستراتيجية الأمريكية العالمية و استمرار الحرب ضد الإرهاب**، مركز الحضارة للدراسات السياسية.

الولايات المتحدة الأمريكية دول **محور الشر** . هذا ما أدلى به في تصريحه في 17 سبتمبر 2002 حيث يقول :" **لقد صرح أعداؤنا بصفة علنية أنهم يسعون أسلحة الدمار الشامل ...و سوف نبني دفاعات ضد الصواريخ الباليستية و غيرها من وسائل إطلاقها و سوف نتعاون مع دول أخرى لحرمان و احتواء و تقليص جهود أعدائنا في الصول على تكنولوجيا خطيرة** ".

و في الإطار المتوسطي هناك مشكلة مراقبة و ضبط السلاح بما إن هذه الخيرة تسبب توتر في المنطقة و تزيد من أجواء الشك و عدم الثقة بين الدول العربية و إسرائيل من جهة و على ضفتي المتوسط من أجل أخرى.[1]

**المطلب الثاني : أوباما من النشأة إلى البيت الأبيض.**

باراك أوباما، الرئيس الرابع والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية، له سيرة حياة تختلف عن باقي الرؤساء السابقين للولايات المتحدة. فباراك أوباما هذا الابن الثنائي العرق، لأب كيني وأم بيضاء من قلب الأراضي الأميركية، انطلق كالشهب إلى الشهرة القومية عبر خطاب سياسي رئيسي لقى قبولاً حماسياً، ألقاه في المؤتمر القومي للحزب الديمقراطي في العام 2004. و لكن قبل البدء في مشواره السياسي وجب علينا العودة إلى أصوله التاريخية وسيرته الذاتية.

---

[1] زينت عبد العظيم، مرجع سابق.

[2] تيباني وهيبة ، **الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي: دراسة حالة الارهاب** ، كلية الحقوق و العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، دراسات متويطية و مغاربية ، الأمن و التعاون ،جامعة مولود معمري : تيزي وزوا 08-06-2014 ص 158 .

[3] "بارك اوباما، **الرئيس الرابع و الأربعون للولايات المتحدة الأمريكية** "،مكتب برامج العلام الخارجي ، وزارة الخارجية الأمريكية.

[4] دومنيك ديباسكال ، **بارك أباما من النشأة الى البيت الأبيض** ، دوليات ،06-11-2008 متوفر على الموقع : http://webcache.googleusercontent.com/ على الساعة16:50

ولد بارك حسين أوباما في 4 أوت 1961 بجزيرة هاواي من أب كيني و أم[1] ايرلندية الأصل، وبعد سنتين غادر الأب من اجل متابعة الدراسات العليا في هارفورد وبعد ذلك عاد إلى كينيا للعمل كأخصائي اقتصادي، و كان أوباما في السادسة من عمره عندما تزوجت والدته للمرة الثانية، و هذه المرة من موظف أندونيسي يعمل في صناعة النفط و إنتقلت إلى اندونيسيا، حيث أمضى أوباما أربعة سنوات في الدراسة في العاصمة جاكرتا و بعدها عاد إلى هونولولو و التحق بمدرسة ثانوية ، حيث عاش مع جديه .

في كتابه الأول( أحلامي من أبي)، يصف أوباما هذه المرحلة في حياته على أنها انطبعت على قدر أكبر من المعتاد من إضطراب فترة المراهقة، حيث كان يكافح لفهم إرثه العرقي المختلط( افريقية مسلمة و عيشه مع البيض ) والذي كان لا يزال حينئذ غير مألوف نسبياً في الولايات المتحدة. ولعل جذوره التي كانت مترسخة في الثقافتين السوداء والبيضاء هي التي ساعدت في إكتساب أوباما الرؤية الشاملة التي جاء بها إلى السياسة بعد عدة سنوات رؤية تتفهم وجهتي النظر معاً.

غادر أوباما هاواي مرة أخرى للدراسة في جامعة أوكسيدنتال ،في لوس أنجلس لمدة سنتين و بعدها إنتقل إلى مدينة نيويورك ، حيث حصل على شهادة البكالوريوس عام 1983.

و انتقل أوباما إلى مدينة شيكاغو 1985 و هناك عمل كمنظم مجتمعي بولاية ايلنوي

[1] دومينيك ديباسكال: مرجع يابق

[2] فريد بن بلعيد ، **ادارة اوباما و عملية السلام الفلسطينية-الاسرائيلية :"2008-2012"**.، شهادة ماجستير في العلم السياسية ، جامعة تيزي وزوا ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2012 ص 75

و هي منطقة للأمريكيين الأفارقة الفقراء و هذا ما استدعت الضرورة بإحتكاك أوباما بالفقراء و المعوزين.

كان سباق الترشيح لمجلس الشيوخ في إلينوي للعام 2004قد تحوّل إلى سباق عام مفتوح للجميع في السنة السابقة، وذلك عندما أعلن صاحب المقعد الجمهوري، بيتر فيتز جيرالد، أنه لن يسعى إلى إعادة انتخابه ، وفاز أوباما بحصة 53 %بالمائة

لقد كان أوباما ضد التوجهات السياسية لإدارة بوش الابن حيث عارض الحرب على العراق أين وصفها بالحرب الغبية ، و في سنة 2007 أعلن أوباما ترشحه للرئاسيات بحزبه الديمقراطي إلى جانب سبع مترشحين، إلا أن نسب أوباما كانت في الصدارة في كل مرة حيث ركز هذا الأخير على موضوعين أساسين :[1]

1- تغيير طريقة واشنطن التقليدية في تسيير شؤون البلاد

2- مناقشة الأمريكيين من مختلف الخلفيات الإيديولوجية الاجتماعية و العرقية للإتحاد سويا من اجل الخير العام و المصلحة العامة و كان خطابه 2004 أحسن دليل على ذلك حيث حث على عدم التفرقة بين أبناء الوطنفكلهم يمثلون "الولايات المتحدة الأمريكية" و كان شعار أوباما هو التغيير.

- بعد فوز المرشح الديمقراطي سعى لتقوية الجبهة الداخلية و التي تتمثل في مواجهة الأزمة الاقتصادية فاتخذ الإجراءات اللازمة من اجل إنعاش الاقتصاد المتضرر و الحرص على

[1] فريد بن بلعيد: مرجع سابق
[2] دومينيك دي باسكال: مرجع سابق
[3] سليماني نسيمة مدور أسية.

خفضه .

في سنة 2009 أصدر أوباما أول قانون متعلق بالأجر العادل و تشجيعالإستثمار. و في المجال الصحي اقترح أوباما التأمين الصحي للأطفال ليغطي 4 ملايين طفل غير مؤمن بالإضافة إلى تخصيص 50 مليون دولار لإصلاح نظام و برنامج خاص للمصابين بالأمراض المزمنة ، أما فيما يتعلق بالمجال البيئي قد اقترح تحديد سقف للتلوث لتقليص 80% بالمائة من الانبعاثات الغازية إلى غاية 2050 و دعم تكنولوجيا الطاقة .[1]

أما على الصعيد الخارجي حاول باراك أوباما رسم مسار جديد للسياسة الخارجية الأميركية وذلك عقب سنوات عاصفة من إدارة بوش، و تحسين صورة الولايات المتحدة و من ملامح سياسة أوباما الخارجية تجاه العالم العربي والنظام الدولي بصفة عامة:

وعد أوباما بالإنسحاب التدريجي من العراق و الجدير بالذكر انه عارض الهجوم عليها في 2002 م، إلى جانب ذلك نجد الملف النووي الإيراني الذي أراده أوباما أن يكون مبنيا على الحوار والحل الدبلوماسي بالإضافة إلى الملف الأفغاني و الذي ربطه بالحرب على الإرهاب حيث قام بإرسال 30000 جندي لتعزيز الإستقرار في المنطقة .

**المطلب الثالث : إستراتيجية إدارة أوباما تجاه الجزائر.**

وبما أنّ منطقة المغرب العربي حسب المنظور الأمريكي تقع ضمن دائرة الأزمات الدولية المصدّرة لظاهرة الإرهاب، فقد استمرّ الرئيس أوباما في تكليف قائد القوات الأمريكية في أفريقيا "أفر يكوم"، بمواصلة الدور الأمريكي في منطقتي شمال أفريقيا والساحل الأفريقي

[1] فريد بن بلعيد، مرجع سابق.

لمكافحة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ومواصلة التعاون العسكري والأمني مع جميع دول المغرب العربي، التي أعلن معظمها الانخراط الفعلي في "الحرب العالمية على الإرهاب بما فيها الجزائر التي لديها تجربة مسبقة بالتعامل مع هذا التهديد الجديد ، ولم يقتصر التعاون الأمريكي الجزائري على المجالات الأمنية فقط حتى و إن كان هو الطاغي على العلاقة البلدين إنما هناك نوايا أمريكية لاستغلال النفط الجزائري و يتجلى دلك في العديد من المبادرات منها : [1]

**أولا: المجال العسكري :**

إزدادت أهمية الجزائر في الخريطة الإستراتيجية و بات التعاون العسكري المستند لإتفاق طويل الأمد بين الجزائر و واشنطن أكثر من ضروري بسبب الإضطرابات التي تشهدها المنطقة العربية على غرار ليبيا و مصر [2]،( ثورات الربيع العربي و تنظيم الدولة الإسلامية أو داعش ) ، يظهر التعاون بين الجزائر و واشنطن في التنسيق الأمني المتبادل بين البلدين من خلال الزيارات المتعددة بين مسؤولي البلدين .

قررت الولايات المتحدة الأمريكية تقديم مساعدات وتجهيزات عسكرية للقوة الإفريقية قدرة إقليم شمال إفريقيا "للقوة الإفريقية الجاهزة" التي تحتضنها مدينة جيجل مقرها. ويساعد الأمريكيون القوة الإفريقية الجديدة في عدة مجالات أهمها التجهيز والتدريب والاتصالات

1 فوار جرجس، **أسس و مرتكزات سياسة أوباما الخارجية في ولايتيه الأولى و الثانية** ،مركز الجزيرة للدراسات ،مكة ،على الرابط http://studies.aljazeera.net/ar/reports/_

2 عصام بن شسخ ، **السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد باراك اوباما إهمال مقصود ام إرجاء هادف ؟**، المركز العربي للدراسات المستقبلية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة نالجزائر ، متوفر على الموقع : http://mostakbaliat.blogspot.com/2010/07/blog-post_31.html على الساعة 90:45 05 -10_2016

لضمان قوة إفريقية قادرة على التصدي للتهديدات الإرهابية ، خلال لقاء كبير مستشاري الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، للأمن القومي ومكافحة الإرهاب، جون برينان(2009)، مع الرئيس بوتفليقة وباقي المسؤولين الجزائريين.وجاءت القوة الجديدة التي قد تلتحق بها دول في الساحل الإفريقي مثل موريتانيا ومالي والنيجر، كبديل لمشاريع أمنية وعسكرية سابقة للقيادة الأمريكية"أفريكوم"، بعد التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء،و شمال إفريقيا [1].

وكانت زيارة السيد برينان إلى الجزائر متبوعة بزيارات كل من كاتب الدولة المساعد ويليام بيرنز(2010-2011). و رئيس قيادة قوات الولايات المتحدة بإفريقيا( أفريكوم)، السيد كارتر هام وكاتب الدولة المساعد للشرق الأوسط وشمال إفريقيا السيد جيفري فيلمان ونائب كاتب الدولة لمنطقة المغرب العربي السيد ريموند ماكسويل والمستشار السامي لمكتب الشؤون السياسية والعسكرية لدى كاتبة الدولة السيد مارك آدامز ومنسق مكافحة الإرهاب بكتابة الدولة السيد دانيال بنجامين. و كان الهدف من المبادرات التي تطلقها [2]الولايات المتحدة الأمريكية هو إنشاء قاعدة عسكرية في الجزائري نظرا لتموقعها الاستراتيجي الهام.

**ثانيا: المجال الإقتصادي.**

إن الولايات المتحدة تحرص بتعزيز علاقاتها الثنائية مع الجزائر في المجال الاقتصادي حيث عملت على تنويع و تكثيف إبرام إتفاقيات معها فزيارة المبعوث الأمريكي[2] جورج ميتشل إلى الجزائر 2011 أعطت إنطباعا حسنا و يمكن القول أن ديناميكية التعاون

[1] بن دياب أبركان أميرة ، **البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001** ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة كلية الحقوق ، علاقات دولية و دراسات امنية ، 2013 2014

[2] عصام بن شيخ : مرجع سابق

[2] بن دياب ابركان أميرة، مرجع سابق.

الثنائي سمحت بتحقيق تقدم نوعي و هو ما أكده سفير الجزائر بواشنط " عبد الله بعلي " في تصريحاته:"**إن العلاقات تعرف متانة و قوة أكثر بالنسبة للمسائل السياسية الإقتصادية و العسكرية الأمنية و توسعت لتشمل القضايا الإقليمية و الدولية**" . و الجدير بالذكر أنه تم التوقيع على إتفاقية في المجال الصحي التكنولوجي و إنتاج الأدوية في 2011.

إضافة إلى مجال النقل فازت شركة بوينغ الأمريكية لصناعة الطائرات بصفقة توريد 11 طائرة للخطوط الجزائرية و شركة طاسيلي ، ما يعادل 845 مليون دولار . و في سنة 2012 عرفت العلاقات الأمريكية الجزائرية انتعاش و تطورا مكثفا وصل الأمر إلى إقامة "**الحوار استراتيجي**"بين البلدين لإعطاء دفعة قوية للشراكة بين البلدين .و قد تميزت هذه العلاقات بكثافة الزيارات السياسية و الإقتصادية الرفيعة ،و هذا ما أكده كاتب الدولة الأمريكي جون كيري اثر الزيارة التي قام بها سنة 2014 ، إلا أن مستوى التعاون بين

البلدين خارج قطاع المحروقات يضل ضعيفا ، هذا الضعف راجع لتدني الاستثمارات الأمريكية خارج القطاع الطاقوي في الجزائر ، بالإضافة إلى المنافسة الشديدة التي تواجه الولايات المتحدة من الصين و فرنسا[1] .

– استنادا إلى الأرقام التي يصدرها مكتب الإحصاء الأمريكي ، يتضح لنا حجم التبادل.

– المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائرية

| السنوات | صادرات الو.م.ا على الجزائر | واردات الو.م.أ من الجزائر | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| 2008 | 1,243.2 | 19,354.8 | -18,111.6 |
| 2009 | 1,107.8 | 10,717.8 | -9,610.0 |
| 2010 | 1,194.3 | ,597.041 | -13,323.6 |
| 2011 | 1,597.0 | **3.609**,41 | -13,012.3 |
| 2012 | 1,363.2 | **9,993.3** | -8,630.2 |
| 2013 | 1,848.7 | 4,830.9 | -2,982.2 |
| 2014 | 2,616.9 | 4,628.9 | -2,012.0 |
| 2015 | 1,875.7 | 3,371.6 | -1,495.8 |
| 2016 | **2**1,103. | 1,517.7 | -146.9 |

**قيمة بالمليون الدولار الأمريكي:**

**جدول يوضح صادرات و واردات من إلى الجزائر : ( 2008-2016 )[2]**

[1] المصدر : وزارة الخارجية الأمريكية، قسم المبادلات التجارية الأمريكية الجزائرية : متوفر على الموقع :
http://www census.gov/foreign-tratistics/press-release

أهم النقاط التي يمكن استخلاصها من الجدول : [1]

– نلاحظ أن سنة 2008سجلت أعلى قيمة للو اردات الأمريكية بتسع عشرة مليار و ثلاث مائة وأربعة و خمسون مليون دولار (19.354 مليون دولار ) الجدير بالذكر أنها في أواخر عهد بوش الابن، بينما تراجعت قيمة الواردات في عهد أوباما إلى أربع عشرة و ستة مائة و تسعة مليون دولار (14،609،3 مليون دولار ) و يرجع هذا الإنخفاض الحاد إلى الأزمة المالية التي عصفت بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008.

– استمرار ارتفاع قيمة الواردات الأمريكية خلال 2010

– 2011 حيث وصلت إلى أربع عشرة و ستة مائة و تسعة مليون دولار (14،609،3مليون دولار ) بينما صادرات الولايات المتحدة إلى الجزائر سنة 2011 تقدر ب ( 1.595.4مليار دولار ) .

– بداية تراجع الواردات الأمريكية بداية من سنة 2012 حيث وصلت الى أدنى قيمة سنة 2015 ثلاث مليار و ثلاث مائة و واحد و سبعين ملين دولار ( 3,371 مليون دولار ) يكمن السبب في تراجع أسعار النفط .

– تعد الولايات المتحدة الأمريكية أول مستورد من الجزائر بـ17% من صادرات الجزائر. كما تأتي هذه الأخيرة في المرتبة الثامنة من حيث وارداتها من الولايات المتحدة بـ 3.5 % [2]

[1] شريف عادل منصف، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد احداث 11 سبتمبر 2011** ،شهادة ماستر في العلوم السياسية ، خميس مليانة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، تحليل السياسة جوان 2015.

[2] arslan chikhaoui ,les paradigmes de la politique étrangère de l Algérie , friedrech stifting.2015

الميزان التجاري يتأرجح لصالح الجزائر بأكثر من 10 مليار دولار إذ تعتبر الواحدة من الأربع الممولين للسوق الأمريكية بالنفط و الغاز، لكن عرفت صادرات الجزائر نحو الولايات المتحدة تراجعا هائلا بداية 2008 بـ 120 إلى 150 مليون دولار أمريكي[1]

– كما قامت الولايات المتحدة في الإطار الجماعي إلى إطلاق مبادرة شراكة شمال إفريقيا من أجل الفرص الإقتصادية وتشمل كل من ( تونس ، الجزائر ، المغرب ) . وتسعى هذه الأخيرة إلى مساعدة المقاولين الشباب منهم على أن يصبحوا رجال أعمال ، وتشجيع وتشجيعهم و المنظمات العالمية و التجارية على خلق برامج من اجل تعزيز العلاقات و دعم المؤسسات الصغيرة و السعي على تعزيز العلاقات الأمريكية المغاربية المبنية على تبادل المنفعة. [2]

– أما فيما يتعلق بالجزائر فأكد كاتب الدولة الأمريكي المساعد المكلف بالشؤون الاقتصادية و الطاقة "جوزيف فرناديز"أن الجز ائر تعد العنصر الأساسي لمبادرة الشراكة الشمال إفريقيا من أجل الفرص الاقتصادية .وهذا راجع بطبيعة الحال إلى الحلول الممتازة و روح المبادرة ، كما أحّ على إقامة شركات بين الجامعات الجزائرية و المعاهد العليا الأمريكية المتخصصة في التكوين .[3]

**التنسيق القانوني:**

تعتبر اتفاقية تسليم المجرمين احد مظاهر التعاون القضائي الدولي في مجال مكافحة

[1] arslan chikhaoui,op cit

[2] شريف عادل منصف: مرجع سابق.

[3] بن دياب ابركان امير ، لعور سهيلة ، **البعد الأمني في العلاقات الأمريكية الجزائرية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001** ،شهادة ماستر في العلوم السياسية ، جامعة قالمة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2012 -2014 ص

بالجريمة المنظمة و البحث عن مرتكبيها و القبض عليهم ،و الهدف من ذلك هو تطويق كل أنواع الجرائم فمثلا قد ترتكب جريمة ما في بلد ما و يفر الجاني هربا عن القانون أو تنفيذا[1] لعقوبته، فان تسليم المطلوبين أو المشتبه بهم بتورطهم في جرائم إرهابية يعد أمرا مهما يربط بشكل كبير بمستوى العلاقات بين الدول . و أحسن مثال على التنسيق القانوني هي حادثة فرار "المختار بن مختار" نحو الأرضي المالية و التشادية على إثر ملاحقتهم في قضية إختطافهم للرهائن الأوروبيين ، وهذا إن دل على شيء فانه يدل صعوبة المأمورية لهذه الدول دون التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية .[1]

يبرز الأمريكي الجزائري في هذه النقطة من خلال العديد من الندوات خاصة الجزائر التي ألحت على عدم تسليم الفدية للإرهابيين في العديد من المناسبات حيث اعتبرته تمويلا للإرهاب و حافزا لتطوير عمليات الاختطاف و زيادة حجمها[2]، حيث قامت الجزائر بتنشيط ندوة 8-9سبتمبر تمحور ت أشغالها حول ثمانية مواضيع رئسيه ستنشط في ثماني جلسات و من أبرزها دور القضاء في مكافحة التطرف بما فيها داخل المؤسسات العقابية ، تم إشراك كل من بلدان منطقة الساحل و أعضاء مجلس الأمن الأممي و الهيئات المتعددة الإقليمية

---

[1] فارس عربي، **بيان حقائق من الرئيسين المناوبين** : لمحة حول المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ابوظبي:2012 على الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov على الساعة 19:10 2016-10-11

[2] مجهول، **واشنطن تعلن عن اطلاق المنتدى العالمي لمكافحة الارهاب** ،جزايرس، وكالة الأنباء الجزائرية: سبتمبر 2012 متوفر على االرابط : 2016-10-12
http://www.djazairess.com/aps/213896

[3] مجهول ، المنتدى العامي **: تحديد عهد الرئاسة الجزائرية الكندية الفريق الساحل** ، سبتمبر 2013 ، متوفر على الموقع :
http://www.numidianews.com/fr/article~26022.html على الساعة 15:10 2016-10-13

والدولية. [1]

و 22- 23 سبتمبر تم عقد المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ، و تعتبر كعضو مؤسس حيث لعبت دورا هاما في توحيد وجهات النظر البلدين المتشابهة في مجال إعداد إستراتيجية فعالة الاختطاف مقابل فدية .

بالإضافة إلى نشاطات أخرى لهذا المنتدى وتتمثل في ورشة عمل خبراء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب [1]في 18 -19 أفريل 2012 في الجزائر إضافة إلى ورشة عمل خبراء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب حول التحديات الأمنية العابرة للحدود الدولية في منطقة جنوب المحيط الأطلسي في الرباط 17-18 أكتوبر من نفس السنة .[2]

[1] مرجع سابق.
2فترسي عربي، مرجع سابق

## المبحث االثاني: دوافع الإستراتيجية الأمريكية في الجزائر

### المطلب الأول: دوافع إستراتيجية.

يعتبر الموقع الجغرافي عاملا حاسما في ضعف أو قوة الدولة ، و قد ثبت بالملاحظة أن دولا صغيرة تركت بسبب أهمية موقعها أثارا في العلاقات الدولية تفوق الآثار التي[1] تركتها دول أكبر منها من حيث المساحة و الموارد . و بالعكس ، فإن الدول التي لا تتمتع بمواقع ذات أهمية كان لها تأثير أقل من تلك التي تملك هذه المواقع فهو يؤثر على سياستها الخارجية من عدة نواحي ، بحيث يحدد إلى حد [2]كبير المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية ،كما انه يحدد ماهية التهديدات الموجهة إلى امن الدولة، فالدولة توجه سياستها الخارجية في اغلب الحالات إلى المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها ، كما إن موقع الدولة في تلك المنطقة يؤثر على سياستها الخارجية من خلال تحديد هوية الدولة و نوعية التهديدات الخارجية المباشرة .

على المستوى البحري فان انحصار الساحل الجزائري في منطقة المنفصلة المتوسطية على امتداد 1200كلم من سواحله ، جعل من الجزائر منطقة بالغة الأهمية و ذلك لتحكمها و مراقبتها في عموم مناطق عرض البحر المتوسط لاسيما الغربية منها حيث تتحكم في الممرات المؤدية إلى مضيق صقيلية ، إلى جانب اتصالها الخارجي مع العديد من

---

[1] زايدة خنوس،**العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد 11سبتمبر 2001**،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية جامعة قادي مرباح . ورقلة 2013 ص 54

[2] محمد محمد ،اهمية الموقع الجغرافي للجزائر ماي 2015 ، متوفر على الرابط: http://mawdoo3.com/ على الساعة 15:30 2016-10-15

[3] محمد الهادي لعروق، اطلس الجزائر و العالم ، الجزائر :دار الهدى للنشر ، ص 12 .

الدول حضاريا و تجاريا و امنيا و اجتماعيا .

جعل الموقع الاستراتيجي من الجزائر معبر لعالم الشمال ، و إلى الدول العربية خاصة و دول الجنوب عامتا ، كما أفضت لان تكون كذلك منطقة تقاطع و التقاء بين الغرب ( الولايات المتحدة الأمريكية ) اتجاه الشرق ،و في الشمال (فرنسا ) في اتجاه الجنوب و دول الساحل الإفريقي[1] .

تتوسط الجزائر المغرب العربي و تمثل مركز اتصال بين محوريه الشرقي و الغربي و هذا الموقع جعل من الصعب أن تقام مشاريع ( مشروع الشراكة الأورو متوسطية ،مشروع ايزنستات ) دون أن تكون الجزائر طرفا فيها ، وكذلك فان منطقة الغرب العربي تحظى باهتمام أمريكي على اعتبار المنطقة نقطة ارتكاز و بوابة لتصريف المنتجات الأمريكية خاصة مع وجود أكثر من 80 مليون [2]شخص و اقتحام السوق الأوروبية 400 مليون نسمة شمالا ،و كذا التوسع جنوبا إلى السوق الإفريقية ، ممهدة إلى سوق دولية مفتوحة للسلع و المنتجات الأمريكية ، وفي هذا الصدد أكد السفير الأمريكي ادوارد غابرييل في نهاية التسعينيات القرن الماضي ، بان توقيع اتفاقيات التبادل الحر مع دول المغرب العربي لا يتعلق بسوق من 70 مليون مستهلك ، بل برها اكبر من ذلك أنها سوق تفوق 500 مليون مستهلك في إشارة الى غزو الأسواق الأوروبية .[2]

[1] محمد الهادي لعراق: مرجع سابق

[2] عادل سيد احمد، **"أنابيب الطاقة الجغرافية نقود السياسة "** ، **مجلة السياسة الدولية** ، القاهرة ،مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، العدد 164 ، افريل 2006.

_ تعد الجزائر بوابة نحو دول الساحل الإفريقي التي تهتم بها الولايات المتحدة الأمريكية و ذلك في في إطار العديد من المبادرات مبادرة مكافحة الإرهاب و دول المنطقة لمكافحة الإرهاب ، إلى جانب هذا فان هذه المنطقة اي منطقة الساحل الإفريقي ، و منطقة الخليج الغيني ، تتوفران على العديد من الثروات الطبيعية خاصتا و إن الإدارة الأمريكية تتوقع إن تصل إنتاج النفط إلى 25 بالمائة في سنة 2015 و من وارداتها التي بلغت 15 بالمائة سنة 2005.[1]

_ إن الاهتمام الأمريكي بالجزائر لا يخرج عن دائرة مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تطرحه[3] كمشروع بديل ينافس المشروع المتوسطي لأوروبا ، و تعد الجزائر في هذا الإطار النموذج الفعال لصانع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية الذين يصرحون على الإصلاحات السياسية و الاقتصادية و التربوية و الثقافية .

[1] عادل سيد أحمد، مرجع سابق.

1

خريطة الجزائر:

توضح العمق الإستراتيجي

[1] المصدر: https://www.google.dz/search?q=
على الساعة 10:45 2016-08-12

**المطلب الثاني: دوافع اقتصادية**

- بعد نهاية الحرب الباردة و انهيار الإتحاد السوفياتي مع بداية التسعينيات ،تراجع العامل الأيديولوجي لصالح عوامل أخرى ويتعلق الأمر بالعامل الاقتصادية ،حيث نلاحظ تصاعد القوة الاقتصادية و التي تنافس القوة العسكرية ،و ما يؤكد ذلك هو تزايد التنافس على الاسواق ،و تضاعف حجم الاستثمارات الخارجية ،بفضل اتساع نشاط الشركات المتعددة الجنسيات [1]

- إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كان وجودها في الجزائر منذ عام 1962 ، حيث بجدر الإشارة إلى أن تم اكتشاف النفط في الجزائر سنة 1956، وتم العثور على أول حقل للبترول في الصحراء الجزائرية و هو "حقل عجيلة" في جنوب شرق الجزائر.كما تم في شهر جوان من العام نفسه اكتشاف "حقل حاسي مسعود" الشهير ، أكبر حقول البترول في صحراء الجزائر، أي في مرحلة الاستعمار الفرنسيونظرا لثراء الصحراء الجزائرية بهذه الموارد جعلها تكتسي أهمية كبيرة حيث تبلغ مساحتها 2.171.800كلم2 ، وتبقى للشمال 357.580كلم2 فقط.[2]

- حسب أحدث التقديرات لوكالة الطاقة الدولية لسنة2006، يبلغ الاحتياطي النفطي الجزائري حوالي 11.4 مليار برميل2 ،بترتيب الخامس عشر احتياطي في العالم. لكن رغم أن الاحتياطات النفطية المؤكدة في الجزائر لا تضاهي احتياطات الشرق الأوسط ودول

[1] عامر حسن فياض ، **الديمقراطية الليبرالية في مركبات و توجهات السياسة الأمريكية إزاء الوطن العربي** ،المستقبل العربي ،العدد 261 ،نوفمبر 2000 ص

[2] بن دياب ابركان اميرة ، مرجع سابق.

الخليج خاصة المملكة العربية السعودية، إلا أن المكانة التي تكسبها الجزائر في السوق الطاقوية العالمية يمكن إرجاعها إلى عدة أسباب أهمها:[1]

1. أنها واحد من أهم مصادر النفط "الآمنة" البديلة عن تلك غير "الآمنة" في الشرق الأوسط.ومن بين أهم المناطق لتنويع الواردات النفطية مستقبلا.

2. تمثل الجزائر عضوا نشيطا ومنضبطا داخل منظمة الأوبك.خاصة في ظل الأهمية التي ستكتسبها هاته المنظمة أكثر في المستقبل المنظور.

3. هي بحكم موقعها الجيواستراتيجي قريبة من منابع النفط الإفريقية المهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وسلامتها من سلامة هاته المصادر.

4.ضخامة الاحتياطيات الغاز ية في الجزائر، حيث تعد ثالث دولة مصدرة للغاز، الذي يرى فيه العديد من الخبراء أنه من أهم مصادر الطاقوية في المستقبل.

5. المكانة الدولية التي تحتلها الشركة البترولية الجزائرية "سوناطراك" في السوق الدولية.

6.ضخامة الاستثمارات في مجال المحروقات، وهذا ما يفسر اهتمام الشركات النفطية العالمية عامة و الأمريكية بالخصوص، بالإضافة كونه يخدم الإدارة الأمريكية الحالية المرتبطة بكبرى هذه الشركات (الجماعات النفطية).

7. يكتسي قطاع المحروقات في الجزائر أهمية بالغة كونه مادة إستراتيجية يعتمد عليها الاقتصاد الوطني.

[1] عامر حسين فياض، مرجع سابق.

ومن خلال هاته النقاط، سنتبع القدرات الطاقوية التي تمتلكها الجزائر، والتي أصبحت تجلب اهتمام كبرى الشركات النفطية العالمية، ليست الأمريكية [1]فقط بل الروسية والصينية والأوروبية وغيرها، كسوق واعدة في المستقبل.

فالجزائر بصفتها قطب بترولي وغازي، فهي تمثل بذلك أحد أطراف السوق النفطية العالمية، وتعكس_وفنزويلا على فوائض كبيرة على هذا النوع من النفط المطلوب بكثرة في السوق الدولية.في ذات السياق استفادت الجزائر عام 2006 من ارتفاع في العلاوات و الرسوم المفروضة على نوعيات النفط الخفيفة ، بما في ذلك "صحاري بلند" مقارنة ب"برنت" بحر الشمال.

وبلغت الطاقة الإنتاجية للنفط الجزائري 1.4 مليون برميل يوميا، وهو ما يمثل نمو بنسبة 6.5%، و وصل إلى 1.5مليون برميل يوميا في بداية 2005. وتعتزم الجزائر إنتاج 2 مليون برميل من النفط يوميا بحلول عام 2010، حيث تتوقع الزيادة في حجم الغاز المسال والطبيعي، الذي يعتبر منتوج الإحصائيات التي قدمتها النشرية الدولية المتخصصة "ميدل ايست ايكونوميك سورفي" على موقعها الإلكتروني، والتي تعد أحد المراجع الأساسية لقراءة تطورات السوق النفطي الدولي، تطورا مستمرا خلال سنة_2005 لإنتاج النفط الجزائري.

و قد استفاد النفط الجزائري من عوامل عديدة ،من بينها ارتفاع الطلب على النفط الخفيف

[1] بن عمر دياب مرجع سابق

[2] فائزة بن شيخ و زبيدة خنوس ، **العلاقات الجزائرية الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس ، جلمعة قاصدي مرباح –ورقلة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية ، 2012-2013

بالنظر لمحدودية قدرة المصافي الأمريكية على تلبية حاجيات السوق الأمريكي من المواد المشتقة و المواد البترولية،سواء البنزين صيفا أو وقود التدفئة شتاءا. كما لا تتوفر الدول المنتجة للنفط كنيجيريا وليبيا المستقبل إلى 85 مليار متر مكعب بحلول 2010 إلى 100 مليار متر مكعب بحلول 2015. ويمكن أن تصل احتياطاتها النفطية إلى نحو 12.4ملياربرميل.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن ارتفاع الإنتاج الجزائري من النفط سمح لها أيضا بتحسين المداخيل بصورة معتبرة من 32 مليار دولار، إلى أكثر من 41 مليار دولار، أي بإضافة 9 مليارات دولار مقارنة بسنة 2005.[1]

2. حسب دراسة لشركة بريطانية اسمها "فوغرو روبير ليميتد" ، فإن الجزائر من بين البلدان التي تحظى بتقدير 150مجموعة بترولية دولية،حيث صنفت في صدارة البلدان العشرة الأكثر تقديرا من الشركات البترولية الدولية حسب ما نقلته الصحيفة الفرنسية للطاقة "بيتروستراتيجي".مشيرة إلى وجود تقييم أفضل في مجال الخطر السياسي،و أضافت الصحيفة أن الشركة البريطانية الموجود مقرها ببريطانيا سألت حسب الدراسة التي نشرتها تحت عنوان "انترناشيونال نيو سورفاي" 150 مجموعة بترولية ،لتصل إلى أن الجزائر صمن أهم الدول التي تحظى بالتقدير نظرا لأهمية الإمكانيات البترولية و الغازية المحققة ،ونجاح عمليات التنقيب وتقييم محفز في مجال الخطر

[1] يني محمد امين ، **المدركات الإستراتيجية اتجاه الجزائر ،إدارة بوش** ، نموذجا ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 2890
[2] فائزة بن شيخ، مرجع سابق :

السياسي ، وكذا الحضور الكبير للمتعاملين الأجانب.

و مما يزيد الإهتمام الأمريكي بالجزائر، و بالأخص الجماعات النفطية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تمثلها بقوة إدارة بوش الابن ،خاصة نائب الرئيس "ديك تشيني" هي كون أن الجزائر تعد ثالث دولة بعد السعودية وقطر من حيث الاستثمار النفطي ب21.4 مليار دولار ، و هذا ما يحفز صانع القرار الأمريكي في المضي قدما نحو توثيق العلاقات الأمريكية–الجزائرية،خاصة في ظل الإدارة الحالية المرتبطة مباشرة بالشركات النفطية الأمريكية، وتشاركها في توجيه السياسة الخارجية وفق مصالحها الذاتية و القومية قبل كل شيء.

– بلغت الواردات الأمريكية من النفط الخام و المنتجات البترولية الجزائرية عام 2013ما يقدر ب 42.014 ألف برميل، و يعود ذلك إلى إنخفاض الاستهلاك الأمريكي من النفط خلال السنوات الأخيرة ذلك نتيجة لعدة عوامل نذكر منها : [1]

–أسعار النفط و التي تمثلت باستمرار تصاعد مستويات أسعار النفط العالمية منذ عام 2004و

عبورها حواجز قياسية متتالية خلال السنوات اللاحقة لغاية وصولها إلى حوالي 150 دولار للبرميل للنفط الخفيف في بداية شهر جوان 2008 ، قبل أن تنهار في النصف الثاني من

[1] مجهول، **المدركات الاستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر –ادارة جورج بوش نموذجا** ، متوفر الرابط: http://www.arabtimes.com/p على الساعة 08:45 2016-10-17

[2] بني محمد امين: مرجع سابق.

العام المذكور بسب الأزمة المالية العالمية [1].

-الأزمة المالية العالمية التي كان لها الأثر الواضح في انخفاض استهلاك النفط في الولايات المتحدة.

خاصة عام 2009 ، مع العلم بأن الاتجاه التنازلي للاستهلاك قد بدأ قبل الأزمة المذكورة

-سياسات الطاقة الأمريكية، و التي تهدف إلى تخفيض استهلاك النفط للأسباب خاصة بأمن الطاقة و التنمية المستدامة، و ظاهرة تغير المناخ، بالإضافة إلى اعتبا رأت أخرى ذات طبيعة سياسية أو انتخابية داخلية أمريكية.

-ومن جهة أخرى نجد أن الجزائر قد قامت بخفض حصصها الإنتاجية من النفط خلال عامي2008 .

2009تطبيقا لقرار منظمة الأوبك مما أدى إلى تراجع حجم صادراتها النفطية.[3]

و يعزى انخفاض واردات النفط للولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة بدرجة رئيسية إلى الإنخفاض الذي طرأ على إستهلاك النفط في الولايات المتحدة منذ عام 2005 ، كما يعود أيضا إلى الاستخدام المتزايد للايثانول و كذا تزايد إنتاج سوائل الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى الزيادة في الإنتاج المحلي من النفط الخام، و بخاصة المناطق

---

[1] حفيظ صواليلي، **النفط الجزائري الخفيف يربح رسما إضافيا ب 1.1 دولار** .متوفر على موقع جريدة الجزائر نيوز الرابط: على الساعة 15:23 2016-10-13 http://www,djazairess,com/elkhabre/27/02/201

[2] بن عائشة محمد الأمين،**المثلث الاستراتيجي :الجزائر الطاقة و الولايات المتحدة الأمريكية** متوفرعلى الرابط : على الساعة 18:11 2016-10-12 http://www.maqalaty.com/29693.html

المغمورة العميقة و الفائقة العمق، ومن مصادر النفط غير التقليدية من ممكن باكن و التحسن الذي تحقق في كفاءة استخدام الطاقة.

**المطلب الثالث : الدافع السياسي الأمني**

–سعت الجزائر من خلال المنابر والمؤتمرات الدولية إلى الدعوة لبناء نظام اقتصادي[1] جديد يكون أكثر عدالة وأكثر إتزانا، خاصة فيما يتعلق بتسوية اللاتماثل بين تزايد وتراجع أسعار المواد الأولية، وهو الأمر الذي لايزال ينهك دول الجنوب .بالإضافة على هذا فإن الجزائر سعت لتغير العديد من[2] المفاهيم التي تسيطر على العلاقات الدولية كحق الفيتو مثلا، خاصة وأن وجهة نظرها تنطلق من أن قواعد القانون الدولي قد تم وضعها قبل ظهور دول العالم الثالث أما فيما يتعلق بإحلال الأمن والسلم سواء الإقليمي أو الدولي، فقد تبنت الجزائر الخط السلمي في تسوية الخلافات والنزاعات، كالتسوية السلمية للخلافات الحدودية مع كل من ليبيا وتونس، إلى جانب إعتماد أسلوب الوساطة في فض بعض النزاعات بين الدول إيران والعراق، وتسوية النزاع بين الطوارق والسلطات المالية بارزة، غير لأن هذه المكانة سرعان ما تراجعت بسبب الأزمة الهيكلية والشرعية التي كان يعيشها النظام السياسي الجزائري في أواخر الثمانينات والتي قادت إلى أحداث5 أكتوبر 1988 دخلت الجزائر بعدها في فترة التسعينات دوامة من العنف والاقتتال الداخلي، وفرضت عليها عزلة دولية خاصة

---

[1] محمد لمين بوحبيلة ،**العلاقات الجزائرية الفرنسية 1999-2009 . مذكرة لنيل شهادة الماجستير** ، كلية الحقوق و العلوم السياسية و العلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2010 ص 65

[2] شريف عادل منصف ، مرجع سابق

[3] مجهول ، **ارث تاريخي عززه الإيمان بمبادئ اول نوفمبر** ،جزا يرس ، يوم 04-07-2014 ، متوفر على الموقع : http://www.djazairess.com/elmassa/102754 على الساعة 11:10 2016-10-14

من الدول الغربية، كانت أثارها وخيمة على مصالح الجزائر العليا والدنيا [2]. لكن أن الأوضاع الداخلية في الجزائر، شهدت تحسنا واستقرار في مطلع الألفية الجديدة بمجيء الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة سنة 1999، الذي عمل على استعادة الدور الريادي والمحوري للجزائر على المستوى الإقليمي والدولي .وهو ما يتجلى لنا في العناصر التالية: [1]

– مشاركة الجزائر في أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2000 ، وفي القمة الدولية لإصلاح هيئة الأمم المتحدة سنة انضمام الجزائر إلى الحوار الأطلسي المتوسطي عام 2000 ، ومشاركتها في العديد من المناورات البحرية التي كان يجريها، بالإضافة إلى استفادة الدول الغربية و خاصة الولايات المتحدة.

الأمريكية من تجربتها الرائدة في مكافحة الإرهاب.

– مشاركة الجزائر الفعالة أيضا في إنشاء مجلس حقوق الإنسان، ولجنة الأمم المتحدة لتعزيز السلم.

لضبط إستراتيجية واضحة لمكافحة الإرهاب.مساهمة الأداة الدبلوماسية الجزائرية على [2] المستوى الإقليمي في فص العديد من النزاعات :(النزاع الأثيوبي الأريثيري) والذي توج بإبرام اتفاق سلام سنة 2000 كما قدمت الجزائر ممثلة بسفيرها مبادرة تسوية في الأزمة السودانية سنة 2007 من طرف السفير الجزائري عبد الكريم غريب السابق في مالي.

– إن إتفاق الجزائر المبرم في 4 جويلية 2006 لإحلال السلم و الأمن في إقليم كبدال

[1] عبدالنور بن عنتر ، **البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري** ، ط1 ،الجزائر: الكتبة العصرية و النشر و التوزيع ،2006،ص.74

[2] شريف عادل منصف ، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001** ل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، الجزائر :جوان2015 ص8

لدليل ملموس على عمق التزام الجزائر بقضايا الساحل التي يمثل في نظرها نطاقا امنيا ومنطقة حيوية ، و يندرج في هذا المنطق نفسه خوض الجزائر [1] على تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية ، و التوصل الى حل النزاع العربي الإسرائيلي ، على أسس عادلة و نهائية.

–أما على الصعيد الاتحاد المغرب العربي بادرت الجزائر سنة 2001 م، بإعادة تنشيط هياكل و دواليب هذه المجموعة المغاربية ووضع حد للجمود الذي شل نشاطها.

–على الصعيد العربي تعتبر قمة الجزائر التي انعقدت في شهر مارس 2005 معلما بارزا في إصلاح منظومة العمل العربي المشترك و الدليل على ذلك هو القرارات التي أسفت عنه و المتعلقة بإلغاء العمل بنظام التصويت بالإجماع وبإنشاء عدد من المؤسسات الجديدة من البرلمان العربي الإسلامي و المن و محكمة العدل العربية .[2]

– بالإضافة إلى الحركية الدبلوماسية الملحوظة خلال السنوات الأخيرة مع تداعيات الربيع العربي ابتدءا من سنة 2010 و الأزمة في الساحل ، حيث ركزت الجزائر على التحولات الإقليمية والجهوية التي تعرفها مناطق الجوار.[3]

بالإضافة إلى المعطى الأمني يرى منظري الإستراتيجية الأمريكية إن الجزائر تتحول إلى شريك استراتيجي في الجانب الأمني و العسكري خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و بروز ما يعرف بالإرهاب الدولي و مختلف التهديدات اللاتماثلية ، التي شهدت نشاطا

[1] عبد النور بن عنتر : مرجع سابق
[2] جمال فرحات ، **السياسة الامريكية في الجزائر التحولات الكبرى** ، الجزائر : دار الريحانة للكتاب ج2 ،ص
[3] شرف عادل منصف، مرجع سابق.

متزايدا في منطقة المغرب العربي و منطقة الساحل الإفريقي . ظهور ما يعرف بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي 2007 ما رأت فيه الولايات المتحدة الأمريكية مساسا و تهديد لمصالحها في هذه المنطقة. [1]

– إن الاهتمام الأمريكي بالجزائر يكمن في كون هذه الأخيرة عانت من ويلات الإرهاب و هو ما جعل السلطات الجزائرية تسعى إلى بلورت تفاهم دولي لمكافحة هذه الظاهرة ،وذلك كزء من إستراتيجية متعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب ، لهذا فان واشنطن تحاول الاستفادة من الخبرة الجزائرية التي اعترف لها بالزيادة في هذا المجال كونه البلد الوحيد في المنطقة الذي عرف الظاهرة و بحجم منقطع النظير .كما عمدت أيضا على إدراجها في العديد من البرامج كفاعل مهم (برامج التدريب التدريب المشترك و التي عرفت تطورات عميقة منذ انضمام الجزائر إلى المحور التوسطي الأطلسي ، في إطار عملية المسعى النشط و كذا مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء في مارس 2004 إلى جانب دول عدة من شمال إفريقيا و منطقة الساحل الإفريقي . من خلال ما تطرقنا إليه في يمكن القول بان الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تعزيز التعاون و التنسيق الأمني مع الجزائر بوجه الخصوص و المنطقة عامتا إلى تحقيق الصالح و الأهداف التالية : [2]

1 – تأمين منطقة الشمال الإفريقي من أي أنشطة إرهابية ، خاصة ، الجماعات الموالية لتنظيم القاعدة

[1] جمال فرحات: مرجع سابق.
[2] اسماعيل بو الوايح، **الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي ( الجزائر ،تونس، المغرب)**، شهادة ماجستير ، جامعة الجزائر ،2010

2-الحصول على حصة سوق السلاح ألمغاربي ، خاصة الجزائري منه ، و منافسة روسيا في الصفقات الضخمة التي تبرمها مع الجزائر ، بالخصوص مع ارتفاع أسعار النفط .

3-كما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الخصوص على تسهيلات عسكرية بعد إعلان خفض القوات الأمريكية في القارة الأوروبية ، ويتم ذلك في ضوء ترتيبات برامج الشراكة بين حلف الناتو و دول جنوب حوض المتوسط [1]

[1] اسماعيل بو الوايح: مرجع سابق.

## المبحث الثالث: التهديدات الأمنية في المنطقة.

### المطلب الأول: الإرهاب و الجريمة المنظمة.

#### أولا: الإرهاب.

هناك أكثر من 200 تعريف للإرهاب الولايات المتحدة منذ أحداث 11 سبتمبر 2001م و من أهم التعاريف نجد: [1]

**الكونغرس الأمريكي:**

يعرف الإرهاب بأنه عن قصد، و بدوافع سياسية تستهدف به منظمات وطنية، أو عملاء سريون، جماعة غير محاربة بقصد منه في الغالب التأثير على مستمعين أو مشاهدين.[1]

**وكالة التحقيقات الفيديرالية: (FBI)**

الإرهاب هو استعمال- أو التهديد باستعمال- غير مشروع للعنف ضد أشخاص أو ممتلكات لتخويف أو إجبار حكومة أو المدنيين عليهم أو بعضهم لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية.

**وكالة الاستخبارات الأمريكية: (CIA)**

قد تبنت في عام 1980م تعريف ينص على أن:" الإرهاب هو تهديد باستعمال العنف أو استعمال العنف لأغراض سياسية في من قبل أفراد أو جماعات، سواء تعمل ضدها

---

[1] Carole ANDRÉ-DESSORNES, Les États-Unis et la lutte contre le terrorisme international, depuis le 11 septembre 2001

[2] محمد عزيز، **الإرهاب الدولي و النظام العالمي الراهن**، ط1 بيروت،2002م، بيروت، ص129

و عندما يكون القصد من تلك الأعمال إحداث صدمة، أو فزع، أو ذهول، أو رعب لدى المجموعة المستهدفة التي تكون أوسع من دائرة ضحايا العمل الإرهابي المباشر، و قد شمل الإرهاب جماعات يسعى إلى قلب أنظمة حكم محددة، سواء كانت مظالم قوسية أو الجماعات معينة أو بهدف تدمير نظام دولي كغاية مقصودة لذاتها".[1]

أدت هذه الأحداث إلى حتمية مراجعة إستراتيجية الأمن القومي و حدوث إنقلاب في موازين مفاهيم الأمن القومي و زيادة عدد التدخلات الأمريكية في شؤون الدول الأخرى .وكذلك إلى تصاعد العلاقة بين الداخلي والخارجي. فان التوظيف الأمريكي للخطر الإرهابي كعدو عالمي جديد، تأسس عليه سندها الإيديولوجي في بناء عقيدة إستراتيجيتها الجديدة للأمن القومي الأمريكي أعطاها الدافع في تعزيز سلوكها لمواجهة هذا العدو الجديد . أما عن الجزائر فإن هذه الأحداث كانت بمثابة تأكيد على المبادرة الجزائرية التي اتخذتها في هذا المجال و نادت بها ،و شكلت الحرب على الإرهاب فرصة هامة للجيش الجزائري ، لينخرط في المساعي الدولية لمكافحة الإرهاب و يعرض تجربته السابقة في هذا المجال ، و هذا ما أدى إلى تطابق وجهات النظر الجزائرية الأمريكية حول الإرهاب و أخطاره .وعلى هذا فقد تعزز التنسيق الأمني بين البلدين في إطار مكافحة الإرهاب إذ يعتبر التعاون الأمريكي الجزائري في هذا المجال ديناميكيا متعدد الأبعاد الجزائري في هذا المجال ديناميكيا و متعدد الأبعاد ، و متكاملا من الناحية الجغرافية و

[1] محمد عزيز، مرجع ساق.
[2] زيتوت محمد لعربي، **الحرب على الإرهاب، معهد الهقار**، الجزائر 2010

الأمنية ، يتم من خلاله التفاعل بين البلدين في العديد من المجالات.[1]

**ثانيا: تهريب الأسلحة:**

التهريب هو عملية غير قانونية يرتكبها الفرد من أجل إشباع رغباته أو حاجاته الخاصة و هي من الجرائم التي يعاقب بها القانون و تندرج ضمن الجرائم الاقتصادية نظراً لنتائجها السلبية على الاقتصاد الوطني، و نجد أن الأسلحة تهر ب غالبا عبر الحدود البرية و البحرية حيث تم إكتشاف عدة ممرات برية يقوم من خلالها المهربون بتمرير الأسلحة بمختلف أنواعها و دخيرتها و لكن هذا التهريب ضعيف بالنسبة للموارد الأخرى لما يتسم من مخاطر و مجازف .[2]

ففي الجزائر المشكلة الأمنية تظهر أكثر في الصحراء و هي النقطة التي دعا إليها الاجتماع الحكومي الدولي المعني بمنع الجريمة المنظمة و محاربة الإرهاب المنبثق عن الاتحاد الإفريقي عبر تشديد الرقابة عبر الحدود و محاربة استيراد و تصدير الأسلحة الصغيرة، و الدخيرة و المتفجرات بشكل عبر مشروع بغية تقييد و صولها إلى المنظمات الإرهابية في الساحل و إفريقيا.

و من أهم المسالك التي تتم تهريب الأسلحة في منطقة الصحراء الكبرى أو الساحل الإفريقي.

1. من النيجر نحو مالي ثم الجزائر و النيجر مباشرة نحو ليبيا و الجزائر.

[1] مرجع سابق.

[2] فؤاد سروجي، **مشروع الاتفاقية العربية لمكافحة المنظمة عبر الحدود العربية**،ط1، الأهلية للنشر، عمان، 2003 .

[3] قاسمي أ، أسلحة خارج الرقابة، جريدة السلام، 29-11-2015م ، على الرابط:
http://www.essalamonline.com/ara/permalink/40758.html على الساعة 23-10-2016

2. من القرن الإفريقي نحو التشاد و من التشاد نحو المناطق الأخرى.

عملت الجزائر للتصدي لهذه الظاهرة بما أنها تهدد أمنها القومي و أحسن مثال على ذلك هو الجهود المبذولة من طرف الأجهزة الأمنية الجزائرية إذ تم توقيف العديد من محاولات التهريب، إذ تمكنت من مصالح الدرك من ضبط 20اصبع ديناميت و 104 قطع سلاح في عمليات عديدة قرب الحدود الليبية.

دعت الجزائر إلى توفير المساعدات الكافية للتصدي لظاهرة و تجارة الأسلحة خاصة بعد انهيار الأوضاع في ليبيا و هناك مخاوف إزاء تدفق الأسلحة الخفيفة و ذات العيار الصغير في منطقة الساحل الواردة من مخزونات الأسلحة الليبية.[1]

**ثالثا: الهجرة غير شرعية:**

**تعريف الهجرة غير لشرعية:**

قد ورد مفهوم الهجرة في العديد من المعاجم ، فقد جاء في معجم المصطلحات الجغرافية شير اً إلى انتقال الأفراد من مكان إلى آخر للاستقرار فيه بصفة دائمة أو مؤقتة ، كما ورد في المعجم الديمغرافي الصادر عن قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة تعريفهاً بأنها شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعي المكان الأصلي ، أو مكان المغادرة إلى أخرى تدعي مكان الوصول ، أو المكان المقصود ، ويتبع ذلك تبدل في محل الإقامة.

[1] أمحند برقوق، **الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط**، قسم العلوم السياسة و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر، المعهد الدبلوماسي و العلاقات الدولية.

[2] حمدي شعبان، **الهجرة غير المشروعة(الضرورة و الحاجة)**، مركز الاعلام الأمني، مصر، 2014

يعتبر بعض الباحثين الهجرة غير الشرعية جريمة ، بينما يعتبرها آخرون انتهاكاً للقانون بدون ضحايا ، ومن وجهة نظر أخرى تعكس الهجرة غير الشرعية ضعف سيطرة الدولة على تلك الشرعية أمر ينبع من القانون الدولي لإضفاء صفة التجريم على شريحة معينة مثل العمال اليدويين ، وطالبي حق اللجوء ، بينما تفضل أسواق العمل الدولية ذوي المهارات العالية ، وفي هذا الصدد ينظر أصحاب السلطة السياسية و الاقتصادية إلى الهجرة الوافدة باعتبارها تهديداً محتملاً للسيادة ، والهوية القومية ، ولذا تسعى الحكومات إلى الحد منها وتقييدها. [1]

فالهجرة السرية هي عملية انتقال الأشخاص عبر الحدود، بصفة غير قانونية و هذا راجع لأوضاع متدهورة في بلد الأم اقتصاديا و اجتماعيا.

**مشكلة اللاجئين في الجزائر:**

-أدت الحرب المعلنة شمال مالي إلى تدفق اللاجئين الفارين من الحرب، حوّل برج باجي مختار قبلة إذ يقدر حاليا تواجد أزيد من 25000 لاجئ و ينتظر إلى أن يصل 500000 لاجئ، الذي يشكل بدوره عبئ ثقيل على الجزائر و تقدر قيمة إجمالي احتياجات اللاجئين و طالبي اللجوء في الجزائر 33.2 مليون دولار أمريكي سنة 2015م. حيث اشاد ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالدور الذي الجزائر تلعبه

1 حمدي شعبان .مرجع سابق.

2 المصدر: **الموفضية السامية للاجئين**، الجزائر، 2015م، متوفر على الرابط: http://www.unhcr.org/ar/4be7cc278b0.html على الساعة 08:12 2016-10-26

– إنصهار و توغل الجماعات الإرهابية مع اللاجئين السوريين و هدفهم العبور إلى الأراضي ليبيا.

**المطلب الثاني: تداعيات الربيع العربي (ليبيا).**

عرفت منطقة المغرب العربي حراكا شعبيا ابتدءا من تونس في أواخر 2010، وكان من المتوقع أن تنظم ليبيا سريعا إلى موجة الإحتجاجات و المطالب بإصلاحات سياسية اقتصادية ثم المطالبة بإسقاط النظام، حيث عرف تصاعد إلى حد الصراعات المسلحة[1] حيث كان الموقف الأمريكي في البداية أكثر ارتباكا على أساس فكري الذي استند عليه أوباما و يعرف "**بمبدأ أوباما**" للسياسة الأمريكية **في الشرق الأوسط** و الذي[2] لم يكن ليتجاوز في جوهر جملة الأفكار التي القاهرة في القاهرة اثر خطابة الشهير عام 2010م لكن الأمر لم يدم طويلا إذ أعلنت واشنطن انخراطها ضمن قوات حلف الشمال الأطلسي تحت غطاء "**حماية حقوق المدنيين**"[3] و هذا اتضح من خلال تبريره التدخل إلى ليبيا في 19-03-2011م، قائلا:" **اليوم نحن جزئ من تحالف عريض، نحن نستجيب لمطالب شعب يتعرض للخطر** ...". وبرز ذلك بعد تفويض التدخل من طرف مجلس الأمن هذا ما اتخذته واشنطن و حلفائها ذريعة لإضفاء طابع الشرعية الدولية، و يجدر بالذكر أن تاريخ العلاقات الأمريكية الليبية كان مضطرب مع نظام القدافي[4]، فاتخذت من الانقلاب على

[1] يوسف محمد الصواني، **الولايات المتحدة و ليبيا: تاريخ مضطرب و مستقبل متلبس**، جامعة ترابلس ليبيا

[2] بدر شافعي، **اشكالية التدخل الدولي في ليبيا**، مركز الروابط للبحث و الدراسات الإستراتيجية، 2015 على الرابط:

[3] حسان حويشة، فوزي حوامدي، **عبد السلام سيكة،الدبلماسية امام امتحان الأزمة الليبية**، ،2015 على الرابط:
http://www.echoroukonline.co 2016-10-25 على الساعة:08:15

[4] Amine Ait-chaalal, les Etats-Unis face au « printemps arabe » :mise en perspective a partir tunisienne et égyptien .

النظام فرصة مواتية أمامها، من أجل توسيع نفوذها في القارة الإفريقية، امنيا و اقتصاديا[3] و تحجيم دور الصين في المنطقة.[3]أما الجانب الجزائري اتخذت مجموعة من الإجراءات الوقائية خاصة مع انتشار الكم الهائل و العشوائي للأسلحة فلذلك شددت قامت بتشديد الأمني في حدودها مع ليبيا ومنع تنقلها إلى مالي غبر الصحراء، كما عملت دبلوماسيتها نشاطا كبيرا تحاول فيه التوفيق فيه بين الأطراف المتنازعة، و البحث عن سبل سلمية و التطرق إلى الحوار

للخروج من دوامة العنف التي تشهدها ليبيا.

– ظهرت أول محاولة للجزائر اثر اجتماع الدورة السادسة للجنة التشاور بين الجزائر[1] و تونس عام 2011م، حيث شدد كل من وزير الشؤون الخارجية مراد مدلسي و التونسي محمد مولاي، شددوا فيه على ضرورة الحوار السياسي بين جميع الأطراف الليبية. الأمر الذي لم تحققه حكومة "الوفاق الوطني" بقيادة السراج، وأمام اللاستقرار الأمني طالبت هذه الأخيرة تدخل دولي لحماية المدنيين في أوت 2014م، و بعد ذلك حثت بعض الأطراف تدخل الجزائر لفض النزاع في ليبيا باعتبارها القوة الإقليمية المحورية القادرة على تحمل تلك مسؤولية تلك المهمة، حيث حافظت الجزائر على موقفها المبدئي الذي يرمي الى الحياد و مطالبة الحل السلمي القائم على الحوار بين الأطراف المتصارعة التي تؤثر في المشهد السياسي الليبي دون استثناء( حفتر و السراج)،[3] هذا ما أكده وزير الشؤون المغاربية و

[1] حسان حوشية ،فوزي حوامدي: مرجع.
[2] محمد عبد الواحد، **تموضع القوى السياسية في ليبيا و مستقبل الصراع، مركز الجزيرة للدراسات**، على الرابط: http://studies.aljazeera.net/ar على الساعة 08:45 2016-10-26

الاتحاد الإفريقي و الجامعة العربية عبد القادر مساهل خلال الندوة الوزارية التي ترأسها ديسمبر 2015- مناصفة مع كاتب الدولة الأمريكي، إضافة إلى اجتماع روما و فيينا 2016.

**ازدواجية المواقف و الدعم الأجنبي لحفتر:**

كانت قوات حلف شمال الأطلسي في البداية أعلنت مساندتها للوفاق الوطني، لكن لاحقا على ما يبدوا أن تأكد فيه مشاركة القوات الفرنسية مع اللواء "خليفة حفتر"، بالإضافة إلى فضيحة التسجيلات المسربة التي نشرها موقع ميدل ايست أي، في 08-07-2016، التي تثبت وجود قوات أمريكية و بريطانية و فرنسية في قاعدة بنينا الجوية جنوب شرق بنغازي فازدواجية المواقف لحلف الناتو لحلف الناتو تكشف أن قضية الاستقرار في ليبيا لا تعني الغرب بقدر ما تعنيه السيطرة على ثرواتها النفطية، و ابرز دليل على ذلك هوشن غارات جوية على سرت بحجة الإرهاب. [1]

- الموقف الأمريكي حسب النظرية الواقعية يرتبط أصلا بالمصالحة ( النفط و الغاز الليبي)، فالشركات النفطية تسعى للوصول إلى النفط الليبي بأي ثمن، فإستراتيجية[2] واشنطن ترتبط أكثر بأمن الطاقة لدرجة جعل بعض الباحثين يصفونها "إمبراطورية النفط الجديدة"، وهي التي تمثل جوهر التحرك الأمريكي في عصر العولمة. حيث كانت تستهدف "**الهلال النفطي**" الذي كان ينتج 1.7 مليون دولار ما يعادل 39 مليون برميل من الاحتياط الليبي

[1] يوسف محمد الصواني، مرجع سابق

[2] منال علي، **السياسة الأمريكية تجاه ليبيا منذ 17 فبراير 2011**، الحوار المتمدن، 2014، على الرابط:
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=422581&r=0 على الساعة 12:30 2016-10-25

سنة 1989م حتى وان كان ذلك ظاهريا يعمل على تحرير التجارة الدولية و نشر اقتصاد السوق.[2]

الإفريقية للسلم والمصالحة، أحمد ميزاب، أن التدخل العسكري الجزائرية اعتبر رئيس اللجنة الأمريكي في ليبيا لا يقدم نتائج ايجابية وسط تعقيدات المشهد الداخلي، محذرا من انعكاسات تونس، وقال في تصريح ل"الفجر" معلقا وخيمة على المدى القريب على دول الجوار وأبرزها على التدخل الأمريكي بحجة مكافحة الإرهاب في سرت، أنه جاء بناء على طلب[2] من حكومة الوفاق الوطني التي يرأسها فايز السراج، لكن قبل [1]أن نتحدث عن ضربات عسكرية محددة كان يجب على الليبيين أن يكونوا ملتفين حول حكومة واحدة، خصوصا مع تعدد الأطراف الليبية المعرقلة لعملية التسوية السياسية والأمنية سواء من طرف المليشيات أو القبائل أو برلمان طبرق أو حفتر، الذي لم يمنح الشرعية لحكومة الوفاق، وأيضا تحذير مجلس الأمن قبل يومين من كارثة إنسانية تحيط بالبلاد، ما يعني في اعتقاد ميزاب أن من المعطيات الداخلية لحد الساعة لا تقدم نتائج ايجابية على نجاح التدخل العسكري.

خلال الخريطة نحاول إبراز منطقة الهلال النفطي التي تنتج 50 بالمائة من النتاج الكلي من النفط في ليبيا .

[1] منال علي: مرجع سابق.
Amine Ait-chaalal,op cit

1

**خريطة توضح فيه منطقة الهلال النفطي[1]**

**المطلب الثالث: أزمة مالي.**

شهدت مالي أزمة داخلية تتمثل في الحرب الأهلية التي أعلنتها حركة الأزواد شمال

[1] المصدر: https://www.google.dz/webhp?sourceid
على الساعة 12:23 2016-10-24

مالي نتيجة التهميش الذي عانوا منه من طرف الحكومة المالية، خاصة مع انصهار الجماعات الإرهابية مع الحركات المتمردة جعل الأمور تتأزم أكثر هذا بدوره يهدد الأمن القومي الجزائري فلذا سارعت لتسوية الأزمة بعقد مجموعة من من الجولات التي قد تتوصل لإيجاد مخرج بطرق سلمية .[1]

**1. المسار التفاوضي بين الأزواد و الحكومة المالية بوساطة جزائرية:**

**الجولة الأولى:** 2014/07/13

أقيم بالجزائر يضم كل من الاتحاد الإفريقي و المجموعة الإفريقية لدول غرب افريقية و الأمم المتحدة، و التحاد الأوروبي و منظمة التعاون الإسلامي تم توقيع المشاركين في الحوار المالي على خارطة طريق من اجل المفاوضات في إطار مسار الجزائر و وثيقة تتعلق بوقف الاقتتال.[2]

**الجولة الثانية:**

تمت في الجزائر و الهدف من هذه المفاوضات هي عملية السلام شمال مالي بين الحكومة المركزية و قادت الست (06) من حركة الأزواد و تم النقاش فيه حول ثلاث مبادئ رئيسية :

1. الوحدة الترابية لمالي.

[1] الحاج ولد براهيم، **أزمة شمال مالي .. انفجار الداخل و تداعيات الإقليم**، مركز الجزيرة للدراسات، فبراير 2012 على الساعة 14:26 2016-10-26 http://studies.aljazeera.net/ar/report

[2] مجهول، **كرونولوجية الحوار المالي بقيادة الجزائر**، جزا يرس،افريل 2016على الرابط: www.dgazairaisse.com/ على الساعة 11:30 2016-10-25

2. مكافحة الإرهاب و التنمية في مناطق شمال مالي.[1]

3. مشاركة الطوارق في الحكومة و المؤسسات الرسمية.

**ملاحظة:** تم في هذه الجولة اتفاقية تبادل الأسرى بين الحكومة المركزية و الحركات الأزوادية.

**الجولة الثالثة:**

جرت في ديسمبر 2014م في إطار الموضوعات الربع المتعلقة بـ:

1. المسائل السياسية و المؤسساتية.

2. الدفاع عن الأمن و التنمية الاقتصادية ،الاجتماعية و الثقافية.

3. المصالحة و العدالة.

4. الشؤون الإنسانية.

كانت الوثيقة شاملة و ساهمت في كل مراحلها بفتح أفاق جديدة للسلم و الرفاهية و الحرية و الكرامة للشعب المالي على حد تعبير عبد القادر مساهل. إضافة إلى رفض إدراج مطلب تشكيل جيش موازي للجيش النظامي في إقليم الأزواد من طرف بعض الوسطاء.[2]

**الجولة الرابعة:**

وقعت في الجزائر بين أطراف أزمة مالي، على اتفاق السلام المبدئي و المصالحة برعاية الجزائر و هيئة الأمم المتحدة. وقع على الاتفاق ممثلو حكومة باماكو و قادة التنظيمات

[1] نفس المرجع.

[2] محمد سيدمو، **الماليون يبحثون عن خلاصهم في الجزائر**، جريدة الخبر، اغسطس 2014، على الرابط http://www.elkhabar.com/press على الساعة 17:13 2016-10-25

السياسية المسلحة للمعارضة شمال مالي، و حضر مراسيم التوقيع الحكومتين الأمريكية و الفرنسية .[1]

وقعت رسميا اتفاق السلم و المصالحة المنبثق من قبل الحكومة المالية و الحركات الأزاودية لشمال مالي في 2015/05/14م.[2]

دبلوماسية الجزائر وفق بعدها الأمني تربط نشاطها بالمعايير التالية:[3]

1. سياسة التضامن و الجوار.
2. القرب الجغرافي و الروابط التاريخية.
3. عقيدة عدم التدخل العسكري و مبادئها التي تستند على البحث عن حل سياسي عبر الحوار.
4. اللأمن المهدد لمنطقة شمال إفريقيا.

## 2. التدخل الفرنسي في مالي 2013: [4]

لم يكن تدخل فرنسا العسكري في مالي مفاجئا، إذ أنها كانت أكثر اللاعبين الدوليين و الإقليميين انغماسا في الأزمة منذ اندلاعها 2012 . في ظل هذا الوضع للنظام السياسي المالي، ووفقا للعلاقات المتميزة للدولة الفرنسية مع الأنظمة الحاكمة في دولة مالي، تترسخ عقيدة سياسية و أمنية لدى صناع القرار في الحكومة الفرنسية، بأهمية الحفاظ على الأنظمة

[1] محمد سيدمو: مرجع سابق.
[2] مجهول، **أزمة مالي و التدخل الأجنبي**، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، فبراير 2013م، على الرابط http://www.dohainstitute.org/release على الساعة 14:23 2016-10-25
[3] عبير شليغم، **التدخل الفرنسي في مالي: البعد النيوكولونيالي تجاه افريقيا**، المركز العربي للبحوث و الدراسات، 2015م على الرابط: http://www.acrseg.org/36650 على الساعة 14:46 2016-10-25-
[3] arslan chikhaoui, op cit

القائمة التابعة لها، فان أي أية تغيرات يمكن أن تطرأ على الساحة السياسية لدولة مالي يتعارض مع مصالحها، ما تحتم بالتدخل السريع و العاجل لاستعادة الأوضاع و الحيلولة دون حدوث تغيرات يمكن أن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على فرنسا، لاعتبارات عديدة الأمنية منها و الثقافية خاصة الاقتصادية،إذ ازدادت أهمية المنطقة بعد اكتشاف الثروات الباطنية و ما تحملها من الثروات النفطية و الغازية و المعدنية، كبيرة حسب الخبراء، و التي تتواجد على المقربة من الأراضي الموريتانية. [1]

[1] عبر شلغم، مرجع سابق.

**خلاصة الفصل:**

لقد سعى أوباما خلال إدارته و راء تصحيح ما أفسده بوش الإبن الذي كان يعتمد على الإنفرادية في اتخاذ القرار ، حيث عرفت سدة حكمه العديد من التدخلات العسكرية، فلهذا خالفه أوباما في توجهاته إذ اعتمد على الفهم المتعدد الأطراف و التعاون الدبلوماسي

يعود الإهتمام الأمريكي بالجزائر إلى الأهمية الجيوستراتيجية التي تتمتع بها و نظرا إلى دور ها الدبلوماسي في تسوية النزاعات إقليميا و قاريا ودوليا ، إذ عملت إستراتيجية واشنطن بالتعامل مع الجزائر على أساس تعاون حيث شهدت تطورا ملحوظ في الآونة الأخيرة فقد تواصل التنسيق الأمني الأمريكي الجزائري بوتيرة كبيرة وصل إلى حد " الحوار الإستراتيجي" ،و هذا راجع إلى التهديدات الأمنية في المنطقة . و أما التعاون في الجانب الإقتصادي يرتكز على المجال الطاقوي فالولايات المتحدة الأمريكية لا تزال الأولى في استيراد النفط من الجزائر، رغم وجود منافسين كل من الصين و فرنسا.

لقد أثرت التهديدات الأمنية في المنطقة على مسار الأمني الأمريكي الجزائري حيث إتسعت هذه الأخيرة كل من واشنطن و الجزائر التعاون من أجل التصدي للتهديدات المشتركة.

# الفصل الثالث

## معوقات التقارب الأمريكي الجزائري و السيناريوهات المستقبلية

**مقدمة الفصل:**

كسبت الجزائر دعم المجتمع الدولي لكونها الدولة المحورية في مكافحة الإرهاب في الساحل كما تطورت مستويات تعاونها الأمني مع الولايات المتحدة و هو ما تم التطرق إليه في الفصل السابق، أما في هذا الفصل فيتم التركيز على العراقيل و التحديات التي تواجه العلاقات بين الجزائر و واشنطن و التي تتمثل في العراقيل الداخلية المرتبطة بالجوانب الأمنية و الاقتصادية و السياسية و هو ما يستعرضه المبحث الأول، أما المبحث الثاني فيعالج أبعاد المنافسة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر باعتبارها أحد أهم التحديات التي تواجه التقارب الأمريكي الجزائري، خاصة فيما يعرف بالمنافسة الفرنسية

و الصينية. كما سنحاول ختام هذا الفصل بمبحث ثالث و أخير بقيامنا بدراسة استشرافي مستقبلية للعلاقات بين البلدين و ذلك من خلال الاستناد على ثلاث سيناريوهات محتملة.

- السيناريو الخطي: بقاء العلاقات تكتسي طابعا محدوداً.

-السيناريو الإصلاحي: التوجه نحو التحالف الوثيق.

- السيناريو الراديكالي: توتر العلاقات بين البلدين.

## المبحث الأول: العراقيل الداخلية التي تواجه العلاقات بين البلدين

### المطلب الأول: العراقيل في المجال الأمني و العسكري.

**أولا: رفض التدخل العسكري الأجنبي:** عدم التدخل في الشؤون الداخلية تعمل الجزائر جاهدة مع الدول الساحل الإفريقي علي مكافحة جميع التحديات (الإرهاب، الجريمة المنظمة) لتحقيق الإستقرار في المنظمة و منع التدخل الأجنبي و هو الأمر الذي سيفقد الولايات المتحدة الأمريكية مبررها للتواجد هناك من أجل تحقيق أهدافها الاستراجية[1]

فالجزائر عملت علي إنشاء قيادة عسكرية للتنسيق العسكري بالجزائر و دول الساحل الإفريقي برعاية محافظة مجلس السلم و الأمن الإفريقي و ذلك في اجتماع 12-13 أوت 2010 منع فيه الوفد الأمريكي من الحضور و قررت وزارة الدفاع الجزائرية قرار ابتعاد النائب الأمريكي بالقول:

" إن هذا الإجتماع يعكس حرص دول الساحل و الجزائر على التكفل بأمن المنطقة بنفسها دون حاجة إلي تدخل أجنبي عسكري فيها"

و دخلت خطة تمنراست: حيز التنفيذ يوم الأربعاء 21 افريل2010 و اتخذ من تمنراست مدينة لها[2].

---

[1] *بن دقة* عمر خالد, التطويق الفرنسي و القفز الأمريكي سمات المرحلة الحالية في التعامل الدولي مع المغرب العربي.متوفر في *على الساعة14:14 2016-10-16* www.albayan.comالرابط

[2] أسماء رسولي ص 115

كما واصلت الجزائر جهودها السياسية و الدبلوماسية و العسكرية خاصة أمام الأحداث الأخيرة التي شهدنها مالي، و ذلك بالتنسيق مع دول الساحل الإفريقي بهدف منع أي تدخل يسمح بالتدخل في المنطقة و ذلك بالتعاون مع الصين و روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية، أما فيما يتعلق بالجهود العسكرية فقد تم إقرار خطة أمنية لمواجهة هذا الإضراب الأمني و التي تضمنت العناصر التالية:

1-اتخاذ إجراءات امن مشددة علي الحدود المشتركة بين الأزواد و كل من الجزائر و موريتانيا و بوركينافاسو و النيجر و ذلك لمنع تسلل مسلحي الجماعات السلفية الجهادية الإرهابية ووصول الأسلحة لكل الإقليم.

2-تخصيص و تجهيز قوات عسكرية قوامها 40 آلف مقاتل.

3- وضع قوة عسكرية جزائرية قوامها 25 آلف جندي و دركي في أقصى ولايتي أدرار و تمنراست على الحدود مع مالي و النيجر و هو ما قامت به موريتانيا (20 ألف مقاتل) بالإضافة إلى تكثيف الرقابة الجوية علي إقليم الازواد."[1]

**ثانيا: الجزائر و قاعدة الأفريكوم**

لقد عبرت الجزائر مرارا عن رفضها القاطع لأي تواجد عسكري أجنبي فوق ترابها، حيث حدد وزير الخارجية السيد مراد مدلسي الموقف الرسمي الذي كان قد عبر عنه سلفه وزير

[1] ولد خليفة ادريس , **افريكوم و سيلة لمحاربة الارهاب و تأييد الموارد النفطية الأمريكية** متوفرعلى الرابط :
www.ahenvar.org/debat/show.art.avep? Aid :101132 على الساعة 15:12 16-10-2016

الخارجية الجزائرية السيد محمد بجاوي، مستند علي أن سيادة الجزائر لا تقبل المساومة و لو حتى بحجة مكافحة الإرهاب، فالجزائر لديها قدرة كافية لمحاربة الإرهاب[1].

كما رفضت الجزائر فتح مجالها الجوي أمام الأقمار الصناعية الأمريكية و تمكين خبراء أميركيين من وضع قواعد و شبكات مراقبة و محطات إستقبال و توجيه داخل الأراضي الجزائرية تخوفا من أن يكون إستعمالها لأغراض خفية، و ذلك لان الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد علي أنظمة لها قدرة تحديد مواقع تحت الأرض[2]

إنطلاقا مما سبق فان مسألة الرفض الجزائري لإستضافة القاعدة العسكرية الأمريكية أفريكوم تعد أهم العراقيل التي ستواجه السياسة الخارجية الأمريكية في تجسيد أهدافها و مصالحها القومية خاصة مع تزايد التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

**ثالثا: الجزائر و المناورات الإسرائيلية في المتوسط.**

أبلغت الجزائر قيادة الحلف الأطلسي بإيقاف التعاون معه، إذ أقامت دورياته في غرب حوض المتوسط بإيقاف السفن التجارية الجزائرية و إخضاعها للتفتيش خاصة و أن اسرائيل

---

[1] مجهول, ***الولايات المتحدة الامريكية لا تنوي اقامة عسكرية في الجزائر***, متوفر علي الرابط:

على الساعة 12:23 2016-10-17 www.dajairess.com/elmassa2408g

[3] مجهول، **الجزائر رفضت عرضا أمريكيا بمسح جوي لأراضيها يندرج ضمن مكافحة الإرهاب**, متوفر كتوفرعلى الرابط:

على الساعة 13:15 2016-10-17 www. Djairess.com/ennahar/5804

قامت باقاف سفينة جزائرية موجهة لسوريا و أخضعتها للتفتيش، الأمر الذي أثار حفيظة الجزائر و هددت بخفض التنسيق مع سفن الناتو إلى أول مستوي و ذلك من خلال:

وقف تبادل المعلومات بين البحرية الجزائرية و هذه السفن العاملة غرب حوض المتوسط و إيقاف الإتصالات اللاسلكية،و في حالة تعرض سفن الشحن الجز ائرية لأي تهديد أو تفتيش جديد فإنه سوف يتم إيقاف التعاون الأمني بصفة كلية. [1]

و هو الأمر الذي لا ترحب به الولايات المتحدة الأمريكية خاصة و لا تراهن على الدور الجزائري الفعال في مكافحة الإرهاب في المتوسط و الساحل الإفريقي و تصف التعاون الأمني مع الجزائر بالممتاز خاصة و أنه جلب المصالح الغربية العديد من الهجمات الإرهابية.

**المطلب الثاني:العراقيل في المجال الاقتصادي**

أولا: إصلاحات اقتصادية بطيئة و قطاع خاص عاجز رغم سياسة الانفتاح التي انسلخت إليها الجزائر و الدول المغاربة للولوج للإقتصاد العالمي و تطبيقها لبرامج الإصلاح الهيكلي لإقتصادياتها إلا أن وتيرة عملية التحرر الإقتصادي و الخصخصة الرأسمالية تظل بطيئة و محددة كما أنها لا ترقى لجهة التنوع في الفعاليات الإقتصادية و كذلك نوعية المؤسسات

[1] عبد الحفيظ سجال, **الحلف الاطلسي يسعيا لي تعاون عسكري مميز مع الجزائر**، متوفر علي الرابط:

www.djairess.com/elfajr/23 على الساعة 15:30 2016-10-17

المطروح تخصيصها بالإضافة إلى أن القطاع الخاص في الجزائر ما يزال أضعف من القيام بعملية التحرر[1].

**ثانيا: البيروقراطية الجزائرية تنهك الإستثمار الأجنبي**

تتمتع الجزائر بتنوع جغرافي هائل يفتح المجال للإستثمار في العديد من المجالات، إلا أن المحددات الطبيعية لوحدها غير كافية من أجل إستقطاب الاستثمارات الأجنبية, حيث تلعب العوامل السياسية و المؤسساتية دورا في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بالبيروقراطية التي تعد السبب الرئيسي لضعف الإستثمارات الأمريكية في خارج المحروقات، يقول "مارك أندرو شابير" مدير لجنة الشؤون السياسية و الإقتصادية في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر ذلك في حوار لجريدة مساء الجزائر: "مشكلتنا في الجزائر،بكل تأكيد هي الثقل البيروقراطي حتي المستثمر"

الجزائري يعاني من البيروقراطية".[2]

**ثالثا: عدم إستقرار التشريعات و القوانين.**

بالإضافة إلى البيروقراطية كعامل معرقل للتواجد الاقتصادي الأمريكي في الجزائر خارج قطاع المحروقات فإن هناك عراقيل أخرى تواجه الشركات حسب السيد كريم حسني نائب

[1] توفيق المسبقي ص198

[2] اسماعيل بو الروايح ص 176

رئيس الغرفة الأمريكية للتجارة و هي عدم الإستقرار في التشريعات الجزائرية و وضوحها فالشركات الأمريكية المهمة بالإستثمار تعمل على وضع خطط طويلة الأجل تمتد من ثلاثة سنوات إلى عشرة سنوات ما يجعلها بحاجة إلى إستقرار التشريعات و القوانين فهناك العديد من المسائل التي تقوم بها الشركات ( قانون المالية، الإعفاءات الضريبة، سو هلة سير الإستثمارات تمويل الأرباح و حماية الملكية الفكرية)[1].

رابعا: دور الإعلام و الثقافة

إن الثقافة في تشكيل العملية الإستهلاكية للجمعيات حيث تلعب دورا بارزا في التقارب و التباعد التجاري و هو ما يجعل المنتجات الأوروبية تتفوق علي غيرها في الأسواق المغاربة و الجزائرية بسبب سهولة التعامل مع العادات الأوروبية خاصة الفرنسية و الايطالية إلى جانب العامل النفسي لدي الرأي العام ألمغاربي.

خامسا: بعد المسافات بين البلدين

يشكل بعد المسافات عائقا في التواصل التجاري خاصة و أن الكلفة باهظة و هو ما يؤدي إلى تقليص فرص المنافسة، كما لا يمكن للمنتجات المغربية أن تحضى بميزات تنافسية في مجتمع لا تعرف عن ميوله و أذواقه الإستهلاكية[2].

---

1مجهول, **حالة شركة أمريكية أغلبها في قطاع الطاقة** ، متوفر علي الرابط:
على الساعة 09:45 2016-10-1 www.elkhabar.com/ar/economic/24/20042

[2] أمينة رباحي ص447

**المطلب الثالث: العراقيل السياسية**

**أولا: مسألة الديمقراطية**

لقد عاشت الجزائر منذ الاستقلال تجربة تحول ديمقراطي، إلا أنها دخلت حالة من التحول المأزوم منذ نهاية الثمانينات و ذلك بعد الإنتكاسة التي حدثت في مسار التحول نحو الديمقراطية إثر إلغاء الانتخابات و تدخل الجيش في الحياة السياسية لقطع الطريق أمام فوز أحد أكبر الأحزاب السياسية المعارضة.

و منذ بداية الأزمة و النظام السياسي الجزائري يبحث عن شرعية سياسية تبرر ممارسته في الداخل، و يفتح شركاءه الإقليمين و الدوليين في الخارج على رؤية نظام سياسي مستقر و متعاون يتوافق و قيم المنظومة الغربية المهيمنة و يحظى بالقبول الشعبي من خلال بناء الديمقراطية.

إن أحداث أكتوبر 1988 التي عرفها النظام السياسي الجزائري الناتجة عن إنهيار أسعار البترول في منتصف الثمانينات، ما خلف أزمة حقيقة في الإقتصاد الجزائري المعتمد على عائدات البترول، و قد تطورت هذه الأزمة في الجزائر لتصبح متعددة الأبعاد دستورية إقتصادية، سياسية، إجتماعية، و ثقافية، ووصلت هذه الأزمة ذروتها بإنفجار الشارع الجزائري في أكتوبر 1988 تعبيرا منه على الأوضاع السائدة[1].

[1] ايمن ابراهيم السوتي **" المجتع المدني في الجزائر"**, مجلة المستقبل العربي, العدد259, سبتمبر 2000ص63 .

و في ظل هذه الأزمة تم إقرار دستور 1989/02/23 كآلية لتأطير عملية التحول على النظام التعددي و تحديد مدي مجالات هذا الانتفاخ و من هذا التاريخ أصبح الكلام عن الديمقراطية و حقوق الإنسان في الجزائر الهم الأكبر لقوي المجتمع المدني[1].

و لقد عرفت الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1989 إلي نهاية 1991 في ظل الدستور الجديد حالة من الديمقراطية، غير أن انتخابات ديسمبر 1991 التشريعية التي فاز بها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ و هو حزب إسلامي معارض و تم فيها إلغاء الدور الثاني ليتم فيها بعد إلغائها كليا بتدخل المؤسسة العسكرية و إعلان حالة الطوارئ في البلاد و إعتقال زعيمي الجبهة الإسلامية علي بلحاج و عباس المدني لتكون بداية مرحلة جديدة تميزت أساسا بإنهيار الشرعية الدستورية حديثة المولد، و بات واضحا أن النظام السياسي الجزائري و من خلال مؤسساته الإنتقالية، أصبح عاجزا على حفظ النظام العام و ضمان أمن

و حقوق المواطنين و أمام عجز المسؤولين الجزائريين على حل الأزمة تبني الأمريكان موقفا يساند مسعى الحوار و الإجماع الوطني، و توسيع القاعدة السياسية، و قد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس "اليمين زروال" الذي دعي إلى الحوار و ربطت هذه الأخيرة علي إشراك كل الحساسيات السياسية و مواصلة الحوار من اجل المصالحة و موافقة هذه المساعي بمزيد من الانتفاخ الاقتصادي و تحرير التجارة الخارجية و القطيعة مع كل

1 نور الدين حشود، مرجع قسابق، ص69

الممارسات القديمة كما دعمت الولايات المتحدة الأمريكية الجزائرية إلى المضي قدما في برنامج التصحيح الهيكلي المدعوم في صندوق النقد الدولي و من ثم ضمان توجيه الجزائر نحو المنظومة الليبرالية[1].

و إلى غاية الانتخابات الرئاسية 1999 و التي فاز بها المتر شح عبد العزيز بوتفليقة بقيت خطوات الجزائر نحو الديمقراطية متعثرة خصوصا بعد انسحاب المترشحين الستة قبيل الإنتخابات.

و لقد تميزت الفترة الممتدة من 1999 الى2005 بالعودة إلى الإستقرار السياسي, من خلال إعتلاء الرئيس بوتفليقة سدة الحكم بعد الإنتخابات الرئاسية في 1999/04/17 في ظل الظروف السياسية و الأمنية المتدهورة، لذلك شغلت مسألة الأمن و الإستقرار أولى الأولويات في الأجندة السياسية للرئيس حيث أصدر قانون الوئام في 1999/06/13 الذي حل محل قانون الرحمة لعام 1995[2].

و عند ردود الفعل الأمريكية بخصوص هذه الانتخابات، فقد جاء على لسان الناطق الرسمي لكاتب الدولة الخارجية الأمريكية، أن الملاحظات الأولية للملاحظين الأجانب تؤكد شفافية

[1] محمد بوضياف, " **مستقبل النظام السياسي الجزائري**, رسالة دكتورة منشورة, جامعة الجزائر3, الجزائر,2008,ص 176/114

[2] عبد العزيز لزهر ص 241.

المسار الانتخابي، كما أعرب الرئيس الأمريكي علي ارتياحه لنزاهة الانتخابات و التي اعتبرها مرحلة جديدة باتجاه الديمقراطية في الجزائر.

و في رئاسيات افريل 2004 و التي شكلت محطة تاريخية بالغة الأهمية

و التي برهنت للعالم أن الجزائر قد خطت خطوة زائدة في بناء المسار الديمقراطي، ما دفع العديد من الدول و المنظمات و على رأسها جامعة الدول العربية إلى الإشادة بالتحول الديمقراطي الذي انتهجت الجزائر.

لقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية و الثقافية من 2001 سياسة متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية مستدامة متكاملة هدفها الإنسان و الإهتمام أكثر بإنتقالات المجتمع و هذا ما تجسده مبادرة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة التي أعلنت عنها في خطابها الشهير للأمة في أفريل 2011 و المتمحورة حول تعزيز سياسة الإصلاحات الوطنية الشاملة و تعميق المسار الديمقراطي و حقوق و حرية الإنسان و المواطن[1].

[1] نور الدين ثنيو, **الاحزاب السياسية و الحرية الديمقراطية في**، (2014/05/04)

على الساعة 10:50 2016-10-18 www.ahrvaj.ong/debat/show-art-asp? Aid=9562

**ثانيا: مسألة حقوق الإنسان.**

بالنسبة لوضعية حقوق الإنسان في الجزائر و التي عرفت تحسنا كبيرا خلال السنوات الأخيرة بسبب تراجع مستوى العنف، فقد أدت الحركات السياسية للإصلاح التي شرعت الجزائر في إحداثها منذ اعتماد دستور 1989 إلي إرساء هياكل و مؤسسات لحماية و ترقية حقوق الإنسان و التوقيع علي مختلف الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان خصوصا بعد اعتماد التعددية السياسية لتكريس مسار الانتقال نحو الديمقراطية, ووضعية حقوق الإنسان تشهد تقدما كبيرا في مجال حرية التعبير، الحريات الفردية و حقوق الإنسان بشكل عام.

فمع مجيء الرئيس بوتفليقة الذي دعي المنظمات الغير الحكومية لحقوق الإنسان و من أبرز هذه المنظمات "أمنيستي و بعثات الصليب الأحمر" خاصة أن هذه المرحلة التي مر بها التاريخ السياسي الجزائري الممتدة من 1992 الى1999 قد شهدت صعوبات و معوقات كثيرة, شكلت عقبات خطيرة أثرت علي مسار حقوق الإنسان, حيث تم تسجيل إنتهاكات لحقوق الإنسان في الجزائر و شهدت تدهورا كبيرا نظرا لتسارع ظاهرة الإرهاب و تفاقم العنف المسلح، و عموما يمكن رصد وضعية حقوق الإنسان في الجزائر إنطلاقا من التقارير التالية:

أ- تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن وضعية حقوق الإنسان في الجزائر سنة 1993 لقد سجل التقرير السنوي لعام 1993 بأن حقوق الإنسان عرفت إنتكاسة قوية نظرا لأحداث التي

واكبت عملية تطبيق التعددية للسياسة و مسار التحول الديمقراطي مثل توقيف المسار الانتخابي و إعلان حالة الطوارئ لتسيير البلاد.

-لجوء الشرطة و الجيش و الدرك الوطني بالحفاظ على الأمن و الإستقرار إلى إستعمال القوة و المعاملة القاسية و حتى تعذيب الأسرى و المعتقلين (الضرب بالصدمات الكهربائية خنق الضحايا بأقمشة مبللة بمواد كيماوية) بالإضافة إلي الاغتيالات الواسعة التي طالت المواطنين السياسيين، كاغتيال الرئيس محمد بوضياف في 1992 و قد تم تسجيل 800 حالة اعتقال سنة 1993 رغم تعهدات الحكومة بإغلاق هذه المعسكرات بالإضافة إلى انتهاك حقوق المرأة.

-التطور الرهيب لظاهرة الإرهاب علي المستوي الداخلي الذي عاشته الجزائر في تلك الفترة أدي إلي إضرابات أمنية و انتهاكات أثرت بالسلب علي مسار حماية و ترفيه و حقوق الإنسان[1].

ب- تقرير وزير الخارجية الأمريكية حول وضعية حقوق الإنسان في الجزائر عام 2010

-استمرار القيود علي حرية التجمع و تكوين جمعيات، الأمر الذي أعاق و بدرجة كبيرة نشاط الأحزاب السياسية.

[1] لمياء مخلوفي: مرجع سابق ص 135

–استمرار الفشل في تحديد مصير الأشخاص الذين اختفوا في التسعينات و في معالجة مطالب اسر الضحايا .

– إنتشار الفساد و تفشي البيروقراطية و محدودية الشفافية في الأداء الحكومي[1].

ج– تقرير اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان و حمايتها في الجزائر عام2012 تضمنت التقرير الملاحظات التالية:

التقدم في مجال حرية التعبير، الحريات الفردية، و حقوق الإنسان بشكل عام.

– سجل التقرير تقدما إيجابيا إلي حد كبير في مسألة النهوض بحقوق المرأة.

– مراجعة قانون العقوبات الذي سيعزز حماية حقوق الإنسان خاصة بالنسبة لفئة الأطفال من خلال حمايتهم من بعض الجرائم كالاختطاف و التحرش الجنسي.

نزع صفة الإرهابيين عن الأشخاص المفقودين و إقتراح "إعداد قانون أساسي للمفقودين"[2].

و عموما ما يمكن القول بأن وضعية مسألة الديمقراطية و مصفوفة حقوق الإنسان في الجزائر تمكنت في إستقرار العنف و لو بدرجة متفاوتة، كما أن مسألة الديمقراطية و حقوق الإنسان ما هي إلى مجرد وسيلة للسياسة الأمريكية من أجل تحقيق مصلحتها.

---

[1] عبد الغفور مرارقة, **الاصلاحات السياسية في الجزائر تحديات و افاق**، الحوار المتمدن، على الرابط:

على الساعة 15:13 2016-10-15 www.democracy.Ahram.org-eg/vi/fromt-print-aspsc

[1] للجنة الاستشارية حقوق الانسان و حمايتها, التحرير السنوي 2012' حالة حقوق الانسان في الجزائر، (الجزائر:2012) ص 14-17

**ثالثا: فشل الإتحاد المغربي.**

تفضل الولايات المتحدة النمط الجماعي علي النمط القطري في التعامل مع البلدان المغاربية و هو ما تجلي في مختلف المبادرات المتعددة الأطراف الإقتصادية و الأمنية التي قامت بطرحها، غير أن الاتحاد المغاربي مازال متثعر لحد الآن و هو ما يؤدي إلى عرقلة تطور العلاقات الأمريكية مع جميع الدول المغاربية, و ترجع أسباب تعثر التجربة التكاملية المغاربية حسب الباحث محمد العربي المساري إلى ثلاثة أسباب رئيسية هي اللاثقة اللاتواصل، فهذه اللاءات الثلاث تطرح العديد من التساؤلات الصريحة داخل الكتل المغاربية " حقيقة اللاثقة " التيتجعل كل قطر ير ى أن ما هو نافع لجاره مفيد له" ظاهرة اللايقين" من جدوى المشروع المغاربي و مصير مؤسساته "مسألة اللاتواصل" الذي تفرضه ظواهر غلق الحدود و الخلافات الشكلية و تراجع التعاون الاقتصادي و غيرها من الأسباب التي تسبب في التشويش علي الوحدة المغاربية[1].

[1] عبد الله صالح, **"الازمة...." مجلة السياسة الدولية.القاهرة**: مركز الاهرام للدراسات الاستراتجية و عقيدة امنية في

[2] مرجع سابق .

[3] سليم العايب، مرجع سابق.

**رابعا: مواقف البلدين من القضايا ذات الاهتمام المشترك**

**أولا: قضية الصحراء الغربية.**

لقد شكل المغرب منذ إستقلال وحداته التي خلفت ورائها, نزاعات لدول غير متوازنة جغرافيا و كان سعي كل دولة إلي تسوية مشاكلها الحدودية و ضمان استقرارها عاملا في حدوث مواجهات حيث كان النزاع بين الجزائر و المغرب(حرب الرمال) نتيجة للمطالب المغربية بضم بعض المطالب الجزائرية، الموريتانية الأمر الذى إنعكس في توتر هذه العلاقات على مسارات الإتحاد و البناء الوحدوي المغاربي و قد تمحور النزاع حول نقطتين أساسيتين هما مشاكل الحدود و قضية الصحراء الغربية[1].

تبلغ مساحة الصحراء الغربية 266 كلم و تقع غرب إفريقيا و تحدها من الشرق الجزائر و موريتانيا من الجنوب و المغرب من الشمال و المحيط الأطلسي من الغرب. وهي تعتبر أكثر ثاني احتياطي عالمي من الفوسفات 12 مليار طن، و لقد تزايد الإهتمام الدولي بقضية الصحراء الغربية خلال السنوات الأخيرة فشكلت موضع خلاف نظرا لتضارب المصالح بين المغرب و الجزائر.

[1] علي حمادة بورعة, مرجع سابق

[2] عبد الله صالح، مرجع سابق

و لفهم تأثير قضية الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية الأمريكية لابد من فهم العلاقات الجزائرية المغاربية و مواقف البلدين من القضية.[1]

**1)الموقف الجزائري:**

بادرت الجزائر إلى الإعتراف بالجمهورية الصحراوية في 1976/03/06 فظلت تؤكد مرارا على أنها ليست طرف في النزاع الصحراوي إذ أنها تطالب بتصفية الاستعمار و هو ما تراه مهدد للسلم و الأمن الدوليين فهي مهمته بإيجاد الحل السلمي له، و تستند الجزائر في موقفها بناءا علي مبادئ دبلوماسيتها الخارجية (تقرير المصير و مساندة الحركات التحررية)[1]

أن الطرفان المعنيان مباشرة بالقضية هما المغرب و جبهة البوليساريو، كما أكدت الجزائر بأنه لا أطماع لها في الصحراء الغربية، و هدفها هو تطبيق الشرعية الدولية كما سبق الإشارة إليها سلفا.

لقد التزمت الجزائر بدعم الشعب الصحراوي في سبيل تحقيق استقلاله و كان الدعم الجزائري متجدد الأوجه دبلوماسيا و ماليا، حيث أعلنت الجزائر و بشكل رسمي تأييدها لإستفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية و دعمت جبهة البوليساريو و إعترف بـ" الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية المعلنة من جانب واحد و هو الموقف الذي يري فيه المغرب تحديا

[1] سليم العايب، مرجع سابق.

على الساعة 10:50 2016-10-18 www.bchaib.net/nasndex-php 2 optinm=com.content.andrew=123/30

لأنه يعتبر الصحراء الغربية جزء من أراضيه الجنوبية و في هذا البيان فان الإستراتجية الجزائرية لدعم القضية الصحراوية ترتكز علي أربع مبادئ أساسية و هي:

أ-تطالب الجزائر و تؤيد مبدأ تقرير المصير للشعب الصحراوي.

ب- قضية الصحراء الغربية قضية تحررية و تعتبر الجزائر الحرب الدائرة في المنطقة تهديدا للأمن و الاستقرار فيها.

ج-ليس للجزائر مطالب توسعية في الأراضي الصحراوية أو مطامع في ثروتها.

4- مساندة الحركات التحررية من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية و دبلوماسيتها[1].

**2)الموقف المغربي:**

المغرب و منذ سنة 1955 طالب زعيم الإستقلال علي الفاسي بتحقيق خريطة المغرب الكبير, ثم جاء محمد الخامس الذي طالب صراحة يوم 1958/02/25 بضرورة تكثيف الجهود لإسترجاع الصحراء الغربية إلى المغرب، و تكرس المطلب خلال دستور 1961 حيث أكد بأن الصحراء جزء لا يتجزأ من المغرب و تعتبر سنة 1976 نقطة توتر حاسمة حيث أدت إلى إعتراف الجزائر بالجمهورية العربية الصحراوية.

[1] مصطفي صايح، **تطور العلاقات الجزائرية المغربية من خلال أزمة الحدود و قضية الصحراء**، رسالة ماجستر غير منشورة جامعة الجزائر3, الجزائر200 ص 102

ما زاد التأكيد للمغرب بأن الجزائر طرف في النزاع الصحراوي فقد جاء في بيان لوزارة الخارجية المغربية بأن هناك حقيقة جلية و هي أن النزاع حول الصحراء هو في الأصل نزاع مغربي جزائري و قد حمل هذا البيان الجزائر على أنها مسؤولة عن أي تأخير في حل القضية، و عن المبررات المغربية و التي تقتضي بتبعية الصحراء الغربية للمغرب و هي:

1-التاريخ المشترك و الامتداد الجغرافي للإقليم وفق طروحات علال القاسي صاحب خريطة المغرب الكبير 1955.

2- الصلة الدينية، و الحقوق التاريخية المشتركة.

3-الإجماع الوطني علي مغربية الصحراء، لذلك سيؤدي التخلي عنها إلى هز الوحدة الوطنية المغربية.

و قد ساهم هذا النزاع في توتر العلاقة بين الجزائر و المغرب في جوانب عدة وصلت إلى فرض التأشيرة من طرف الحكومة المغربية علي الجزائر يين لترد الجزائر عليها بغلق الحدود و ذلك في سنة 1994[1].

و عن الموقف الأمريكي من قضية الصحراء الغربية، فهي تحتل حيزا كبيرا لدى الولايات المتحدة الأمريكية، تعهدت بمواصلة دعم الجهود الرامية إلى إيجاد دخل سلمي و دائم و مقبول من البلدان الأطراف لقضية الصحراء الغربية و تماشيا مع السياسة الأمريكية الثابتة

[1] مصطفي صايج: مرجع سابق. ص103

على مدى سنوات عديدة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية أكدت في بيان واضح مفاده دعم المقترح المغربي أي علي مخطط الحكم الذاتي كحل واقعي للنزاع الذي دام طويلا في الصحراء الغربية[1]. و جوهريا لا يحمل الموقف الأمريكي جديدا إلا أن المغرب يعتبره مكسبا لأنه يرى بأنه دعما لمبادرته في 2007 بمنح المناطق الصحراوية المتنازع عليها مع جبهة البوليساريو, حكما ذاتيا موسعا تحت السيادة المغربية والتي تستخدم الإدارة الأمريكية منذ عهد الرئيس بوش الابن التعابير نفسها فهو موقف معقد و غامض و علي هذا الأساس فهي تحاول انتهاج سياسة متزنة تجاه المغرب و الجزائر رغم أنموقفها قريب جدا من التصور المغربي للتسوية.

**ثانيا: القضية الفلسطينية**

تعتبر القضية الفلسطينية أكثر القضايا التي تشكل خلاف كبير بين الجزائر وواشنطن، حيث نجد أن الإنحياز الأمريكي لصالح إسرائيل ليس سطحيا أو متغيرا من حين لاخر و إنما هو موقف استراتيجي ثابت، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و قيام الدولة العبرية، فحيث نجد أن الجزائر تدعم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة و هو الشيء الذي يرفضه الإسرائيليون المدعمون من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] ابو بكرانغير, **الولايات المتحدة الامريكية تساند الموقف المغربي في قضية الصحراء في**

على الساعة 16:12 2016-10-19 (2014/05/09)www.Libapress.com/details-12910-htem

و تجدر الإشارة إلي الجوانب التي تجعل من القضية الفلسطينية القضية الأبرز التي شغلت و ما تزال تشغل العالم العربي و الإسلامي:

1-طبيعة الأرض بقدسيتها و بركتها و مركزها في قلوب المسلمين.

2-طبيعة العدو بادعاءاته العقائدية و التاريخية، و بروحه الاحتلالية التوسعية, التي تسعي لطرد الشعب الفلسطيني و إلغاء حقوقه الأصلية في أرضه و مقدساته.[1]

3-طبيعة التحالف الغربي-الإسرائيلي الذي يهدف أساسا إلى تمزيق الأمة الإسلامية و إضعافها و إبقائها مفككة تدور في فلك التبعية للقوي الكبرى و على هذا فان أكبر مشكلة تواجه العلاقات الجزائرية مع واشنطن هي الدعم الأمريكي ألا مشروط لإسرائيل.

[1] محسن محمد الصالح، **القضية الفلسطينسة و خلفياتها التاريخية و تطوراتها المعاصرة**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات و الإستسارات،2012، ص114.

## المبحث الثاني: التحديات الخارجية التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر

### المطلب الأول: تحدي المنافسة الفرنسية للولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر

إن التحدي الأساسي الذي يأتي للولايات المتحدة الأمريكية من فرنسا هو الوضع الدفاعي الذي تبدو عليه الإستراتجية الفرنسية و هي تحاول الحفاظ علي أحد مواقع نفوذها التقليدية في المغرب العربي عامة و الجزائر علي وجه الخصوص بما يخدم مصالحها و ذلك من خلال إطلاق العديد من السياسات و المبادرات على مختلف الأصعدة خاصة الإقتصادية منها سواءا في إطار العلاقات الثنائية أو بشكل جماعي تحت لواء الاتحاد الأوروبي، في إطار الشراكة الأورو متوسطية، و لكنها مع ذلك تسعى لتأكيد رغبتها في الإبقاء على نفوذها بشكل إنفرادي مع دول المغرب العربي.

**1-النفوذ الفرنسي في الجزائر.**

يعود ترسخ النفوذ الفرنسي في الجزائر إلى ثلاث عوامل هيكلية:[1]

-الإمتداد التاريخي للمصالح الفرنسية في الجزائر و المغرب العربي، و التي ترجع جذوره إلى القرن التاسع عشرة و هو ما يفسر بقاء فرنسا كشريك قوي للمنطقة.

- النخب السياسية و الاقتصادية الماسكة بزمام السلطة و الثروة في المغرب العربي هي نخب فرانكفونية ذات ولاءات قوية لفرنسا.

[1] عبد الإله بلقزيز ،**" الولايات المتحدة الأمريكية و المغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي علي الاحتراف الامني"**، القاهرة: مجلة المستقبل العربي,العدد 259,200 ص44

-تركز سلطات فرنسا في المنطقة علي التبعية الثقافية و اللغوية, فمازلت اللغة الفرنسية مهمة في التعليم و الإدارة و سائر مرافق الإنتاج[1]

إن هذه العوامل الهيكلية سوف تعمل علي إضعاف سعي الولايات المتحدة الأمريكية لإسقاط تأثير فرنسا في الجزائر .

و يمكن القول أن العلاقات الجزائرية الفرنسية على الصعيد السياسي شهدت توترا كبيرا خاصة في عهد الرئيس نيكولا ساركوزي على خليفة رفض فرنسا

الإعتراف بجرائمها في الجزائر و تمجيدها للإستعمار، بالإضافة إحتجاجاتها على الإجراءات التي أقرتها الحكومة الجزائرية لحماية الإقتصاد الوطني و منها سلسلة التشريعات التي تضمنها قانون المالية التكميلي لسنة2009-2010 إلا أن هذا التوتر لم يتطور إلي درجة القطيعة الدبلوماسية، لهذا عملت فرنسا علي إرساء قواعد الإستقرار الدائم ، بدل العلاقات التي تبقي رهينة العلاقات السياسية، و ذلك بالتركيز على المالفات الإقتصادية، خاصة و أنها إستطاعت أن تحافظ علي مكانتها الإقتصادية في المنطقة كأول ممول للسوق الجز ائرية لعدة سنوات متقدمة بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية و بعض الدول الأوروبية كإيطاليا و إسبانيا و ألمانيا.

[1] مرجع سابق

**2-النفوذ الاقتصادي الفرنسي في الجزائر.**

حرصت فرنسا علي تفعيل علاقاتها الإقتصادية و التجارية مع الجزائر منذ حصول هذه الأخيرة علي الاستقلال، فقد ضلت الشريك الإقتصادي الأساسي خاصة سنة 1970اين استحوذت على نسبة53.3%، كما أنها أيضا الدولة الأولي في استغلال المحروقات حيث تحصلت علي ثلثي العقود المبرمة رغم تراجع التبادلات التجارية بين البلدين من 53.3% سنة 1970 إلى 14.4% سنة 1980 بسبب السياسة الاقتصادية التي تبنتها الجزائر ما بين 22 % و 24 %من إجمالي واردات الجزائر و هي تسعي للحفاظ علي مكانها رغم المنافسة الشديدة من أمريكا و ايطاليا[1].

عملت فرنسا على إستمالة إليها عن طريق المساعدات المالية حيث حصلت الجزائر على مبلغ 280 مليون دولار في الفترة الممتدة ما بين (1963-1969) و علي 21 مليار فرنك في الفترة الممتدة (1970-1984)، كما تم توقيع قرض بقيمة 15 مليون فرنك بين الوكالة الفرنسية للتنمية و القرض الشعبي الجزائري في 1999 و هو ما ساعد على إنجاز الإصلاحات الإقتصادية التي باشر بها الجزائر، ليتم بعدها تطويل جزء من الديون الجزائرية لدي فرنسا علي شكل إستثمارات حيث تقدر ب3.5 مليار أورو و سميت هذه المبادرة بمخطط الإستثمار الفرنسي في الجزائر و الذي بدأ بمبلغ 111 مليون يوروا إلى 280 مليون

[1]نور الدين حشود ص82

يوروا ليصل إلى 2 مليار يوروا تكون 2005 بداية المخطط [1] و ضمت إطار الإستراتجية الفرنسية الرامية إلى تفويض منطقة نفوذها بإيجاد التواجد الأمريكي في الجزائر شجعت الإستثمارات في جميع القطاعات، خاصة في قطاع المحروقات الذي يحضى بأهمية كبيرة لدى الشركات الفرنسية، فتم توقيع عقد بين الشركة الفرنسية العالمية توتال و شركة أركو الجزائر عام 1999حصلت بموجبه علي 40% من أسهم إنقسام إنتاج حقل روض البغل ناهيك عن عقود إستغلال حقول الغاز، فقد ظفرت شركة أنتربوز الفرنسية بعقد 89 مليون لتطوير حقل مزن الجنات، إستثمرت شركة توتال 170 دولة في حقل تيميمون الغازي سنة 2007، كما قامت بإبرام إتفاق شراكة لإنشاء مركب بترو كيمياء مع سونا طراك بقيمة 3 مليار دولار و قد حصلت احدي الشركات الفرنسية علي ترخيص حقل منطقة أجنبت في 2009 و ذلك من أجل تطوير احتياطات الغاز الذي يعد من أكبر المحزونات في العالم[2]

بدأت العلاقات الفرنسية الجزائرية تعرف إنتعاشا ملحوظا خاصة بعد الإتفاق على العديد من المشاريع بين البلدين (استثمار شركة لافارج) في الإسمنت، مصانع الزجاج بوهران أن "لسان غويان" شركة لإنتاج الحليب مع شركة (ربوتان الدولية) و إنتاج السكر بين لابال

[1] هشام صاغور، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في الجزائ**ر،.القاهرة: دار الكتاب الحديث 2010ص 338

[2] مهابة أحمد، **الجزائر بين التكتلات الداخلية و التدخلات الخارجية مجلة السياسة الولية**، العدد128,1997 ص38

و شركة كريستيان يون يون، مصنع تركيب قطارات الترامواي لشركة الألتوم 14ترامو اي الى20ترامو اي.

إقامة فرع التأمينات من قبل مجموعة (أكسا)، مشروع تركيب السيارات (رونو) بالإضافة إلى ملف الغرامات القضائية ضد البنوك الفرنسية و مشاريع توسع هذه البنوك، و أخيرا تسوية وضعية الغرفة الفرنسية للتجارة و الصناعة بناء مصنع للتكبير البخاري للاثنين (كربونات الهيدروجين المشبع) لمنطقة أرزيو بمشاركة توتال.[1]

و بالإضافة إلى هذه المشاريع المنجزة تنشط في الجزائر حوالي 300 شركة فرنسية ساهمت في إيجاد 30 ألف وظيفة مباشرة و 100 ألف غير مباشرة[2] أما فيما يتعلق بالتبادل التجاري بين البلدين فقد حافظت فرنسا علي مكانتها الأولي في قائمة ممولي الجزائر بقيمة 7.02 مليار دولار سنة 2011 حيث بلغت تخطيطها لسوق الصادرات الجزائرية نسبة 15.12 مليار دولار و هي نسبة ضعيفة بالمقارنة مع فرنسا التي مازلت تستحوذ على السوق الصادرات في الجزائر، أما فيما يتعلق بالواردات الفرنسية من الجزائر فقد إحتلت فرنسا المرتبة الرابعة بقيمة 6.616 مليار دولار سنة 2011، و قد سبقتها كل من الولايات

---

[1] مجهول، **الاستثمار في الجزائر يعني فرنسا**، متوفر علي الرابط:

www.djarairess/com/algeriadtama/18348

[2] مجهول, **10مليار يورو حجم الاستثمار الفرنسي بالجزائر**، متوفر علي الرابط:

www.djairess.com/elthenvar/2008/11/24 2016-10-20 على الساعة 16:30

المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولي بقيمة 15.248 مليار دولار فيما كانت المرتبة الثانية لإيطاليا بقيمة 9.887 مليار دولار و إسبانيا في المرتبة الثالثة بقيمة 7.185 مليار دولار.[1]

**3-العلاقات الثقافية الفرنسية الجزائرية:**

لقد عملت فرنسا على تكريس وجودها الثقافي في الجزائر و ذلك من خلال الحصول على إمتيازات تعاقدية في ظل معاهدة الإستقلال و النصوص المرفقة لها، على غرار كل من تونس و المغرب تحصلت فرنسا بحكم إعلان المبادئ حول التعاون الثقافي المرفق للإتفاقيات إيفيان المادة (2) على الحق في ملكية 5 مرافق بحوث و 18 ثانوية و 2430 مؤسسة تعليم إبتدائي موزعة عبر كل التراب الجزائري، و إذا كان إصرارها على التعليم الفرنسي في المدارس فهو كان لإبقاء اللغة الفرنسية كلغة إدارية و سياسية[2]

و لتعميق التعاون الثقافي و الفني مع جميع الدول التي إستعمرتها، أسست فرنسا منطقة الفرانكفونية عام 1970، و التي تضم 12 دولة و هي التي تضم حاليا 56 بلد و حكومة كأعضاء و 14 كمراقيب عبر أنحاء العالم و قد إنضمت إليها كل من المغرب و تونس إلا أن الجزائر لم تنضم إلا أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة شارك في قممها، قمة بيروت

[1] هشام صاغور ,المرجع السابق ص 239

[2] سالم برقوق, **الأبعاد الإستراتجية السياسية و الثقافية الفرنسية في المغرب العربي"** ، مجلة العالم الاستراتيجي, الجزائر: مركز الدراسات الإستراتجية, العدد3, ماي 2008 ص 2

فرنسا 2002و قمة وغادوغو 2004, قمة كيبك 2008، و ذلك في محاولة فرنسية لإستدراج الجزائر إلى العضوية في المنظمة الوصيفة الغير المباشرة.[1]

كما عمد الفرنسيون إلى إعادة فتح عدد من المؤسسات الثقافية و التعليمية التي أغلقت من بداية الأزمة في الجزائر و في هذا السياق أعيد فتح المركز الثقافي الفرنسي في 15 جانفي 2000.

و من أجل تكريس التعاون في المجال الثقافي بين البلدين تم توقيع عدة إتفاقيات ( إنشاء مدرسة عليا جزائرية للأعمال و الإتفاقية فتح ثانوية في الجزائر 21 أكتوبر 2001، و فتح المدرسة الجزائرية الدولية بباريس 2001 و توقيع إتفاقية تمويل تتعلق بتنفيذ مشروع صندوق التضامن في 1 فيفري 2009 لدعم إصلاح المدارس العليا الجزائرية و إنشاء مدرسة عليا للتكنولوجيا و يهدف هذا إلى دعم فروع الإمتياز الجزائرية و ذلك من خلال تحسين عروض التكوين و خلق أقسام تحضيرية و مؤسسة جديدة للتكوين[2]

[1] مجهول, الفرانكفونية استعمار ام استحزاب, متوفر علي الرابط:

على الساعة 12:20 2016-10-15 www.bayn.online.fr/vb/show thrread.php?t=41 463

[2] مجهول, توقيع اتفاقية بين فرنسا و الجزائر في 17 فيفري 2009, متوفر علي الرابط:

على الساعة 13:51 2016-10-15 www.ambafrance.dz.org

بالإضافة إلى عمل فرنسا على توطيد علاقاتهما الثنائية مع الجزائر في جميع المجالات فقد عملت فرنسا على تفعيل العلاقات الأوروبية الجزائرية عبر تفعيل العلاقات الأوروبية المغاربية و ذلك من أجل تطويق المنطقة من التدخلات الخارجية خاصة منها الأمريكية. [1]

**المطلب الثاني: المنافسة الصينية للولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر.**

بعد ما كان المغرب العربي ساحة صراع على النفوذ و حلبة منافسة إقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا، دخل لاعب جديد علي خط المنافسة ألا و هو الصين التي أصبحت اليوم أحد عمالقة العالم إقتصاديا و سياسيا و عسكريا[2]

و يعود الدخول القوي للصين لمنطقة المغاربة عامة و الجزائر خاصة لسببين هما:

1-إدماج الصين الكامل في الحياة الدولية و سعيها لتوسيع نفوذها، حتي في المناطق التي كانت غريبة عنها من جهة[3]

2- ومن جهة أخري فإن الإقتصاد الصيني يعرف نموا سريعا يقارب 10% خاصة و أنه يتكي على حاجة كبيرة للطاقة، و التي يتوقع أن تزداد وتيرتها منذ 30% (من إحتياجاتها الحالية) علي 60% في عام 2020، لهذا فقد ركزت الصين علي العديد من الدول النفطية

---

[1] هشام صاغور, المرجع السابق ص260

[2] مرجع سابق.

[3] رشيد حسانة, **الصين التدخل الي حلبة المنافسة بين أوروبا و أمريكا في المغرب العربي** متوفر على الرابط:

http://roeb/alqudst.com/rode/:166607

بما فيها البلدان الإفريقية خاصة، كأهداف محتملة في ظل ضعف الإنتاج الأسيوي من النفط و الغاز و عجزه عن تلبية الإحتياجات الصينية، و كذا إستحواذ الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا علي الجزء الكبير من الطاقة الكبيرة التي تنتجها منطقة الشرق الأوسط[1]

لهذا سنحاول في هذا الجزء من البحث تسليط الضوء علي المنافسة الصينية للولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر كأهم بلد إفريقي مصدر للطاقة و أرض خصبة لإستثمارات الشركات الصينية، حيث نتناول بالبحث الخلفية التاريخية للعلاقات بين البلدين، خاصة الإقتصادية منها، الأمر الذي أثار تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من النفوذ الإقتصادي المتزايد للصين في الجزائر و في القارة الإفريقية ككل في المساس بمصالحها الاقتصادية و مناقشة تواجدها في المنطقة.

***الخلفية التاريخية للعلاقات الصينية-الجزائرية**

ترجع العلاقات الصينية الجزائرية إلى فترة حرب التحرير الوطني ضد الإستعمار الفرنسي حيث أن أهم تأييد لهذا الكفاح في عالم الجنوب جاء من الصين كما أنها كانت أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة أيام فقط بعد تأسيسها عام 1958 ليمتد

---

[1] مجهول، **هل يشكل الحضور الصيني في افريقيا تهديد لمصالح واشنطن** متوفر في الموقع التالي:
www.suronline:org/albawab/derast5 على الساعة 08:15 2016-10-22

[2] محمود معروف استكشاف صيني مبادئ للنقطة المغاربية متوفر علي الرابط:
www.snssnfa:ch/ara/arabic على الساعة 17:12 2016-10-21

الإعتراف الدبلوماسي إلى الدعم المالي و العسكري حيث قدمت الصين للجزائر دعمها ماليا قدر ب 4.9 مليون دولار عام 1958 و 12 مليون دولار عم 1959 و 9 مليون فرنك فرنسي نقدا من نفس السنة و لقد شن باستمرار ممثلو جبهة التحرير الوطني الدعم و المساندة الصينية للجزائر هو ما تم التعبير عنه في مجلة المجاهد: [1]

"لقد أظهرت الصين إستعدادا كبيرا لمساعدتنا في معركتنا ضد الإستعمار إذ نربح الصين إلى جانبنا في تاريخ قوة عظيمة هائلة يحسب لها العالم ألف حساب و يبدي منها الإستعمار تخوفا كبيرا أما نحن لنخاف هذه القوة لأننا نعلم أنها موجهة ضد الاستعمار.

و من هذا المنطلق فإن الجزائر لعبت في فترة الستينات و السبعينات الدور الأساسي في تعبئة دول عالم الجنوب بصفة خاصة و العالم ككل لدعم إسترجاع الصين لمكانتها في الأمم المتحدة و قد تجسد هذا في سنة 1971، كما واصلت دعمها للوحدة الصينية.

لقد شكل العامل التاريخي و السياسي خلفية و مرجعية لتطوير علاقات الصداقة و التعاون بين الجزائر و الصين مثلما أكده رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في 1999 على الرئيس الصيني ردا علي رسالة تهنئة من هذا الأخير بمناسبة انتخابه رئيسا للجمهورية: "**أؤكد لكم في السعي معكم إلي ترقية الصداقة الجزائرية الصينية و العمل علي تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين**".

[1] إسماعيل ديش ، المرجع السابق ص 23

كما أعطى العامل السياسي الايجابي دعما قويا لعلاقات التعاون الإقتصادي و التجاري بين البلدين، حيث بعد أن تم الاتفاق علي التعاون في مجال المقالمة سنة 1980( بناء الطرق العامة و المباني و السكك الحديدية)، أشرفت الصين على العديد من المشاريع العامة في الجزائر (فندق هيلتون ذو خمسة نجوم، نادي الضباط، مطار الجزائر الدولي، المباني الجديدة للوزارة الخارجية فضلا عن مشروع بناء الطريق السريع الممتد بين شرق الجزائر إلى غربها و الذي يبلغ 528 كلم و الذي يعد أكبر مشروع هندسي في تاريخ الجزائر أشرقت عليه شركة جونغ شين الصينية و الشركة الصينية لبناء السكك الحديدية ووصل فيه إلى الإستثمار 6.25 مليار دولار. [1]

إلى جانب التعاون في مجال المقاولة يحضى المجال الطاقوي في الجزائر بإهتمام العديد من الشركات الصينية يقول يوه يونغ الأستاذ بمكتب دراسات الطاقة: "**إن الصين باعتبارها دولة تستورد الإستراتجية و الإستثمار في بناء قاعدة توفير النفط خارج البلد، أما الجزائر فهي تحتاج إلى رفع قدرتها علي إنتاج النفط و جذب الاستثمارات الأجنبية**".

للإشارة فقد فازت شركة صينية كيت بمشروع إصلاح حقول زارتين في أكتوبر 2002كما وقعت المجموعة الصينية للبترول بترو شينا اتفاقية مع الجزائر لبناء أول مشروع

[1] مجهول، **العلاقات الصينية الجزائرية طويلة الأمد تشهد قوة دفع قوية للنمو**

موحد للتعاون الخارجي في مجال البترول في 2003 في حوض الشريف، و مناطق أخري لتفوز في سنة 2009 الشركة بترخيص التنقيب في حاسي بير ركايز [1]

أما فيما يتعلق بالمبدلات التجارية بين البلدين فقد إحتلت الصين المرتبة الثانية في ترتيب الدول العشر الأوائل الموردة للجزائر بعد كل من ايطاليا و فرنسا بقيمة 4.54 مليار دولار سنة 2011 و تشمل الواردات الصينية ( تجهيز الميكانيكية، السيارات و التجهيزات الكهربائية، الأقمشة، الأحذية، التجهيزات المتعلقة بالتكنولوجيا) فيما وصلت الصادرات الجزائرية الصينية سنة 2009 إلي 1.5 مليار دولار، أما فيما يتعلق بالإستثمارات الصينية في الجزائر كما تنشط في الجزائر حوالي 40 شركة صينية الطرق، المباني، الإتصالات الطاقة، المياه، تكرير البترول[2]

إنطلاقا مما سبق نستنتج إن العلاقات الجزائرية الصينية قد أصبحت تكتسي طابعا إستراتجيا، حيث تتميز بالثقة و الدوام و توازن المصالح، لهذا فان الولايات المتحدة الأمريكية تسعي للعمل علي تحجيم الدور الصيني و في إفريقيا و هو الهدف الأساسي الذي تسعي

---

[1] مرجع السابق، متوفر على الرابط:

على الساعة 08:45 2016-10-22 www.chnatoday.com

[2] مجهول، **إحصائيات المركز الوطني لإعلام و الإحصاء للجمارك الجزائرية, قيم المبادلات الاقتصادية للسفارة الفرنسية في الجزائر** متوفر على الرابط:

على الساعة 10:11 2016-10-22 www.missionco.org/algerie/document-new-asp

الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقه لضمان مكانتها الإستراتجية في المنطقة خاصة في ظل التنافس الدولي الشديد علي مصادر الطاقة.

**المبحث الأول: السيناريوهات المستقبلية.**

يعتبر التنبؤ بالمستقبل من أصعب المسائل تعقيدا، و التي في أغلب الأحوال تقود الباحث لحالة من عدم اليقين، و على الرغم من ذلك ستتناول دراستنا في هذا الشأن عدد من السيناريوهات و التحديات المستقبلية التي تواجه التعاون الأمني بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية.

و لكن قبل البدأ في عرض هذه السيناريوهات المقترحة لهذا التعاون لابد من الطرق الى تعريف وجيز للسيناريو.

**السيناريو:** هو مجموعة التنبؤات المشروطة « conditional forecaste » التي تنطلق من إفتراض ماذا لو...؟، أي ماذا يمكن أن يحدث في ظل توفر شروط و حقائق معينة، إذن هو تصور ذهني و فكري لكافة الحالات المحتملة الوقوع بعيداً عن الرغبة فيه.[1]

و كما قلنا في السابق بغية التنبؤ بمستقبل التعاون الأمني بين الجزائر و واشنطن تطرقنا في دراستنا إلى ثلاث سيناريوهات. ينطلق من إفتراض بقاء علاقات التعاون محدودة و هو السيناريو الخطي. أما السيناريو الإصلاحي فينطلق من فكرة زيادة و نمو العلاقات على المستوى الأمني و تطورها الى تحالف استراتيجي وثيق بين البلدين، أما السيناريو

[1] حنان بولسنة ، ياسمن قروي، " المحدد الأمني في العلاقات التركية الإسرائيلية منذ فترة حكم حزب العدالة و التنمية"، رسالة ماستر، جامعة قالمة،كلية الحقوق و العلوم السياسية، دراسات أمنية، 2013.

الثالث و الأخير فهو يفرض حدوث تغيير و تحول في العلاقات بين الطرفين، اذ تتجه نحو التوتر و التنافس أو القطيعة بينهما.

**المطلب الأول:السيناريو الخطي.**

يتعلق هذا السيناريو بناءا على استقرار الماضي و الحاضر، و يعني بدوره إستمرار التعاون في المستقبل دون تعرضنا إلى أي تغيرات مما يضفي نوعا من السكون على الأوضاع، فالإستراتيجية الجزائرية و الأمريكية و في علاقتهما الأمنية توليا أهمية كبيرة لإستقرار منطقة المغرب العربي و الساحل الإفريقي كنفوذ استراتيجي لمصالحهما، و من المتوقع أن يستمر ا على وضعهما الحالي، أي الإهتمام بالمنطقة يضل على نفس الوتيرة الحالية دون تهميش أو اشتداد في الإهتمام، حسب ما تقتضيه مصالح طر ف التعاون و ما تعكسه من مواقف و بذلك نجد أن السيناريو الخطي ينطلق من مسلمات رئيسة وهي:[1]

**أولا: بقاء نفس مستوى التهديد الإرهابي على الوضع القائم في منطقة الساحل:**

يعتمد هذا المتغير على نقطة مهمة أن بداية تراجع تأثير القاعدة لا يعني هزيمتها أو زوالها بل هناك احتمال أن تعدد من أساليب عملياتها و تكتيكاتها و تقوم بتغيرات و[2] تعديلات على مستوى بناء التنظيم و ما يدعم هذه الفكرة قضية ما يعرف "بالإرهابيين الجدد"

[1] أسماء رسولي، عدد سابق.

[2] مريم براهيمي، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب و تأثير على المنطقة المغربية، رسالة ماستر ، منشورة، جامعة تيبازا، حقوق و علو سياسية، 2012، ص 224.

الذين لا يمكن الشك في أمرهم، و قاموا من خلال التغيرات و الأحداث الدولية برفع نسبة المعادات و توجيه الغضب الشعبي اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية رداً على سياستها بعد 11-09-2001 و مقتل زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن.[1]

يرى المنسق في الحرب الأمريكية على الإرهاب " دانيال بن جامين" أن جماعة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي تحمل تهديداً اقل على الاستقرار في المنطقة، من تهديد القاعدة الأم في أفغنستان و اليمن، و جماعة التنظيم في الساحل الإفريقي لا يمكنها أن تكون بمستوى و قدرة تنظيم القاعدة الرئيسي فهي لحد الآن لم تتمكن من الحصول على دعم من طرف سكان المنطقة و لم تسطع أن تشكل صراعا إثني أو طائفي أو تقسيم فعلي كما قامت به القاعدة في العراق و بذلك فالجماعة الإرهابية في الصحراء الكبرى لن تكون محركا رئيسيا لعلاقات واشنطن مع شركائها و حلفائها في المنطقة.[2]

كما أن هناك صعوبات تؤثر على مستوى التعاون الأمني الجزائري الأمريكي[2] و التي ترتكز على الصعوبات الداخلية إبتداء من الطبيعة الجغرافية القاسية و التضاريس الصعبة لشمال

---

[1] مريم براهيمي، مرجع سابق.

[2] مرجع سابق ص .224.

[3] مجهول، **الدبلوماسية الجزائرية**، على الرابط:

على الساعة 12:30 14-05-12 www.echaab.net/ar/.ltml

افريقية، كما أن مشكلة عدم الإستقرار و غياب الأمن في عدد من دول شمال إفريقيا و الصحراء و الساحل يؤثر على مستوى التعاون الأمني بين البلدين في المنطقة.

**ثانيا: توجهات النظامين الجزائري و الأمريكي.**

بالنسبة إلى هذا المتغير فإنه يقوم على نقطة أن هناك تعاون مهم بين البلدين، و في نفس الوقت حذر و ذلك بسبب خلافاتهما على مستوى منظورهما للقارة الافريقة و مشاكلها و طرق التعامل و التسوية معها، أبرزها قضية الصحراء الغربية لكن تبقى الجزائر بغض النظر على الوجهة الأمريكية الداعمة للطرح المغربي بالحكم الذاتي لإقليم الصحراء الغربية و دعمها و دعمها اللاشروط للممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، كما تخص واشنطن على توجهات الجزائر الداعمة للحق في السيادة الكاملة للشعب الصحراوي و الفلسطيني من جهة و رفضها المطلق لأي تواجد عسكري أجنبي على أراضيها أو في شمال إفريقيا ككل، و في هذا الصدد و في ندوة صحفية نشطها "دافيد بريس"السفير الأمريكي بالجزائر حيث اظهر مأخذ الولايات المتحدة الأمريكية من موقف الجزائر الرافض لاستقبال قواعد عسكرية مثير اً بما اسماه الحساسية الجزائرية اتجاه أي تواجد عسكري و أرجعه إلى الأبعاد التاريخية الخاصة بالجزائر.[1]

[1] مرجع سابق .

[2] مريم براهيمي، مرجع سابق ص 210.

**ثالثا: مساهمة الجزائر في تحقيق الإستقرار نوع من منطقة الساحل الإفريقي:**

الدور الذي تقوم به الجزائر بالتنسيق مع دول الجوار في منطقة الساحل جعلها تطوق من انتشار الأزمات في الساحل الإفريقي، خاصة تلك المرتبطة بحدودها الجنوبية، بذلك خلق نوع من الاستقرار في المنطقة، دون وجود أي تدخل أجنبي فيها و يظهر دور الجزائر الرائد. برعايتها لعدة لقاءات بعيداً عن الوصاية الخارجية مع دول المنطقة فقط، فنجد على سبيل المثال "خطة تمنراست" و التي دخلت حيز التنفيذ يوم الاربعاء 21-04-2010 و التي تتضمن قراراً مشتركاً بإنشاء مركز قيادة للتنسيق الأمني و العسكري المشترك و التعاون في مجال العتاد العسكري و التكوين، كما تقتضي تسيير دوريات عسكرية في مناطق حدود[2] مشتركة لمراقبة تحركات المجموعة الإرهابية، كما استطاعت الجزائر أن تكون وراء اللائحة الأممية التي تجرم دفع الفدية للإرهابيين لقاء الافراج عن الرهائن، و ذلك من أجل تخفيف منابع الأموال، التي تتغذى عليها نشاطات التنظيمات الإرهابية في المنطقة، و تولد[11] هذا القتراح الجزائري حول تجريم الفدية عن مؤتمرات عقدها مجموعة من الخبراء في محاربة مصادر تمويل الإرهاب في إطار المركز الإفريقي للدراسات و البحوث حول الإرهاب الذي يوجد مقر ه بالجزائر، ثم طورت اللائحة داخل الاتجاه الإفريقي 7-2009 في مؤتمر سرت، ليخرج بالقرار بمنع الفدية مقابل تحرير الرهائن على مستوى مجلس الأمن في 17-12-

[1] مرجع سابق .

2009 هذا النشاط الكثيف للجزائر و المبادرات و الخطط تتدرج أساسا في سياق الخطوات الإستباقية لمنع أي تدخل أجنبي في منطقة الساحل و الصحراء، كما عرف النشاط الدبلوماسي في الجزائر خلال 2012-2013 حركية ملحوظة بسبب التحولات الإقليمية و الجهوية و التي عرفتها مناطق الجوار التي شهدت ما يطلق عليه الربيع العربي، شهدت العلاقات الجزائرية الأمريكية توتر ًا في أواخر سنة 2010م بسبب إدراج الولايات الأمريكية الجزائر ضمن القائمة السوداء للدول التي تتضمن خطر ًا إرهابيا على المطارات الأمريكية و التي وجب إخضاعها لإجراءات تفتيش خاصة، و هو ما أثار غضب الجزائر، التي ردت بحزم على هذه الإجراءات بالمعاملة بالمثل في مطاراتها، كما احتجت لدى الكونغرس الأمريكي حول هذه السياسة، و طالبت بإلغائها عن طريق الضغط على واشنطن من خلال مصالحها الإقتصادية في الجزائر، لكن سرعان ما عادت الأوضاع إلى ما كانت عليه حينما ألغت الإدارة الأمريكية هذه الإجراءات الأمنية.[1]

**المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي.**

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 اكتشفت الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك خلل في أمنها القومي و أن الخطر يهدد و يلاحق زعامتها في ظل التحديات الجديدة مع وجود فاعلين جدد من غير الدولة على الساحة الدولية، لذا كان توجهها نحو المزيد من سياسات

[1] حسام حمزة، **الدوائر الجيوسياسة للأمن الجزائري**، رسالة ماجستير جامعة باتنة، حقوق و علوم سياسية، 2011 .ص 97.

التنسيق و التبادل و التدريب على المستوى السياسي و الأمني و لذا يعتقد بعض محللي السياسة الخارجة و العلاقات الدولية، أن مستقبل العلاقات الجزائرية الأمريكية سوف يسير نحو التقدم في إطار التفاهم و التعاون الوثيق و يتوجهون في تأكيد هذه الفكرة من خلال[1]:

**أولا: تفاقم التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل.**

جسدهذا الوضع غير السوي باعتبار ه ساحل أزماتي إهتمام كل من الجزائر و واشنطن وحتم عليها باستغلال عدة أبعاد تتميز بها المنطقة، و بإمكانها أن تشكل وسيلة لتقوية الروابط بينهما، و بالتنسيق مع دول الساحل لمواجهة أخطار التهديدات الأمنية الموجودة فمستوى التعاون الأمني الأمريكي الجزائري زاد في ظل تقارب و جهات النظر بينهما بزيادة التهديد الإرهابي، و هذا ما أشار إليه الوزير الجزائري المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية الإفريقية "عبد القادر مساهل" إلى تعقد الوضع الأمني في المنطقة قائلا:" إن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يمثل تهديداً حقيقياً و واقعيا في منطقة الساحل، خاصة بعد تحالف الجماعات الإرهابية مع جماعات الجريمة المنظمة" و يبدو أيضا أن [2]الولايات المتحدة الأمريكية لا تعرقل أي علاقات قوية و تقارب مصالح الجزائر الداعمة علاقات قوية

[1] مرم براهيمي، مرجع سابق

[2] حسام حمزة، مرجع سابق.

و تقارب بين الدول المغاربية، لأن ذلك يخدم مصالحها، و يتوافق أيضا مع مصالح الجزائر الداعمة للتعامل في إطار إقليمي لمحاربة التهديدات الموجودة[1] كما أن واشنطن زادت من مساعداتها المالية للجزائر لمحاربة خطر الإرهاب و قدرت في الفترة ما بين 2002 إلى 2007 بـ 374.3 مليون دولار و جاءت في إطار كون الجزائر الشريك المهم في الحرب على الإرهاب احدث سقوط النظامين التونسي و الليبي ضعفا على المستوى السياسي و العسكري و يتطلب فترة زمنية طويلة لإعادة بناء ما تم تهديمه لاسيما الجيش الليبي الذي كان ثاني أكبر جيش في شمال إفريقا بعد الجزائر أصبح متشتتا غير قادر على حماية إقليم ليبيا، في هذا المدى الزمني يصبح التركيز أكثر على علاقات القوة مع الجزائر باعتماد الولايات المتحدة الأمريكية عليها و بذلك توسيع مجال التعاون الأمني بينهما

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 كثف تنظيم القاعدة نشاطاته الإجرامية في كل بقاع العالم مماز اد من حجم الأمن، فلا يمر يوم إلا و تسجل الساحة الدولية حدثا إرهابيا خطيرا لمحاولة خطف الطائرات، تفجير السيارات في أحياء شعبية أو مؤسسات حكومية إغتيال المسؤولين، اختطاف الرهائن و زادت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كثافة عملياتها أيضا لاسيما بعد تحالفها مع عصابات الجريمة المنظمة و تهريب المخدرات و تجارة الأسلحة و هذا و هذا ما أكده وزير الخارجية "مراد مدلسي" لدى افتتاحية لأعمال مؤتمر

[1] حسام حمزة مرجع سابق.

[2] اسماء رسولي، مرجع سابق.

التنسيق بين دول الساحل في مارس 2010 بالجزائر العاصمة، عندما صرح بأن الإرهاب شهد تطورات خطيرة، و تحالفاته مع الجريمة المنظمة تعد مصدر تمويل من عتاد و مؤونة للقاعدة هي بلاد المغرب الإسلامي كما أن الخطر القادم من مالي و القابل للإنفجار ما سينتج نتائج و خيمة على الأمن لقومي الجزائري و على المصالح الأمريكية في المنطقة و ما تجربة الإعتداء على منشأ الغاز بتغنتورين في 16-01-2013 و اختطاف البلوملسيين الجزائريين السبعة في نالي، و اغتيال السفير الأمريكي" كريس ستيفر" يوم 11-09-2012 مثال حي على زيادة تهديد التنظيمات الإرهابية في الساحل.

**ثانيا: زيادة الزيارات المتبادلة على أعلى مستوى من المسؤولين.**

و يتضح هذا في كثرة تكثيف و تبادل الزيارات للمسؤولين على أعلى مستوى[1] بين البلدين، ابتداءاً بالزيارة الرسمية و التي قام بها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بعد دعوة من الرئيس الجزائري جورج بوش الابن له في05-11-2001 و بعد نجاح سياسة الوئام المدني التي انتهجها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة و باركته فيها واشنطن و رأت فيها الحل المناسب و الفعال الذي يبقى على إستتاب الاستقرار و الأمن في الجزائر،زيارة الرئيس بوتفليقة جاءت بعد أقل من شهرين من تاريخ هجمات

[1] حسم حمزة،مرجع سابق ص 76.

[2] علي رموش، زيارة مسؤولين امريكيين الى الجزائر، جريدة الرائد، متوفر على الرابط:

http://www.abaaed.com/ara/watan/43652.html على الساعة 12:30 2016-10-15

11-09-2001، و طلبت منه آنذاك وكالة المخبرات المر كزية(cia)، و المكتب الفيديرالي للتحقيقات(fbi ) و مجلس الأمن القومي الأمريكية.(nsa) عون الجزائر و خبرتها في مجال مكافحة الإرهاب.

كما قام العديد من المسؤولين الأمريكيين بزيارة الجزائر على غرار زيارة وزير الخارجية الأمريكي كولين باول في 2003 و الذي أكد على دور الجزائر في إنقاذ العديد من أرواح الأمريكيين إضافة إلى زيارة كاتبة الدولة الأمريكية "كوند ليزا رايس" للجزائر في 06-07-2008 و أعقب السفير الأمريكي في الجزائر آنذاك "دافيد بيرس" بعد مغادرة "رايس" تصريحاً أكد فيه على أن زيارة ثانية الدولة الأمريكية دليل على أن الجزائر تلعب دور هاما و محوريا بالمنطقة إلى جانب كونها بلد متعاون في مجال مكافحة الإرهاب، و كذا زيارة مساعد وزير الخارجية لشؤون الشر ق الأدنى "جيفري فلتما" في أكتوبر 2009، زيارة وزير البحرية " ريموندمايوس" في ديسمبر 2010، وقائد القوات البرية الأفريكوم اللواء"ديفيد هوغ"

ديسمبر 2010. [1]

[1] على رمش ، مرجع سابق.

[2] مريم براهيم، مرجع سابق

نائب المساعد الوزير الدفاع المكلف بالشؤون الأمن الدولي، جوزيف مالك ميلان في نوفمبر 2010 أو منسق مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية "دانييل بنجامين" 2010م ونائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الخليج و المغرب العربي "جانيت سندرس"2010م كما عرفت العلاقات تطورا ملحوظا وصل الأمر إلى إقامة "**الحوار استراتيجي**"بين البلدين لإعطاء دفعة قوية للشراكة بين البلدين .و قد تميزت هذه العلاقات بتكثيف الزيارات السياسية و الإقتصادية الرفيعة .و هذا ما أكده كاتب الدولة الأمريكي جون كيري اثر الزيارة التي قام بها سنة 2014 . و من جهة أخرى زيارة العديد من المسؤولين الجزائريين إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

**المطلب لثاني: السيناريو الراديكالي.( تدهور العلاقات)**

على غرار الطرح السابق و رؤية البعض عن إحتمال إستمرار و تطور العلاقات الجزائرية الأمريكية و انعكاس هذا على كل من الدولتين و على منطقة المغرب ككل، هناك من الجهة المقابلة من يشكك في قدرة الطرفين على زيادة وتطوير التعاون الأمني بينهما و ذلك لسيطرة الموقع المتفوق و هو الولايات المتحدة الأمريكية على مسار التعاون الأمني

و التي من أجل مصلحتها لا تقيم أي اعتبار لعلاقاتها مع الطرف الآخر و يتجهون في تأكيد هذه الفكرة من خلال:[1]

**أولا: التغيرات الإقليمية في الساحل الإفريقي.**

بعد موجة الحراك الشعبي التي عرفتها منطقة المغرب العربي مطلع سنة 2011، و ظهور أنظمة جديدة في الحكم فهناك مكانة اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية عليها في حربها الجديدة ضد الإرهاب، و أيضا تكثيف تعاونها أكثر مع حليفها التقليدي المغرب العربي. خاصة بعد الزيارات المتكررة للمسؤولين الأمريكان لها و إشادتهم بالعلاقات الجيدة و الوطيدة التي تربط البلدين في كل المجالات.

إن إحتمال أن يسير الطوارق في مالي بمساندة القبائل الطوارقية الموجودة في الجزائر ليبيا موريتانيا، للمطالبة أكثر بحكم إنفصالي و استقلال ذاتي و تكوين دولة لهم في الصحراء الكبرى مازال واردا لاسيما بعد التمرد الخطير الذي قادوه طو ارق مالي 2012 اتجاه حكومتهم، و إتهامهم لها بتهميشهم من الحياة السياسية و إقصائهم من حقوقهم المدنية كذلك تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية دعمهم في إطار ما يسمى " بالفوضى البناءة"

و تجسد مشروع الشرق الأوسط الكبير القائم على تفتيت الدول إلى أقليات ضعيفة و[1]

---

[1] محمد دخوش، **الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي**،على الرابط:

http:// www.abaaed.com/ara/sujts على الساعة 14:23 على الساعة 25-10-2010

[2] عبد القادر الخادمي، **قيادة افريكوم الأمريكية حرب باردة ام تسلح**،( الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012)، ص 48

موالية الإدارة الأمريكية، و هذا ما أشار إليه تقرير أطلق في أواخر 2012 نشرته جريدة التايمز الأمريكية، نقلا عن مركز الدراسات تابع لها، عما أسمته خريطة جديدة للعالم العربي يتم فيه تقسيم دول عربية إلى دويلات من بينها الجزائر و تشكل دولة الطوارق الكبرى،هذا الأمر الذي يولد توتر اً على مستقبل التعاون الأمريكي الجزائري و في ظل محاولات حادة من الجزائر لتمكين الطوارق في مالي من الحصول على حقوقهم الكاملة بادرت الى تنظيم وساطة على أعلى مستوى 2006 و توجت هذه الوساطة التي اشرف عليها الرئيس بوتفليقة إلى التوقيع على اتفاق سلام في 04-07-2006 تحت اسم تحالف 23 ماي إلى التوقيع من اجل التغيير، كما قامت الجزائر أيضا بتوقيع اتفاق توقيف القتال بعد تجدد الاشتباكات بين الطرفين في 27-07-2008، أما بخصوص الأزمة المالية الأخيرة في جانفي 2012 كانت الجزائر الراعي الحصري لإيجاد تسوية سلمية للأزمة، إلا أنها فشلت بعد التدخل العسكري الفرنسي و خروج الوضع عن السيطرة، و تثبيت كل الأطراف بمطالبها، و هذه المبادرات الجزائرية توضح مدى اهتمام الجزائر بقضية الطوراق في المنطقة.

كما أن دولة مالي أبدت إستعدادها لمنح الولايات المتحدة الأمريكية امتيازات عسكرية

---

[1] قاسم اسماء امينة ، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه ايران و انعكاساتها على دول المنطقة** ، شهادة ماستر في العلوم السياسية ، جامعة خميس مليانة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جوان 2012 ، ص 85

[2] عبد القادر لخادمي، مرجع سابق.

شمال البلاد، بهدف مراقبة قبائل الطوارق و هذا ما يبدو من خلال محاولات ربط القضية التارقية و تمردهم بالإرهاب، و بالتالي وضع الجزائر في حرج كبير في المنطقة، و احتمال التدخل العسكري الأمريكي عن طريق إقامة قاعدة عسكرية في شمال مالي، و التي أعلنت عنها منذ سنة 2002م من اجل إدارة عملياتها ضد تنظيم القاعدة. هذه القيادة التي أثارت الكثير من الجدل من بعض الخبر اء الأوربيين و الأفارقة، حيث أكدوا على أنها تجسيد لعسكرة العلاقات الأمريكية الإفريقية و انعكاس الامبريالية المفرطة. [1]

**ثانيا: تراجع خطر التهديدات الأمنية في الساحل.**

من خلال رأي بعض المحللين الجزائريين و الأمريكيين، تقرير "اليكسيس أرايف" حول الوضع في الجزائر أشار إلى ارتكاز العلاقات الجزائرية – الأمريكية بشكل كبير على التعاون الأمني و محاربة الإرهاب، فتعتبر الجزائر شريك إستراتيجي في محاربة الجماعات ذات الصلة بتنظيم القاعدة، كما لها وزن مهم في الاتحاد الإفريقي، كما خصت الولايات المتحدة الأمريكية العسكريين الجزائريين بالقيام بتدريبات لديها و هناك تبادل معلوماتي إستخباراتي بين البلدين حول التهديدات الإرهابية، ومن هنا يعد المتغير الأمني مهما في مسار التعاون بين البلدين و بزواله ستتراجع هذه العلاقات.[2]

[1] مريم براهيمي، مرجع سابق ص219- 221

[2] مرجع سابق، ص 221.

يرى الخبير في تنظيم القاعدة "جان بيار فيليو:" أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب قد فشل في محاولة التحول إلى تنظيم إرهابي إقليمي واسع في شمال إفريقيا بسبب الحصار الذي أقامه عليه الجيش الجزائري و قطعه لمصادر التمويل نشاطاته الإرهابية، وهذا ما يعكس زيادة عدد القتلى في صفوف الجماعات الإرهابية فأثارت مصادر جزائرية انه ما بين أواخر 2013 إلى 2014 قضى الجيش الجزائري على 37 إرهابيا و إسترجع عددا من كبير من الدخيرة و الأسلحة، كما أن الشبكات الإرهابية في تونس و ليبيا تعمل على قواعد مستقلة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي،بدأ تنظيم القاعدة يشهد ضعفا بعد إغتيال أبرز قادته على غرار أبو مصعب داوود، عبد الحميد أبو زيد، و دخول

الخبرة و المعرفة الجيدة.[1]

**ثالثا: توجهات النظامين الجزائري و الأمريكي.**

إن اعتبار التعاون الأمني بين الجزائر و واشنطن ظرفي و أن العلاقات بين البلدين لا تسودها الثقة بسبب الإختلاف في المواقف و المصالح على غرار قضية فلسطين، و قضية استقلال الصحراء الغربية، على الرغم من الأشواط الكبيرة التي قطعها التعاون الأمني الأمريكي الجزائري، إلا أنالجزائر لاتزال ر افضة قطعياً لأي تواجد عسكري أجنبي على أراضيها، و على طول حدودها مع الدول المجاورة تراه استعمار ًا جديدًا يتخوف منه

[1] مرجع سابق ص 224 .

[2] قاسم أسماء امينة، مرجع سابق.

كما يدرك الطرف الأمريكي موقف الجزائر و هذا ما أشار إليه السكرتير المساعد في البنتاغون المكلف بالأمن الدولي "بيتر رودمان" خلال زيارته للعاصمة الجزائرية في نوفمبر 2006،بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد إقامة قاعدة عسكرية في الجزائر بل تهتم فقط بالشراكة الاستراتيجية و العسكرية، و التدريب و تبادل المعلومات" و ينطلق المحللون بأن رغبة واشنطن في إقامة القاعدة مع رفض الجزائريين لاحتضانها سيكون نقطة خلاف بين النظامين و سيقلص من مستوى التعاون بينهما.

كما أن الجزائر لاتزال ترفض الشروط التي تضعها واشنطن لكل من يقتني أسلحتها و أهم هذه الشروط المراقبة البعدية لإستعمالاتها لتي لا يجب أن تخرج عن الإطار المحدد سلفا علما أن بعض المصادر تحدثت عن معدات متطورة و طائرات بدون طيار "درون" و هذا العتاد يساعد كثيراً في عمليات مكافحة الإرهاب و رأى العديد من المحللين السياسيين، شرط المراقبة البعدية على الأسلحة الذي تفرضه واشنطن على الجزائر بحجة ضمان موازين القوى بمنطقة المغرب العربي، يخفى في الواقع رفض أمريكي واضح لدعم قدرات للجيش الجزائري بأسلحة أمريكية متطورة تكنولوجيا و هو ما دعا الجزائر في الفترة الأخيرة إلى تكثيف تعاونها العسكري مع شريكها التقليدي روسيا. [1]

[1] مرجع سابق.

**خلاصة الفصل الثالث:**

إن التقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر إعترضتها مجموعة من المعوقات و العراقيل منها الداخلية سواء المجال الأمني و الإقتصادي و السياسي، و التي نجد منها مسألة الديمقراطية و حقوق الإنسان و أيضا مواقف البلدين من القضايا ذات الإهتمام المشترك و التي كان أبرزها قضية الصحراء الغربية، و القضية الفلسطينية، إضافة إلى تحدي كل من الصين و فرنسا خاصة على اعتبار هذه الأخيرة كانت أحد متغيراتها التقليدية و بذلك ستقف حاجز أمام بزيادة فرص التقارب بين الجزائر و واشنطن أما بالنسبة لمستقبل التعاون بين البلدين تم الإعتماد فيه على ثلاث سيناريوهات: سيناريو خطي ببقاء التعاون الأمني على الوضع الراهن و القائم على مكاسب التعاون بين البلدين، أما السيناريو لإصلاحي فيقوم على إيجابيات التعاون الذي سيحصل عليه البلدين، أما السيناريو الثالث الراديكالي فيفرض تراجع التعاون لوجود خلافات بين البلدين حول قضايا دولية و إقليمية.

# الخاتمة

**الخاتمة:**

نلخص من خلال ما جاء في هذه الدراسة بعض النتائج و الإستنتاجات التي تمكننا من الإجابة على الإشكالية التي تمحور حولها البحث لتتمثل في النقاط التالية:

– يعتبر مفهوم الأمن مثل المفاهيم الأخرى في حقل العلاقات الدولية التي تتميز بغموضها و غياب الإجماع بين المختصين حول معناها، و لوقت طويل سيطرت المقاربة التقليدية الواقعية على مفهوم الأمن باختزاله في المجال العسكري.

– إن الجدل لازال قائماً إلى حد الآن في حقل الدراسات الأمنية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، إذ اشتد النقاش بين التصورات الواقعية الهادفة إلى الحفاظ على المفهوم الضيق للأمن مع تكييفه مع قضايا القوت الراهن كالإرهاب و إمتلاك الأسلحة النووية، و بين تصورات منظري مدرسة كوبنها غن الداعية إلى ضرورة توسيع حقل و مفهوم الأمن.

– لقد كان من نتائج أحداث 11 سبتمبر 2001م ازدياد الإهتمام الأمريكي بالمغرب العربي بالأخص الجزائر، خاصة و أن هذه الأخيرة تملك الخبرة الواسعة في مكافحة الإرهاب في ظل تزايد التهديدات الإرهابية، الأمر الذي أحدث تقاربا أمنيا عسكريا غير مسبوق بين البلدين تم فيه إدراج الجزائر في كل الإستراتيجيات الأمنية و العسكرية، سواء ما تعلق باستراتيجيات الشرق الأوسط و المتوسطية و الإفريقية.

– إن زيادة التهديد المشترك الذي أصبح يمس الجميع هو ما قاد الجزائر و واشنطن لخلق فضاء من التعاون من أجل التصدي للتهديدات المشتركة خاصة بعد ما شهدته منطقة

الصحراء و الساحل الإفريقي من مخاطر الإرهاب و الجريمة المنظمة في ظل التقارب بين المجموعات الإرهابية المسلحة و الناشطة بالساحل الإفريقي، و كذا تنظيم القاعدة و الجماعات الإرهابية الناشطة بغرب إفريقيا.

– إن العلاقات الجزائرية الأمريكية بشقها الأمني و العسكري، تمثلت في تطوير العلاقات الثنائية فيما بينهما من خلال ترقية التعاون تبادل المعلومات و الاستخبارات.

–إن اهتمام الأمريكي بالجزائر في مجال الطاقة لايزال يحظي بأهمية واسعة في السياسة الخارجية الأمريكية و هو ما يتجلى في سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعميق علاقاتها مع الجزائر في المجال الطاقوي، خاصة ما تتمتع به الجزائر من إمكانيات نفطية و غازية هائلة و ذلك عن طريق زيادة الواردات و تعزيز التواجد الشركات النفطية الأمريكية في المنطقة.

– تشكل مسألة الديمقراطية و حقوق الإنسان و تحدي المنافسة الفرنسية و الصينية في الجزائر، إضافة إلى قضية الصحراء الغربية و القضية الفلسطينية إحدى أهم القضايا التي تعيق مسار التاقرب بين البلدين.

– بالنسبة للسيناريوهات مستقبل التعاون الأمني الجزائر ي الأمريكي فإن سيناريو الراديكالي (تدهور العلاقات) مستبعد إنطلاقا من الظروف الدولية الراهنة و سياسات البلدين في ظل أهمية هذا التعاون، فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الجزائر طرفا معاديا و العكس هو أمر مستبعد، على الأقل على المدى القريب لبلدين تعتبر سياستهما الخارجية برغماتية

تقوم على تعزيز المكاسب و تقليل الخسائر، كما أن هذا السيناريو يقوم على إحتمالات قد تحدث أو لا تحدث، في حين يقوم كل من سيناريو التحسن و بقاء الوضع الراهن على مسار التقارب الذي بدا يظهر بوضوح مع بداية القرن الحادي و العشرين.

# قائمة المرجع

## قائمة المصادر و المراجع

### أ- باللغة العربية:

**الكتب:**


1. القران الكريم:" **سورة قريش**".

2. بن عنتر (عبد النور) ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

3. مقلد إسماعيل (صبري) ، **الإستراتيجية والسياسة الدولية**، ط1، المؤسسة العربية للأبحاث، بيروت، 1979.

4. الحسين (عبدولي سعيد) ، **الفوضى الخلاقة ثنائية الأنا و الآخر من خلال إشكالية الاسلام و الديمقراطية**"، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية،عدد 11، جوان 2013م

5. وليد الشميط،**امبرطورية المحافظين الجدد ، التضليل الإعلامي و حرب العراق** ، بيروت: دار الساقي، 2005، ص .85

6. عبد اللطيف( أميمة) ، **المحافظين الجدد قراءة في خرائط الفكر و الحركة** ، مكتب الشروق الدولية، ط1 ، القاهرة :20

7. شاهر (إسماعيل الشاهر) ، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 أيلول 2001 م** ، وزارة الثقافة ، قضايا راهنة.

8. . حسين( زيدان زكي)، **الاستخبارات العسكرية و دورها في تحقيق الأمن للدولة في**

**الفقه الإسلامي و القانون و الوضع**، دار الكتاب القانوني كلية الحقوق 2009 ص36.

9. محمد الصواني (يوسف) ، **الولايات المتحدة و ليبيا: تاريخ مضطرب و مستقبل متلبس**، جامعة ترابلس ليبيا.

10. محمد (موسى ريم) ، **الثورات العربية و مستقبل التغيير السياسي** ،مؤتمر فيلاديلفيا السابع عشر–ثقافة التعبير جامعة الخرطوم ، قسم العلوم السياسية ، ص 2 .

11. الدين عوض (محمد محي) ، **تعريف الارهاب: تشريعات مكافحة الارهاب في الوطن العربي، الندوة العملية الخمسون**،07–09 ديسمبر 1998، الرياض، سنة 1999 ص 55.

12. دورتي( جيمس) ، **روبرت با لتسفراق، النظريات في العلاقات الدولية**، الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر و الترجمة و الترجمة و التوزيع، 1985م .ص307

13. عبد الفتاح المغربيز (عبد الحميد) ، الإستراتيجية لمواجهة تحديات القرن 21،ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 1999، ص 18

14. نيوف (صالح) ، مدخل إلى الفكر السياسي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك كلية العلوم السياسية.

15. شاكر العسكري (أحمد)، مدخل استراتيجي، دار الشرق للنشر و التوزيع، عمان، 2000م.

16. الزغبي حسن (علي) ، **نظم المعلومات لاستراتيجية**،مدخل استراتيجي، ط1.دار وائل عمان 2005.

17. ياسين (مسعد غالب) ، **الإدارة الاستراتيجي**، دار العلمية للنشر و التوزيع الأردن، 2002.

18. سروجي (فؤاد) ، مشروع الاتفاقية العربية لمكافحة المنظمة عبر الحدود العربية،ط1، الأهلية للنشر، عمان، 2003.

19. هشام صاغور، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في الجزائ**ر،.القاهرة: دار الكتاب الحديث 2010.

20. عبد الوهاب الجاسور(كاظم) ، **موسوعة المصطلحات السياسية و الفلسفية و الدولية**، بيروت:دار النهضة العربية.

21. محمد الصالح(محسن) ، القضية الفلسطينسة و خلفياتها التاريخية و تطوراتها المعاصرة، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات و الإستسارات،2012، ص

**أطروحات جامعية:**

1. خالد (معمري) ، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ،2009، ص 24.

2. وهيبة (تيباني)، **الأمن التوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي**،دراسة حالة الارهاب، شهادة ماجستيرفي العلوم السياسية، جامعة تيزي وزوا ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، دراسات متوسطية و مغاربية ،الأمن و التعاون، تيزي وزوا 2014.

3. خالد (بشكيت) ، دور المقاربة الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الأفريقي، شهادة

ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية و الإعلام دراسات افريقية، 2010-2011.

4. فريد (بن بلعيد) ، **إدارة اوباما و عملية السلام الفلسطينية-الاسرائيلية** :"2008-2012"، شهادة ماجستير في العلم السياسية ، جامعة تيزي وزوا ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2012.

5. العايب (سليم)،**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، شهادة ماجستير قسم الحقوق و العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية و العلاقات الدولية، باتنة، 2010-2011.

6. أميرة (أبركان بن دياب) ، **البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2011**،الجزائر، شهادة الماستر في العلوم السياسية: 2013

7. لمين بوحبيلة (محمد )،**العلاقات الجزائرية الفرنسية 1999-2009 . مذكرة لنيل شهادة الماجستير** ، كلية الحقوق و العلوم السياسية و العلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر

8. بو الوايح (إسماعيل) ، **الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي ( الجزائر ،تونس، المغرب)**، شهادة ماجستير ، جامعة الجزائر ،2010

9 بن دياب أميرة (أبركان)، **البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2011**،الجزائر، شهادة الماستر في العلوم السياسية:، 2013.

10. عادل منصف (شريف) ، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد احداث 11 سبتمبر 2011** ، شهادة ماستر في العلوم السياسية ، خميس مليانة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، تحليل السياسة جوان 2015.

11. نسيمة (سليماني) ، آسية (مودر) ، **مقاربة اوباما لتسوية الأزمة السورية "2008- 2014** "،كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية ، دراسات شرق أوسطية و إقليمية

12. سارة (بودوح) ، حدادي، الإستراتيجي الأمنية الأمريكية اتجاه الجزائر في عهد أوباما 2008-2012 شهادة لسانس علوم سياسية، جامعة ورقلة ، علاقات دولية.

**المقالات:**

1. كمال الأسطل، **الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي**، موقع د.كمال الأسطل، على الرابط:

http://k-astal.com/index.php?action=detail&id

2. فاطمة شمانتل, **الحوار الجزائري الأمريكي ,2015.**

**WWW.DJAIZRESS.COM/ELOYOUMHOURIA/59359**

**3.** عبد العال (علي) ، **المحافظين الجدد "..منظرون لخراب العالم "، اللجنة العربية لحقوق الإنسان.** مأريس، 2007.

2016 - 09 – 14 http://www.achr.eu/art230.htm

4. ديباسكال (دومنيك) ، **بارك أباما من النشأة الى البيت الأبيض** ، دوليات ،06-11-2008 متوفر على الرابط: http://webcache.googleusercontent.com 2016-10-15

5 . جرجس (فواز) ، **أسس و مرتكزات سياسة أوباما الخارجية في ولايتيه الأولى و الثانية** ،مركز الجزيرة للدراسات ،مكة ،على الرابط:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/01/201313193418907htl

6. بن (شسخ عصام) ، **السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد باراك اوباما إهمال مقصود ام إرجاء هادف ؟**، المركز العربي للدراسات المستقبلية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة نالجزائر ، متوفر على الرابط: 05 -10_2016

http://mostakbaliat.blogspot.com/2010/07/blog-post_31.html

7. عربي (فارس) ، **بيان حقائق من الرئيسين المناوبين** : لمحة حول المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، المنتدى العالمي لمكافحة الإر هاب ابوظبي:2012، على الرابط: http://iipdigital.usembassy.gov .2016-10-11

8. مجهول، **واشنطن تعلن عن اطلاق المنتدى العالمي لمكافحة الارهاب** ،جزايرس، وكالة الأنباء الجزائرية: سبتمبر 2012 متوفر على االرابط : 12-10-2016

http://www.djazairess.com/aps/213896

9. مجهول، **المدركات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر –ادارة جورج بوش نموذجا،** متوفر على الرابط:

http://www.arabtimes.com/p

10. صواليلي (حفيظ) ، **نيوز النفط الجزائري الخفيف يربح رسما إضافيا ب 1.1 دولار** متوفر على موقع جريدة الجزائر، الإلكتروني، على الرابط:

http://www,djazairess,com/elkhabre/27/02/201: 2016-10-13

11. محمد الأمين (بن عائشة) ،**المثلث الاستراتيجي :الجزائر الطاقة و الولايات المتحدة الأمريكية** ،مقالتي، متوفر على الرابط:

2016-10-12

http://www.maqalaty.com/29693.html

12. مجهول ، **إرث تاريخي عززه الإيمان بمبادئ أول نوفمبر ،جزا يرس** ، يوم 04-07-2014 ، متوفر على الرابط: 14-10-2016

http://www.djazairess.com/elmassa/102754

13. شافعي (بدر) ، **إشكالية التدخل الدولي في ليبيا،** مركز الروابط للبحث و الدراسات الإستراتيجية، 2015 على الرابط:

http://rawabetcenter.com/archi

14. سنوسي (محمد) ، **البعد الأمني لسياسة الخارجية باتجاه دول الربيع العربي منذ 2011**

**جريدة الحوار**، نوفمبر 2015. على الرابط:

http://elhiwardz.com/?p=33389

15. حويشة (حسان) ، حوامدي (فوزي) ، **عبد السلام سكة،الدبلماسية امام امتحان الأزمة الليبية**، 2015 على الرابط:

http://www.echoroukonline.com 25-10-2016

16.عبد الواحد (محمد) ، **تموضع القوى السياسية في ليبيا و مستقبل الصراع**، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:

http://studies.aljazeera.net/ar 26-10-2016

17. علي( منال) ، السياسة الأمريكية تجاه ليبيا منذ 17 فبراير 2011، الحوار المتمدن، 2014، على الرابط: 25-10-2016

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=422581&r=0

18. م سيدمو (حمد) ، **الماليون يبحثون عن خلاصهم في الجزائر**، جريدة الخبر، اغسطس 2014، على الرابط:

http://www.elkhabar.com/press

19.مجهول، **أزمة مالي و التدخل الأجنبي**، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، فبراير 2013م، على الرابط:

http://www.dohainstitute.org/release

20. شليغم (عبير) ، **التدخل الفرنسي في مالي: البعد النيوكولونيالي تجاه افريقيا**، المركز العربي للبحوث و الدراسات، 2015م على الرابط: 25-10-2016م

http://www.acrseg.org/36650

21.عبد الواحد (محمد)،**تموضع القوى السياسية في ليبيا و مستقبل الصراع، مركز الجزيرة للدراسات**، على الرابط: http://studies.aljazeera.net/ar

22. ولد براهيم (الحاج )، **أزمة شمال مالي .. انفجار الداخل و تداعيات الإقليم**، مركز الجزيرة للدراسات، فبراير 2012:

على الساعة 12:30 25-10-2016 http://studies.aljazeera.net/ar/repor

23. مجهول، **كرونولوجية الحوار المالي بقيادة الجزائر**، جزا يرس،افريل 2016على الرابط:

www.dgazairaisse.com/

24 سيدمو (محمد)، **الماليون يبحثون عن خلاصهم في الجزائر**، جريدة الخبر، اغسطس 2014، على الرابط: http://www.elkhabar.com/press

25. دخوش،(محمد)، **الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي**،على الرابط: 25-10-2016 http:// www.abaaed.com/ara/sujts

26. ولد خليفة (ادريس )، **افريكوم وسيلة لمحاربة الإرهاب و تأييد الموارد النفطية**

**الأمريكية**، متوفر على الرابط: www.ahenvar.org/debat/show.art.avep

27. بولسنة ( حنان) ، قروي (ياسمن) ، " **المحدد الأمني في العلاقات التركية الإسرائيلية منذ فترة حكم حزب العدالة و التنمية**"، رسالة ماستر، جامعة قالمة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، دراسات أمنية، 2013.

28. براهيمي (مريم) ، **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب و تأثير على المنطقة المغربية**، رسالة ماستر ، منشورة، جامعة تيبازا، حقوق و علو سياسية، 2012، ص 224.

29. رموش (علي) ، **زيارة مسؤولين امريكيين الى الجزائر**، جريدة الرائد، متوفر على الرابط:

http://www.abaaed.com/ara/watan/43652.html 2016-10-15

**مجلات:**

1. سمير (ابو ركبة) ، **حقوق الإنسان و الديمقراطية** ، الحوار المتمدن،ع 3514، مواضيع و ابحاث سياسية 12-10-2011، متوفر على الرابط:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=279286

3. عربي (فارس) ، **بيان حقائق من الرئيسين المناوبين** : لمحة حول المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ابوظبي:2012 على الرابط:

http://iipdigital.usembassy.gov

4. مجهول ، المنتدى العامي : **تحديد عهد الرئاسة الجزائرية الكندية الفريق الساحل ،** الرابط: سبتمبر مبر 2013 ، متوفر على:

http://www.numidianews.com/fr/article~26022.html

5. حسين محمود (محمد) ، **الجريمة العصرية، مزيج رهيب من العنف و التكنولوجيا، مجلة الأمن العام المصرية،** العدد 70 .

6.المصدر: الموفضية السامية للاجئين، الجزائر، 2015م، متوفر على الرابط:

http://www.unhcr.org/ar/4be7cc278b0.html

7. برقوق (سالم) **الأبعاد الإستراتجية السياسية و الثقافية الفرنسية في المغرب العربي" ،** مجلة العالم الاستراتيجي, الجزائر: مركز الدراسات الإستراتجية, العدد3.

8. الإله (بلقزيز عبد) ،" **الولايات المتحدة الأمريكية و المغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي علي الاحتراف الامني**"، القاهرة: مجلة المستقبل العربي,العدد 259,200 ص44.

9. مهابة أحمد، **الجزائر بين التكتلات الداخلية و التدخلات الخارجية مجلة السياسة الولية،** العدد128,1997

**الموسوعات:**

**1**. زقاغ (عادل) ،**إعادة صياغة الأمن المجتمعي،** برنامج البحث في الأمن المجتمعي الرابط: 15-05-2016 على http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html

**المراجع اللغة الفرنسية:**


1.centre d'études d'histoire de la défense, **nouveaux regards sur la guerre de trente ans**, paris , addim,

2. santa Cruz, « reflexion politique et militairess », la haye , beauregard,1771 ,12,vols

3. arslan chikhaoui ,les paradigmes de la politique étrangère de l Algérie , friedrech stifting.2015.

4.Carole ANDRÉ-DESSORNES, **Les États-Unis et la lutte contre le terrorisme international**, **depuis le 11 septembre 2001**

5. Amine Ait-chaalal, les Etats-Unis face au « **printemps arabe** » :**mise en perspective a partir tunisienne et égyptien .**


**المراجع بالغة الانجليزية:**


1. chalender David G, « the bcampaigns of napoleon, new york , macmillan, 1966

2.John BAYLIS and Steve SMITH , **Globalization of World Politics**, second ed. oxford press, New york, 2001. p 255

# الملاحق

القيمة بالمليون الدولار الأمريكي:[1]

| السنوات | صادرات الو.م.ا على الجزائر | واردات الو.م.أ من الجزائر | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| 2008 | 1,243.2 | 19,354.8 | −18,111.6 |
| 2009 | 1,107.8 | 10,717.8 | −9,610.0 |
| 2010 | 1,194.3 | ,597.041 | −13,323.6 |
| 2011 | 1,597.0 | **3.609**,41 | −13,012.3 |
| 2012 | 1,363.2 | **9,993.3** | −8,630.2 |
| 2013 | 1,848.7 | 4,830.9 | −2,982.2 |
| 2014 | 2,616.9 | 4,628.9 | −2,012.0 |
| 2015 | 1,875.7 | 3,371.6 | −1,495.8 |
| 2016 | **2**1,103. | 1,517.7 | −146.9 |

## جدول يوضح صادرات و واردات من إلى الجزائر :

## (2008 -2016)

[1] المصدر : وزارة الخارجية الأمريكية، قسم المبادلات التجارية الأمريكية الجزائرية : متوفر على الموقع :
http://www census.gov/foreign-tratistics/press-release

**1**

خريطة الجزائر :

توضح العمق الإستراتيجي

[1]المصدر: https://www.google.dz/search?q=

[1]على الساعة 10:45 2016-08-12

**خريطة توضح فيه منطقة الهلال النفطي**

**1**

[1] المصدر: https://www.google.dz/webhp?sourceid
على الساعة 12:23 2016-10-24

# الفهرس

# الفهرس

شكر و تقدير

إهداء.

خطة البحث.

الملخص باللغة العربية.

مقدمة.....02

**الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للإستراتيجية و الأمن.**

مقدمة الفصل الأول.....18

**المبحث الأول:** مفهوم الإستراتيجية.....19

**المطلب الأول:** تعريف الإستراتيجية.....19

**المطلب الثاني:** مبادئ الإستراتيجية.....20

**المطلب الثالث:** متطلبات مقومات الإستراتيجية.....22

**المبحث الثاني:** مفهوم الأمن.....29

**المطلب الأول:** تعريف الأمن.....29

**المطلب الثاني:** أبعاد و مستويات الأمن.....31

**المطلب الثالث:** أهمية الأمن..... 40

**المبحث الثالث: المقاربات الأمنية للجزائر و الولايات المتحدة.....41**

**المطلب الأول:** المقاربة الأمريكية.....41

**المطلب الثاني:** المقاربة الجزائرية.....44

**المطلب الثالث:** الحوار الإستراتيجي الأمريكي الجزائري.....46

خلاصة الفصل الأول.....48

**الفصل الثاني: إدارة أوباما تجاه الجزائر بين الإستمرارية و التغيير.**

مقدمة الفصل الثاني..... .....50

**المبحث الأول:** تأثير سياسة بوش الابن على سياسة أوباما.....51

**المطلب الأول:** سياسة إدارة بوش الابن.....51

**المطلب الثاني:** أوباما من النشأة إلى البيت الأبيض.....55

**المطلب الثالث:** إستراتيجية إدارة أوباما تجاه الجزائر.....58

**المبحث الثاني:** دوافع الاهتمام الأمريكي بالجزائر.....67

**المطلب الأول:** دوافع جيوستراتيجية.....67

**المطلب الثاني:** دوافع اقتصادية..... 71

**المطلب الثالث:** دوافع سياسية أمنية.....77

**المبحث الثالث:** :التهديدات الأمنية في المنطقة ..... 82

**المطلب الأول:** الإرهاب و الجريمة المنظمة..... 82

**المطلب الثاني:** تداعيات الربيع العربي (ليبيا)..... 87

**المطلب الثالث:** أزمة مالي.....92

خلاصة الفصل الثاني.....96

**الفصل الثالث: معوقات التقارب الأمريكي الجزائري و السيناريوهات المستقبلية.**

مقدمة الفصل الثالث..... 98

**المبحث الأول:** العراقيل الداخلية التي تواجه العلاقات بين البلدين.....99

**الطلب الأول:** العراقيل في المجال الأمني..... 99

**المطلب الثاني:** العراقيل في المجال الإقتصادي.....102

**المطلب الثالث:** العراقيل السياسية.....105

**المبحث الثاني:** التحديات الخارجية التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر.....119
**المطلب الأول:** تحدي المنافسة الفرنسية للولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر.....119
**المطلب الثاني:** تحدي المنافسة الصينية للولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر...126
**المبحث الثالث:** السيناريوهات المستقبلية.....132
**المطلب الأول:** السيناريو الخطي.....133
**المطلب الثاني:** السيناريو الإصلاحي.....137
**المطلب الثالث:** السيناريو الراديكالي.....142
خلاصة الفصل الثالث.....148
الخاتمة.....150
قائمة المراجع.....154
الملاحق:.....163
الفهرس.
الملخص باللغة الأمازيغية.
الملخص باللغة الإنجليزية.

# الملخص

**Agzul** :

Asebded n usatal amatu n tezrwat-agi, d anadi ɣef uksangal n wassaɣen isenflan yennernan ger Marikan d Lezzayer, ladɣa si tedyant n 11 di ctember 2001, tin d-yefkan afaris amaynut d ubeddel deg-s, tin yellan d ales d usileɣ i wazal n tsartit n berra ama i Lezzayer ama di Wacinṭun, anida tamsalt n laman dtamsalt i ittwafernen s wafud meqqren, dtasnarayt ara yilin d tisudas (dtaseratijit) deg tɣara n berra n Marikan i temḥaddit mgal ayen i wumi neqqar « Arebrab agerɣlan ».

Deg tezrawt-agi ad neɛreḍ ad awen-d-nefk azal d usenerni i temsal n tsudas n laman n Marikan i tmurt n Lezzayer di tallit n uselway Ubama, anda ikemmel rnu yessmed s wudem igerrzen di tallit unbeḍ-ines, ladɣa lxuf dtugza yella s waṭas di tama n saḥel n Tefriqt.

**Abstract**

The general content of the study is based on the principle of Us-Aalgerian relations have evolved since the events of 11 september 2011, whche events have generated new data that need to establish pstablishh priorities in foreing polics of algeria and washington.

The security parameter has indeed become a strategic option in the foreign action US to face what is now called international terrorisem.

We will try to address in our studdy the different stage of the evolution of american security strategy in respecte of Algeria during OBAMA's term durin which security coordination has increased because of the threats in the sahel region of africa.

**Univercity Mouloud Mammeri**

**Faculty of law and political science**

**Political science Department**

# Securty strategie of Obama Administration,tomords Algeria joron 2008 to 2016

**Note to complete the requirements of master's degree in political science**

**OI option : Mediterranean stude**

**Prepared by :**

**Amari Yazid**

**Djeddi Sabrina**

**Under the supservioion**

**Ben belaid farid**

**Committee member debate:**

Tebani ouahiba.....president

Ben belaid Farid..... supervisor

Ghennam faiza..... member

The Uninevrsity year:2016-2015